سلسلة الرسائل والأطروحات العلمية (رسالة ماجيستير) 2

تجمع دول الساحل والصحراء

الواقع الجيوسياسي وافاق التعاون

(دراسة في الجغرافية السياسية)

أ. مسعود عمر مسعود



المركز العالمي لدراسات وأبحاث
الكتاب الأخضر

تجمع دول الساحل والصحراء

الواقع الجيوسياسي

وآفاق التعاون

تجمع دول الساحل والصحراء
الواقع الجيوسياسي وآفاق التعاون

(دراسة في الجغرافية السياسية)

أ. مسعود عمر مسعود

للعام 2004 - 2005 ف

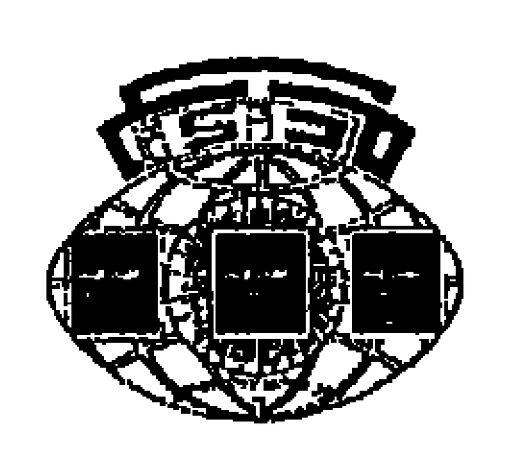
المراجعة العلمية

أ.د. نافع ناصر القَصاب

أ.د. علي الحوات

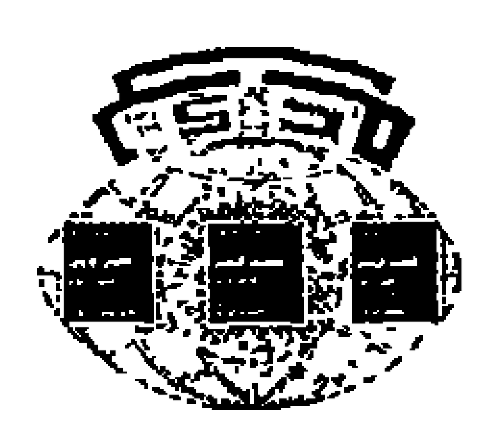
المراجعة اللغوية

أ.د. عبد السلام الشرماط



المركز العالمي لدراسات وأبحاث
الكتاب الأخضر

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب
دار الكتب الوطنية
بنغازي - ليبيا
الطبعة الأولى 2008 م
رقم الإيداع: **2008/610**
ردمك: **ISBN 978-9959-26-267-7**



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
www.greenbookresearch.com
هاتف: 12/3403611 - 21 - 218
بريد الكتروني: info@greenbookresearch.com

تجمع دول الساحل والصحراء الواقع الجيوسياسي وآفاق التعاون

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾

سُورة آل عمران الآيَةُ (١٠٣)

الإهداء

إلى أبى وأمـي

وزوجتي وولي عهدي

وإخوتي وأخواتـي

أقدم ثمـرة جهـدي المتواضـع

راجياً من الله عز وجل التوفيق

المحتويات

الفصل الأول

واقع المقومات الطبيعية لتجمع دول الساحل والصحراء

الفصل الثاني

واقع المقومات البشرية والاقتصادية لتجمع دول الساحل والصحراء

الفصل الثالث

واقع ولادة التجمع في ظل المنظمات والاتحادات الأفريقية

الفصل الرابع
واقع موقع التجمع الاستراتيجي في ظل النظريات الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية

الفصل الخامس
آفاق التعاون الاقتصادي الاندماجي والتحديات في دول الساحل والصحراء

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الخرائط

تقديم

إن الذي يتمعن في الجذور التاريخية لإقامة صرح تجمع دول الساحل والصحراء (س، ص) سوف يجدها قد نمت وترعرعت من خلال المحاولات العديدة والكثيرة للمؤتمرات والمنظمات التي تأسست عبر عقود القرن العشرين وكانت، ومنذ بداية الاستعمار للقارة الأفريقية وتجزئيتها، تنادي بوحدتها. فقد ولد هذا التجمع من رحم تلك المحاولات التي لم يكتب لها النجاح نظراً لعدم جديه مواقف بعض الساسة الأفارقة الذين ارتضوا لأنفسهم الارتماء في أحضان المستعمرين بدلاً من الإرتماء في أحضان أوطانهم. فانتفضت الجماهيرية الليبية انطلاقاً من مبادئها الداعية إلى التحرر والاستقلال التام من سيطرة النفوذ الأجنبي ودعة إلي تأسيس المنظمة الأقليمية (س، ص)، فاستجابت لها نحو (21) دولة أفريقية مستقلة لإقامة فضاء سياسي اقتصادي اندماجي شامل ينفد من خلال مخطط تنموي متكامل في شتىٰ المجالات.

ونظراً لأهمية هذا التوجه الجديد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للقارة الأفريقية، ارتأىٰ المؤلف تسليط الضوء علىٰ هذه الجوانب من خلال تفاعلها مع العوامل الجغرافية التي تشكل بيئة ذلك الفضاء الكبير لنخرج منها بحصيلة مفادها أن ضخامة الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تمتلكها القارة يمكن أن تقود إلى إقامة تجمع

سياسي اقتصادي أفريقي متكامل بلا حدود في ظل الواقع الجغرافي السياسي، وكذلك في عالم تسوده التكتلات والتجمعات الاقتصادية. وقد أصبح ذلك أمراً ممكن تحقيقه في عام (1998) ليشكل بذلك القاعدة العريضة للولايات المتحدة الأفريقية المزمع إنشائها في المستقبل القريب؛ علىٰ غرار ما أخذت به كثير من دول العالم باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، حيث دفعهم إلى ذلك طبيعة الحاجات والظروف التي يمر بها عالم اليوم.

وقد بدل المؤلف لتحقيق هذا المنجز قصارىٰ جهده، حتىٰ اضطره الأمر إلى السفر خارج الجماهيرية باتجاه مصر وسوريا للوقوف علىٰ أمهات المصادر والمراجع والكتب ذات العلاقة بعناصر المسرح الجغرافي الأفريقي لتحليل ما بها من معلومات وبيانات، إلى جانب ما توفر لديه من تقارير ونشرات ودوريات وإحصائات من الجانب الليبي. كل ذلك شكل أرضية علمية خصبة لإخراج هذا المؤلف، لكي يجد القارىء الكريم صحة التوجه الجديد المبارك لتجمع دول الساحل والصحراء مدعوماً بوافر الإمكانات الاقتصادية التي تزخر بها تلك الدول، مع فائق التقدير.

أ.د. نافع ناصر القصاب.

الفصل الأول

واقع المقومات الطبيعية لتجمع دول الساحل والصحراء

أولاً: الموقع والمساحة.

ثانياً: االتركيب الجيولويجي ومظاهر السطح.

ثالثاً: المنـــاخ.

رابعاً: مصادر الميـاه.

خامساً: التـــربة.

سادساً النبات الطبيعي.

لا زالت العلاقة المتبادلة بين الأنشطة المختلفة وعوامل البيئة الطبيعية تمثل أهم موضوعات الجغرافيا، فرغم قدرة الإنسان الهائلة والمتطورة على مقاومة عناصر البيئة الطبيعية والتحايل عليها، إلا أن الطبيعة لا زالت تحول دون ممارسة الإنسان لبعض الأنشطة في أماكن معينة، بينما تساعد على مزاولة أنشطة أخرى في أماكن أخرى على سطح الأرض، فمثلاً لا يستطيع الإنسان تربية الحيوانات، وخاصة الماشية منها، على نطاق تجاري واسع إلا إذا توافرت المراعي الطبيعية التي يستطيع تنميتها ورعايتها.

كما لا يستطيع تعدين خامات الحديد والغاز الطبيعي في مناطق لا توجد بها هذه الخامات مع قلة في الخبرة والإمكانيات، ورغم نجاح الإنسان في نقل وزراعة بعض المحاصيل من أماكن وجودها الأصلية، حيث تتوفر أمثل الظروف الطبيعية لنموها إلا أن إنتاجية هذه الظروف الطبيعية أقل من مثيلتها في أماكنها الأصلية.

كما أنها أكثر منها تكلفة بينما يحدث العكس بحيث يصبح الإنتاج أكبر وأقل تكلفة في المناطق الجديدة عنها في الأماكن الأصلية إذ ما توفر عدد من العوامل الطبيعية والبشرية الملائمة لذلك وهذه تعتبر من أهم العوامل المؤثرة بالأنشطة المختلفة في أي إقليم وبالتالي في مستقبله، هذا

ويمكن دراسة المسرح الجغرافي الطبيعي بمنطقة الدراسة، حيث نجمل عوامله فيما يأتي:

الموقع والمساحة، التركيب الجيولوجي ومظاهر السطح، المناخ، مصادر المياه، التربة، الغطاء النباتي الطبيعي[1].

أولاً: خصائص الموقع والمساحة:

تؤلف منطقة الدراسة بوحداتها السياسية المتطورة وحدة جغرافية لها شخصيتها المستقلة التي تميزها عن غيرها من المناطق، حيث تشكل فيما بينها امتداداً جغرافياً واحداً يمثل الركن الشرقي والشمالي الشرقي والغربي والشمالي الغربي والجنوبي الغربي من منطقة الدراسة الذي يحتل القسم الشمالي من القارة الأفريقية[2].

وتمتد المنطقة بين دائرتي عرض 37 درجة شمالاً عند راس الطيب في تونس وحوالي 2,5 درجة جنوب خط الاستواء، وبين خطي طول 18، 51 درجة شرق غرينتش عند الحدود الشرقية للصومال و30، 17 درجة غرب غرينتش عند راس الخضر بالسنغال.

وبذلك تضم منطقة الدراسة 39,5 درجة عرضية و 68,48 خط طول هذا ما يتعلق بموقعها الفلكي[3]، خريطة رقم (1).

أما موقعها الجغرافي فيحدها من الشرق البحر الأحمر والمحيط الهندي وخليج العقبة، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشمال البحر المتوسط[4].

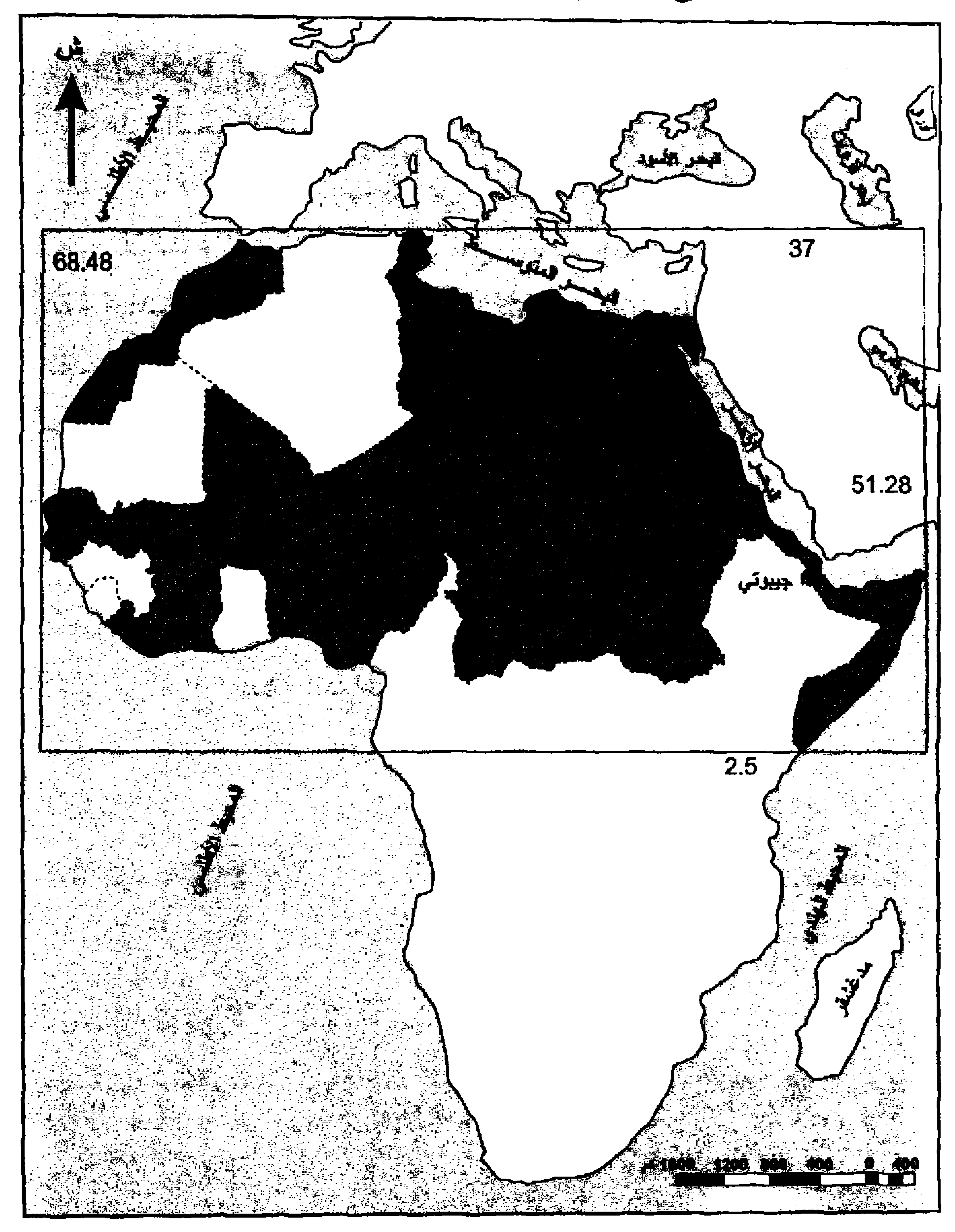
وبالنسبة إلى حدودها الجنوبية، فهي تتمشى مع الخط الحدودي المحاذي للمناطق الاستوائية عند الأطراف الجنوبية لكل من السودان وأفريقيا الوسطى، وتشاد.

وتطل على المحيط الأطلسي عند نيجيريا، وبنين، والتوغو وساحل العاج وليبيريا[5].

وإذ نظرنا إلى موقع منطقة الدراسة، فنجدها تشرف بسواحل بحرية طويلة على البحر المتوسط شمالاً، والبحر الأحمر شرقاً والمحيط الأطلسي جنوباً وغرباً، والمحيط الهندي في الجنوب الشرقي، والتي تعد، من أهم مناطق الإشعاع الحضاري تاريخياً في العالم بصفة عامة، ومنطقة الدراسة بصفة خاصة، حيث شكلت المنافذ كمضيق جبل طارق، وقناة السويس ومضيق باب المندب، وهي من أهم المضايق الاستراتيجية في العالم، همزة الوصل بين الدول الواقعة على البحر المتوسط والأحمر والمحيط الأطلسي والهندي ودول العالم الخارجي.

ويعد هذا الموقع البحري المتميز من أهم العوامل المؤثرة في التكامل الاقتصادي الاندماجي لدول الساحل والصحراء، حيث يؤثر تأثيراً مباشراً في مناخ منطقة الدراسة وبالتالي في نشاطها البشري.

خريطة رقم (1)
الموقع الفلكي والجغرافي لمنطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: جمعة الصغير الخراز، جغرافية الوطن العربي وتجمع دول الساحل والصحراء، المركز الوطني للتخطيط والتدريب والتعليم، 2003، ص 130، 131.

إن هذه المسطحات المائية تمثل ميداناً رئيساً لنشاط الإنسان الاقتصادي لاحتوائه على العديد من الثروات التي استطاع الإنسان استغلال بعضها[6].

ومن جهة أخرى، فإن منطقة الدراسة تشرف في بعض أجزائها الحيوية على المناطق الاستوائية وأجزاء أخرى على الصحراء الكبرى.

فهذا المجال الحيوي الذي تشغله، جعل المنطقة تتنوع بها المناخات وبالتالي النبات والحيوان، إذ يترتب على هذا التنوع نوعاً من التكامل الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء.

أما حدودها الداخلية التي تفصل بين دولة وأخرى فهي حدود وضعية وهمية، لذلك يضفي على موقع منطقة الدراسة صفة الوحدة والتكامل الجغرافي، وهي أولى ركائز التكامل الإقليمي بين دوله بما يحققه من المميزات الآتية:

1 ـ سهولة انتقال الأشخاص والبضائع فيما بينها لو أمكن تيسير المواصلات ووسائل النقل، وتحسين خدماته، وإزالة العوائق الأخرى التي تواجهه.

2 ـ يعد هذا الامتداد الجغرافي لدول منطقة الدراسة همزة وصل بين القارة الأفريقية من ناحية، والعالم الخارجي من ناحية أخرى، وإذا أمكن تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول هذه المنطقة فلا شك إنه سيكون مثلاً يهتدى به لقيام تكامل واسع النطاق بين دول العالم الإفريقي.

3 ـ يسهل الاتصال بأوروبا عن طريق جزيرة مالطة وصقيلية قبالة الساحل الشمالي.

هذا وتشمل منطقة الدراسة أرضاً تبلغ مساحتها الكلية 13,117,505كم2 يوضحها الجدول التالي.

جدول (1)

يوضح المساحة لكل دولة والمساحة الإجمالية لمنطقة الدراسة (السنة 2003)

الدولـة	المساحة بالكيلو متر مربع
جمهورية السودان	2,505,813
الجماهيرية الليبية	1,759,500
جمهورية تشاد	1,284,200
جمهورية النيجر	1,267,000
جمهورية مالي	1,241,192
جمهورية مصر العربية	1,001,449
جمهورية نيجيريا	923,768
جمهورية الصومال	637,657
جمهورية أفريقيا الوسطى	622,984
المملكة المغربية	448,550
جمهورية ساحل العاج	322,462
جمهورية بوركينا فاسو	274,200
جمهورية السنغال	196,722
الجمهورية التونسية	163,610
دولة أرتيريا	117,000
جمهورية بنين	112,622
جمهورية ليبيريا	11,370
جمهورية التوغو	56,786
جمهورية غينيا بيساو	36,125
جمهورية جيبوتي	23,2000
جمهورية غامبيا	11,295
المساحة الإجمالية	**13,117,505**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إبراهيم حلمي الغوري، الأطلس الوطني العربي والعالم، دار الشرق العربي سورية، الطبعة الأولى، 2003، ص15 ـ 19.

ومن خلال الجدول تُعَدُّ المساحة الكبيرة لمنطقة الدراسة، والتي تتضمن 21 دولة خيراً وبركة عليه، كما إنها تفضي عليها تنوعاً في الموارد المكانية التي يمكن أن تستغل إذا ما أحسن الإنسان استخدامها، وتوافرت لها عناصر الإنتاج الأخرى، نظراً لأن اليابس هو مسرح الحياة البشرية والمجال الرئيسي للأنشطة المختلفة سواء كانت زراعية أم رعي أم صناعة أم تعدين أم خدمات أخرى، مما يؤدي إلى قيام تكامل اقتصادي ناجح بين دول الإقليم[9].

لقد كان للمجال الحيوي الكبير الذي تشغله منطقة الدراسة أثر واضح في تنوع المناخ والموارد الأخرى.

فهناك الإقليم الصحراوي والمداري، وشبه المداري، والاستوائي المطير، والموسمي، والمعتدل، ومن ثم تضم منطقة الدراسة بين جناحيها أقاليم نباتية متعددة ومختلفة تؤدي إلى إمكان قيام تكامل اقتصادي قائم على الأنماط المناخية المؤثرة في الزراعة والصناعة والتجمعات السكنية والتي تقود بدورها إلى قيام فضاء إفريقي متماسك.

ويتضح أن لاتساع المساحة الجغرافية دوراً كبيراً في تنوع الموارد الإنتاجية المختلفة الأخرى التي تشغلها المنطقة، فضلاً عن أنها تسمح للدول ذات المساحة الضخمة، إن تنوع مواردها وبالتالي نشاطها، حال توافر عوامل الإنتاج الأخرى واللازمة لهذا النشاط، ومن هنا يؤثر الموقع الجغرافي والمساحة الكبيرة في الإنتاج وتنشيط التجارة، وبالتالي يلعبان دوراً بارزاً في الاقتصاد الوطني والتكامل الاقتصادي بين دول الإقليم وبينهم، والعالم الخارجي أيضاً[10].

ثانياً: التركيب الجيولوجي ومظاهر السطح:

يؤثر التركيب الجيولوجي ومظاهر السطح تأثيراً كبيراً على الإنتاج

الاقتصادي بمختلف أنواعه في منطقة الدراسة، وبالتالي يؤثر بدوره على مستقبل التجمع السياسي.

1 ـ التركيب الجيولوجي والتنوع المعدني:

تظهر صخور كتلة أفريقيا القديمة على السطح في الجزء الجنوبي من منطقة الدراسة، حيث تتكون بقاياها وصخورها الصلبة من بعض الهضاب والسهول المرتفعة والمتغلغلة في قلب منطقة الدراسة.

وتعد هذه الكتلة الإفريقية جزأً من أرض جنداونا القديمة والتي توصف بأنها أقدم القارات، إذ تتألف من صخور قديمة في التاريخ الجيولوجي، أهمها الجرانيت، والديوليت، والشست، والحجر الرملي التي يرجع تكوينها إلى عصر ما قبل الكمبرى، بالإضافة إلى أن بها بعضاً من صخور وتكوينات الزمن الجيولوجي الأول والتي يصل سمكها إلى 8000 متر وأغلبها من الحجر الرملي أو من الحجر الجيري، ويبدو أن بعض أجزائها قد تعرض أثناء العصر الفحمي لطغيان بحر تتسس الجيولوجي القديم الذي بدأ يتكون منذ عهد ما قبل الكميرى، الأمر الذي أدى إلى تكوين صخور رسوبية.

وقد تعرضت الأجزاء الشمالية من منطقة الدراسة لبعض الحركات الباطنية التي كانت السبب الأساسي في حدوث الالتواءات.

وتعد الحركة الالتوائية الكلدونية والتي شملت أجزاء صغيرة من منطقة الدراسة أقدم الحركات، كما يرجع تاريخها إلى منتصف الزمن الجيولوجي الأول، وربما تظهر أثارها في أطراف السهل الساحلي الشمالي المطل على البحر المتوسط الحالي، ثم تعرضت أيضاً للحركة الالتوائية الهرسينية في أواخر الزمن الجيولوجي الثاني أيضاً.

وبذلك ظهرت سلاسل الجبال الالتوائية التي تمتد من الجنوب الغربي

إلى الشمال الشرقي بالإقليم، إلا أن عوامل التعرية عملت على استواء سطحها، وانخفاض مناسبها، ومن المحتمل أنها ظلت بهذه الصورة حتى طغيان البحر عليها، وتراكم الرواسب البحرية من نهاية الزمن الجيولوجي الأول حتى العصر الكريناسي آخر عصور الزمن الجيولوجي الثاني[11].

ومن الملاحظ أن مكونات الجوارسي والكريتاسي منها ما هو بحري ومنها القاري والتكوينات القارية هي السفلى، حيث تمثل هذه التكوينات 29% من الأراضي المصرية في شرقها وجنوبها، وكذلك يمتد إلى الصحراء الليبية وشمال السودان، ولكنها كانت غير متناسقة، مما انعكس على سمك الطبقات الرسوبية في معظم مساحات المنطقة[12].

في حين شهد الزمن الجيولوجي الثالث انحساراً تدريجياً لطغيان البحر في منطقة الدراسة، وبالتالي تعرضت الأجزاء المكشوفة إلى التعرية الهوائية، وترسبت نتيجة لذلك رواسب تابعة للزمنين الثالث والرابع في بعض أحواض المنطقة.

وقد يتبع ذلك تعرض المنطقة في أطرافها الشمالية لحركات ألبية ضخمة أثرت فيها وفي شكلها العام، إذ تشكلت نتيجة لتلك الحركات جبال أطلس الالتوائية التي تمتد لمسافة 2400 كم من المملكة المغربية غرباً حتى الأراضي التونسية شرقاً، ويوجد بها بعض القمم التي يزيد ارتفاعها على 4300 متر، وقد حدث الالتواء والرفع لهذه الرواسب نتيجة ضغط بين الكتلتين اليابستين مصدره أساساً من الشمال، مما جعل منطقة مرتفعات الريف المطلة على البحر المتوسط أكبر التواء وتعقيداً من أطلس العظمى وأطلس الصحراء في الجنوب، حيث استقرت الصخور الرسوبية على الكتلة الإفريقية[13].

وأهم ما يميز منطقة الدراسة أخدود البحر الأحمر، والذي يتراوح

اتساعه بين 200 إلى 400كم، حيث يرجع الجيولوجيون سبب هذا الاتساع إلى زحزحة القارات، بمعنى آخر انفصال في القشرة الأرضية الذي نتج عنه اتساع شق في الأرض بدرجة كبيرة، بحيث لا يمكن أن يظل خالياً دون أن تملأه وتشغله مكونات السيما[14].

وإذا كان هذا صحيحاً، فإن دراسة التركيب الجيولوجي لصخور القشرة الأرضية أهمية كبيرة في مجال النشاط الاقتصادي لمنطقة الدراسة لأثرها المباشر على الإنتاج بمختلف أنواعه وخاصة توزيع المعادن.

فالأزمنة الجيولوجية تنقسم إلى عصور، ولكل عصر مميزاته إذ يساعد الإلمام بها على معرفة المحتوى المعدني داخل منطقة الدراسة وتحديد مناطق تركز المعادن الرئيسة، فيلاحظ وجود المعادن الفلزية كالحديد، والنحاس، والقصدير، والرصاص، والكروم، والنيكل بالعروق النارية كما توجد خامات الحديد مثلاً بمنطقة الدراسة في مختلف أنواع الصخور النارية والمتحولة على اختلاف أعمارها، فبعضها موجود في صخور ما قبل الكمبرى، والكمبرى والجوراسي، والكريتاس، والايوسين، والبليوسين، وكذلك العصر الحديث، كما هو الحال في الكيسان في جبال نبي افرور التي تبعد حوالي 21كم جنوب مليلة، ومتورز على بعد 60 كيلو متر غرب علم بيشار، وخنفر على بعد 30 كم جنوب مكناس.

ويوجد المنجنيز كذلك في الصخور النارية والمتحولة، والرسوبية التي تختلف في أعمارها بين أحقاب ما قبل الكمبري وفي صخور العصرين الميوسين والبيلوسين كما هو الحال في منطقة السويس، وعود أيمن، وأبو عرفة، والأجزاء الشمالية من السنغال[15].

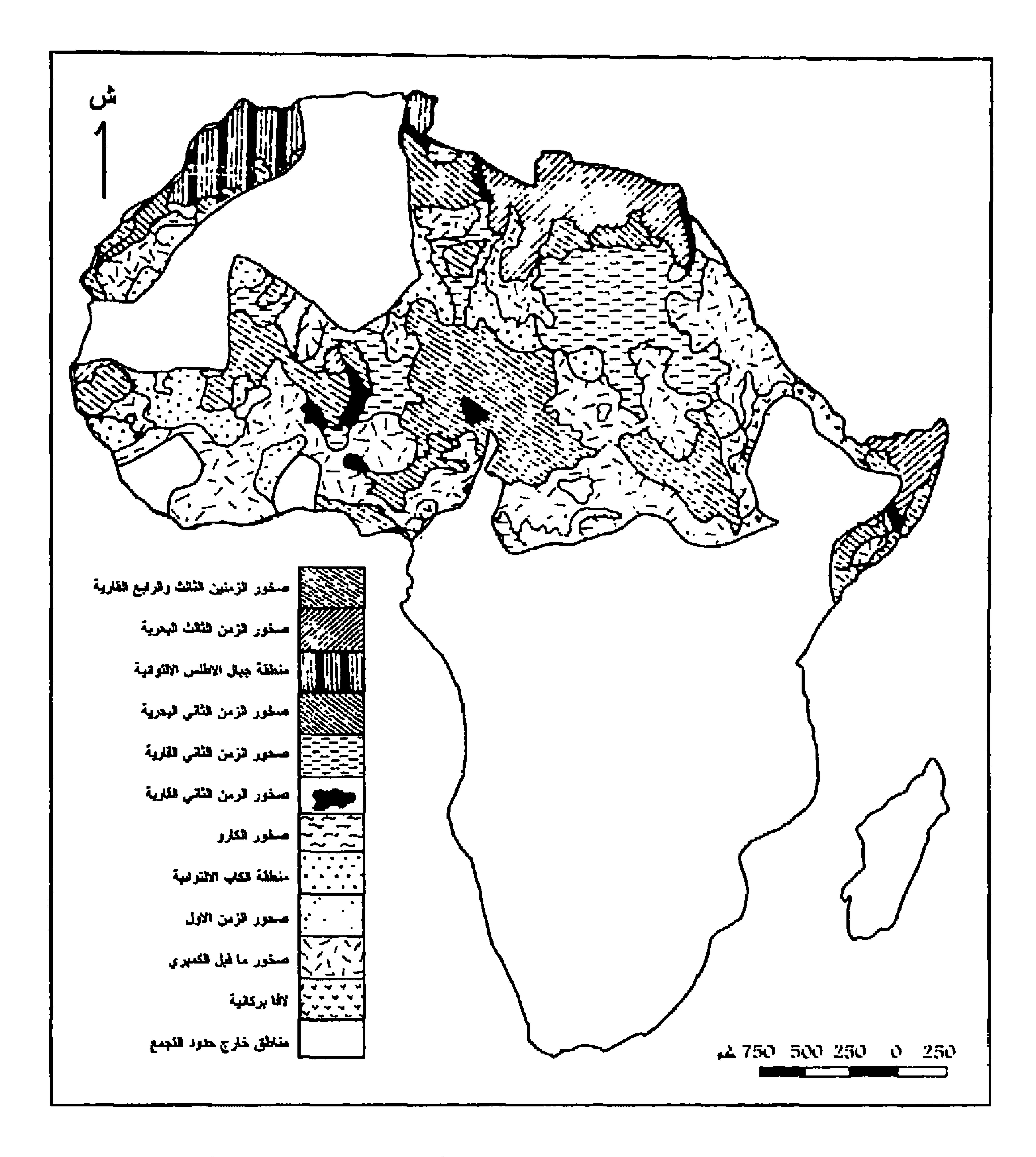
أما خامات الفوسفات فتوجد بصخور العصر الأيوسين في اللوسم والطيبة بالسنغال وقفصه، ورديث وأم الأعراس في تونس، وفي مصر ينتج

الفوسفات بثلاث مناطق اثنين غربي سفاجة وغربي القصر أي بالقرب من ساحل البحر الأحمر والثالثة بوادي النيل في السباعية بين سيناء، غرب النيل.

كما يعدن الرصاص من صخور العصر البرمبي والترياسي، حيث تمتد رواسبه مع الطبقات الأرضية التي تأثرت بالحركة الالتوائية الهرسينية في أواخر العصر الفحمي، وأوائل العصر البرمي، والموجود في نطاق كبير من منطقة الدراسة.

وبالنسبة إلى البترول فهو يوجد بالصخور الرسوبية من منطقة الدراسة كما هو الحال بطرابلس، وبرقة الشمالية، والبريقة الجنوبية، وفزان، حيث ينتج من صخور العصر الكربوبي والعصر الترياسي، وفي المغرب من صخور العصر الجوراسي، وكذلك في نيجيريا من صخور العصر الكربوني[16]، خريطة رقم (2).

خريطة رقم (2)
التركيب الجيولوجي لمنطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على: فتحي أبو عيانة، جغرافية أفريقيا، مرجع سابق، ص 60.

والجدير بالذكر أن توزيع المعادن الموجودة في صخور القشرة الأرضية لمنطقة الدراسة غير متوازن لأن الطبيعة لم توزع هبتها على أحد بالتساوي، إذ نجد ليبيا ونيجيريا ومصر تتمتع بإنتاج البترول والغاز الطبيعي، وكل من تونس، السنغال والمغرب بإنتاج الفوسفات، مما يكون له أثر في صالح التكامل الاقتصادي بين دول منطقة الدراسة وكذلك عن طريق تنشيط حركة التجارة الدولية للمعادن.

وبالرغم من أن الدول الأخرى الداخلة في التجمع لا تتمتع بمثل هذه الموارد، وإنما بثروات ذات طبيعة مغايرة للمعادن.

ويظهر مما سبق دور التكوين الجيولوجي في توزيع المعادن ضمن منطقة الدراسة، مما له أثر ليس فقط على الإنتاج المعدني من حيث النوع والكمية، بل أيضاً في تطور المجتمعات الصناعية، التي أصبحت تعتمد أساساً على المعادن الموجودة في القشرة الأرضية[17].

وبالتالي يعد التكوين الجيولوجي من أهم العوامل المؤثرة في التكامل الاقتصادي وعلى مستقبل منطقة الدراسة أيضاً.

2 ـ مظاهر السطح:

إن سطح الأراضي من سهول، وهضاب، وجبال، وانحدار أثر على الإنتاج الاقتصادي وبالتالي على مستقبل أي إقليم، فقد يكون عاملاً مساعداً للنشاط البشري، وقد يكون معرقلاً له عن طريق الاختلاف في المنسوب ودرجة الانحدار ومدى مواجهة التضاريس للشمس والرياح والأمطار، الاختلاف ينطبق أيضاً على منطقة الدراسة، ويمكن تقسيم سطح منطقة الدراسة إلى مظاهر السطح الآتية:

1 ـ الساحـل.

2 ـ السهول الساحلية، الداخلية.

3 ـ الهضاب الصحراوية.

4 ـ المرتفعات الجبلية.

1 ـ الساحل:

تطل منطقة الدراسة على كل من المحيط الأطلسي، البحر المتوسط والبحر الأحمر، وخليج عدن والمحيط الهندي بخط ساحل طويل يصل طوله إلى نحو 16185كم منها 4304كم على ساحل المحيط الأطلسي، و 4625كم على ساحل البحر المتوسط و 4056كم على ساحل البحر الأحمر و3200كم على ساحل خليج عدن والمحيط الهندي، وإن أغلب أجزاء هذه السواحل صالحة لبناء الموانئ التجارية نظراً لعمق المياه الكافية فيها، ومن الممكن إقامة الموانئ الاصطناعية في الأجزاء الضحلة الأخرى كما هو الحال في بناء ميناء طرابلس في ليبيا. (أنظر الجدول المرفق):

جدول (2)

يوضح أطوال السواحل لمنطقة الدراسة (س ـ ص)

رقم	الساحـل	طول الساحل (كم)
1	ساحل البحر المتوسط	4625
2	ساحل المحيط الأطلسي	4304
3	ساحل البحر الأحمر	4056
4	ساحل خليج عدن، المحيط الهندي	3200
	أطوال سواحل منطقة الدراسة	**16185**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على، جمعة الصغير؟؟ وآخرون، مرجع سابق، ص131، 132، 133.

2 ـ السهول الساحلية والداخلية:

تلائم السهول الساحلية النشاط البشري أكثر من الجهات الجبلية وبالتالي تستوعب عدداً كبيراً من السكان[18] كما هو الحال بوادي النيل في مصر، والسودان، وفي السهول المطلة على البحر المتوسط مثل السهول الساحلية لشبه جزيرة سيناء، أو السهول الساحلية شمال الدلتا، وكذلك إقليم مريوط الذي يمتد من الإسكندرية حتى السلوم.

ويعد سهل الجفارة من أهم السهول في ليبيا، حيث يقع إلى الشمال من مرتفعات الجبل الغربي، إذ يبلغ طوله 160 كم واتساعه 120كم، ومساحته 18 ألف كم^2 .

أما تونس فنجد سهل وادي مجردة والغاب، والشاوية بالمملكة المغربية، وكذلك السهول المطلة على المحيط الأطلسي في المغرب والسنغال.

وبالنسبة إلى الجانب الجنوبي والجنوبي الغربي من منطقة الدراسة فنجد سهول بنين والتوجو ونيجيريا، وفي الجزء الجنوبي الشرقي من منطقة الدراسة نجد سهول شبلي في الصومال حيث تمتد مسافة تصل إلى 55 كم[19].

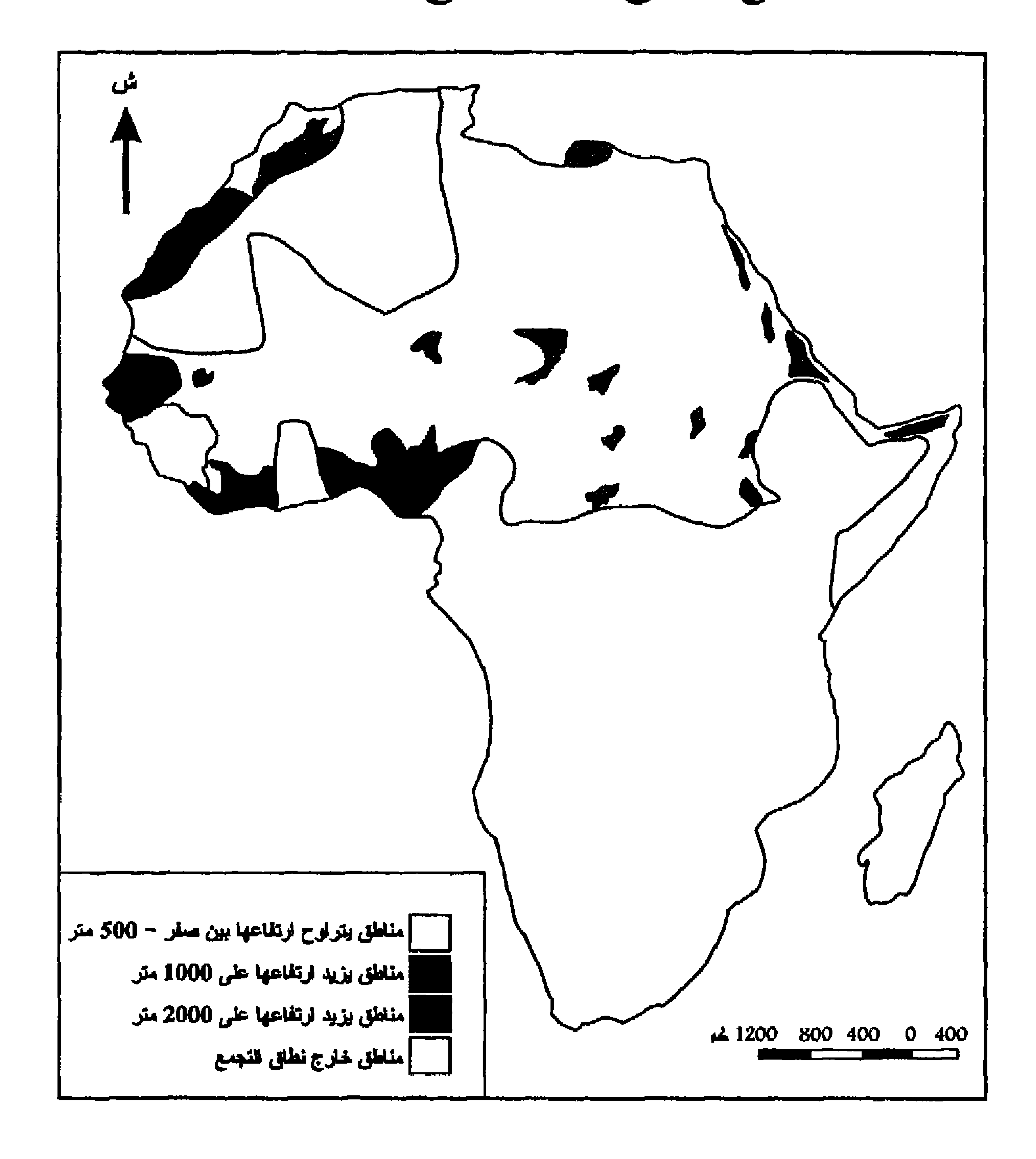
وتعد المناطق السهلية هذه، من أنسب مناطق السطح التي تلائم الإنتاج الاقتصادي، حيث تتوافر فيها كل الظروف الطبيعية والبشرية التي تساعد على تركز السكان بأعداد كبيرة، ولا سيما إذا كانت هذه السهول ذات تربات خصبة تساعد على قيام الزراعة واستقرار السكان وإنشاء مراكز عمرانية مرتبطة بطرق المواصلات المختلفة التي تعمل على انتقال الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الاقتصادي وبالتالي إلى تكامل اقتصادي بين أجزاء منطقة الدراسة[20].

فنهر النيل الذي يجري نحو الشمال باتجاه الأراضي المصرية مخترقاً النوبة السودانية في شكل مروحة كبيرة إلى أن يصب في البحر المتوسط عند الدلتا المصرية، كان سبباً في تكوين السهول الفيضية، حيث يبلغ طول هذا السهل الفيضي مع الدلتا حوالي 32 ألف كم.

أما سهول شمال الدلتا فهي أراضٍ منخفضة غير كاملة النمو تملؤها البحيرات والمستنقعات.

وإلى الغرب من إقليم الدلتا يأتي سهل مريوط، نباتاته وأعشابه وحدائقه معتمدة على الأمطار والمياه الجوفية[21]، خريطة رقم (3).

خريطة رقم (3)
توزيع الملامح الرئيسية لسطح منطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على: فتحي أبو عيانة، جغرافية أفريقيا، مرجع سابق، ص 66.

أما السهل الساحلي الليبي فيتسع أحياناً، ويضيق أحياناً أخرى تبعاً للظروف المختلفة للمناطق الجبلية.

فعند سهل الجفارة يتسع السهل حتى يصل إلى 120كم، ويضيق في مواضع أخرى، حيث تشرق الحافة الجبلية مباشرة على البحر كما هو الحال في توكره باتجاه الحدود المصرية[22].

وبالنسبة إلى سهل وادي مجردة في تونس الذي يمتد لمسافة 60كم تقريباً من مدينة تبسه حتى مصبه في البحر المتوسط، وكذلك سهل نهر البهت الذي يجري نحو الشمال بين جبال وغابات، وسهل نهر سيو الذي يجري به النهر لمسافة 15كم من فاس إلى أن يصب في المحيط الأطلسي قرب منطقة تدعى المعمورة كلها من السهول المهمة اقتصادياً.

وتعد المناطق السهلية بشكل عام من أنسب المناطق الملائمة لحرفتي التعدين والصناعة إذا توافرت مقوماتها كما هو الحال في السهول الشمالية المطلة على البحر المتوسط في منطقة الدراسة والسهول الغربية المطلة على المحيط الأطلسي في المغرب، والسهول الجنوبية المطلة على المحيط الأطلسي في نيجيريا والتوغو وبنين، حيث توجد موارد المياه اللازمة للصناعة ووسائل النقل والاتصالات وقيام الموانئ الساحلية وتوافر المواد الخام اللازمة للصناعة وتركز السكان نظراً لملائمة مناخها المعتدل.

3 ـ الهضاب الصحراوية:

تعد الصحراء الكبرى في شمال أفريقيا من أكبر الهضاب في العالم، وقد عملت عوامل التعرية على تقطيعها إلى أجزاء وبالنظر إلى هذه الهضاب الصحراوية نجد جزءاً منها تغطيه الرمال، والجزء الثاني يغطيه الحصى والثالث تغطيه صخور صلبه، والتي تعتبر كتلة تبستي وتسيلي ودارفور والعوينات من بينها وتعتبر هذه الجبال العمود الفقري للصحراء الكبرى[24].

وهذا الاختلاف في مظاهر السطح في صالح التكامل الاقتصادي الإقليمي، مما يعمل على قيام تبادل تجاري بين المناطق السهلية الشمالية والغربية والجنوبية من جهة والمناطق المرتفعة الداخلية من جهة أخرى والواحات الصحراوية متوسطة الارتفاع من جهة ثالثة.

4 ـ المرتفعات الجبلية:

تعد الجبال إحدى أهم المظاهر التضاريسية لمنطقة الدراسة، ويمكن تقسيم المنطقة الجبلية إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ جبال أركبة قديمة: تنتشر على أرض الإقليم من الشمال إلى الجنوب وأهمها دارفور، وتبستي، وتسلي، والعيونات، وجبال الهروج السود.

ب ـ جبال انكسارية حديثة: وأهمها جبال البحر الأحمر التي تمتد من خليج العقبة في الشمال إلى مضيق باب المندب في الجنوب، إذ تحصر بينها وبين البحر شريطاً ساحلياً ضيقاً.

ج ـ جبال التوائية حديثة: وتعد هذه السلاسل الجبلية من أهم السلاسل الجبلية بمنطقة الدراسة، ويعتقد أن هذه الجبال كانت في الماضي متصلة بسلسلة جبال نيفادا في جنوب أسبانيا من جهة، كما كانت إمداداتها في تونس متصلة بجبال سردنيا في صقلية بإيطاليا من جهة أخرى، ولكن حدث انكسار في القشرة الأرضية أدى إلى تكوين مضيق جبل طارق بين أرض منطقة الدراسة وجنوب أوربا.

ونتيجة لأهمية هذه السلاسل الجبلية التي تقع في الجانب الشمالي الغربي من منطقة الدراسة، فهذا عرض موجز لها:

تبدأ هذه الجبال من الغرب بأطلس الريف، وهي عبارة عن مجموعة من السلاسل الجبلية التي تنحدر انحداراً شديداً نحو البحر المتوسط،

وترتفع أعلى قممها إلى 2450 متراً متمثلة في قمة جبال تدجين في الجزء الأوسط[25].

وتعد هذه السلاسل امتداداً لسلاسل أطلس التل التي تشرف على البحر المتوسط في أكثر من موقع، وتحصر بينها مناطق ساحلية تستخدم في الزراعة، وتحتوي أطلس التل على الكثير من القمم المرتفعة التي بها قبائل البربر وهي امتداد أيضاً لسلاسل التل التونسي والتي تتجه من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي وحتى رأس بوت، مما يفسر اتصالها بجبال سردينيا في صقلية، ومن أشهر جبال هذه السلاسل هي جبال ارزبو، وتلال ظهره، وجبال جرجوره، وسلاسل بابور، وسلاسل المجردة في تونس من ناحية الشمال.

أما من ناحية الجنوب فتمثل جبال بيبان الامتداد الجنوبي لأطلسي التل بينما تمتد سلاسل جبال أطلس العظمى، وأطلس الداخلية على الحواف الشمالية للصحراء لمسافة 2000كم من أغادير على المحيط الأطلسي إلى رأس بون على ساحل البحر المتوسط في أقصى شمال شرق تونس.

وهي تزداد ارتفاعاً كلما اتجهنا نحو الغرب حيث ترتفع أطلس العظمى إلى 3000 متر وامتدادها يبلغ نحو 800 كم وإلى الشرق منها تمتد سلاسل عديدة من الهضبات وبعض الحافات الرملية والجيرية والتي تعرف بأسماء متعددة كجبال القصور، والمعمور، وأوراس.

وهذه الجبال هي التي تكون أطلس الداخلية المنخفضة بصفة عامة وهي الموازية لأطلس العظمى كما تتصل بأطلس التل في شرق تونس[25].

أما سلسلة جبال أطلس الوسطى، فهي جبال التوائية ولكنها أقل ارتفاعاً من سلسلة جبال العظمى، ولذلك تبدو في مظهرها العام كهضبة

محدبة تقع إلى الشمال الشرقي من أطلس العظمى، إذ يبلغ متوسط ارتفاعها حوالي 2000 متر، ولكن توجد بها بعض القمم المرتفعة والتي يبلغ ارتفاعها نحو 3000 متر، وتنحدر على طول جوانبها العديد من الأودية النهرية مثل نهر سيو المتجه نحو المحيط الأطلسي على مقربة من مدينة الرباط، ونهر أم الربيع، ونهر الملوية والأخير يتجه نحو البحر المتوسط، حيث ينبع من قمة جبل عباس التي يصل ارتفاعها إلى أكثر من 3750 متر، وهي غنية بالحياة النباتية في سطوحها الغربية، حيث غزارة الأمطار ولذلك تظهر بها أشجار البلوط والأرز، وتغطيها المراعي، الخضرة التي تسهم في النشاط الاقتصادي الرعوي وقطع الأشجار، مما يساعد على استقرار التجمعات البشرية فيها.

ويبدو من العرض السابق، أن تضاريس منطقة الدراسة في واقع الأمر وحدة جغرافية متكاملة نوعاً ما والمسميات الداخلية أو الإدارية (الجماهيرية ـ تونس ـ مصر ـ نيجيريا) ما هي إلا مجرد تصنيفات ومسميات إدارية في أغلبِ الأحيان، ويتضح من ذلك أن الصحراء مثلها مثل البحر طريق للمواصلات والربط بين أجزاء منطقة الدراسة أكثر منها منطقة للفصل والعزل كما يتوهم بعضهم، ففيها منابع المياه والواحات المنتشرة في أرجائها كذلك الحال بالنسبة للجبال التي تُعَدُّ هي الأخرى بمثابة عامل من عوامل الربط والتكامل الجغرافي بفعل امتدادها في سلاسل أفقية مجاورة للسواحل البحرية، فهي تربط أكثر من بلد وتمتد أطرافها من الغرب إلى الشرق ومن الجنوب إلى الشمال والأودية التي تضمها الجبال والصحارى فعملت على ربط الأقاليم الشرقية بالغربية، وأدت طرق القوافل الرئيسة التي اتبعت الأودية الجافة الموصلة بين المراكز الصحراوية والمدن الساحلية إلى ربط وحدة الأقاليم الخصبة بالصحراء، وبذلك أعطت المنطقة عرضاً عميقاً يتناسب مع طولها الكبير وجعلت الصحراء جزءاً حيوياً لا يتجزأ من وحدة

المنطقة الطبيعية بالتالي ساعد هذا الربط على نقل المنتجات الزراعية والحيوانية والتعدينية وغيرها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك مما عمل على سد الفجوة في مناطق العجز، وهذا هو الهدف الأساسي من إقامة التكامل الاقتصادي بين أجزاء منطقة الدراسة.

ويجب ألا نغفل دور النطاق الساحلي الشمالي والشرقي المطل على البحر المتوسط والغربي، والجنوبي المطل على المحيط الأطلسي في الإنتاج الزراعي والسمكي، وكذلك النطاق الصحراوي مثل نظيرهما الجبلي والساحلي في الإنتاج الرعوي والزراعي والتعديني أيضاً.

ثالثاً: المنـاخ:

تعتبر منطقة الدراسة جزءاً لا يتجزأ من القارة الأفريقية فهي تمتد بين دائرتي عرض 37^{o} شمالاً، $2{,}5^{o}$ جنوب خط الاستواء، ومعنى هذا أنها تخضع للمناخ السائد فيها إلا أن الواقع يعبر عن وجود تباين واضح فيما يخص الحرارة، الأمطار، الرياح بين الساحل والداخل والمناطق الاستوائية والمدارية نظراً لاتساع المساحة، وارتفاع زاوية سقوط الشمس والبعد والقرب عن المسطحات المائية والارتفاع والانخفاض عن مستوى سطح البحر، وكذلك مرور التيارات البحرية مجاورة لخط الساحل، مما أظهر فوارق في درجات الحرارة وكميات الأمطار الساقطة.

وسوف نتناول مناخ منطقة الدراسة حسب عناصره الآتية:

1 ـ درجة الحرارة:

لعب اتساع المساحة وعدم توغل الأذرع المائية بمنطقة الدراسة دوراً بارزاً في تباين درجات الحرارة بين الساحل والداخل، إذ يعمل البحر على الحد من ارتفاع وانخفاض درجات الحرارة، عند السواحل بسبب ما يعرف

باسم نسيم البحر، وكذلك مرور التيارات البحرية الباردة والدافئة بجوار الساحل، كتيار كناريا البارد والاستوائي الدافئ مثلاً، فتيار كناريا عمل على خفض درجات الحرارة بالسواحل المجاورة لمساره عند المناطق اليابسة[1].

أما التيار الاستوائي الذي يمر بالمناطق الشرقية لمنطقة الدراسة، فقد رفع درجة حرارة الساحل 10° مقارنة بالشواطئ المقابلة في الغرب[28].

وفي الداخل فإن قارية المنطقة وارتفاع زاوية سقوط الشمس وهبوب الرياح المحلية الساخنة المثيرة للأتربة وصفاء الأجواء وخلوها من السحب بسبب بعدها عن المسطحات المائية ينتج عنها ارتفاع كبير بدرجات الحرارة خلال النهار وانخفاضها بالليل، وهذا يفسر الاختلاف اليومي والفصلي لدرجات الحرارة، فنجد المدى الحراري اليومي يفوق 25° في الأجزاء الداخلية من الصحراء الكبرى، بينما تهبط الحرارة إلى ما دون الصفر بالليل[29].

وبالنسبة للمناطق الاستوائية فإن تساوي الليل والنهار وتلبد السماء بالسحب، وكذلك شروق وغروب الشمس المتساوي، يفسر صفر المدى الحراري اليومي، والفصلي الذي لا يتجاوز الدرجتين وعلى هذا الأساس، فإن المنطقة الاستوائية تتمتع بصيف دائم، بينما تتضح ظاهرة الفصلية الحرارية في الأقاليم شبه المدارية المطلة على البحر المتوسط[30].

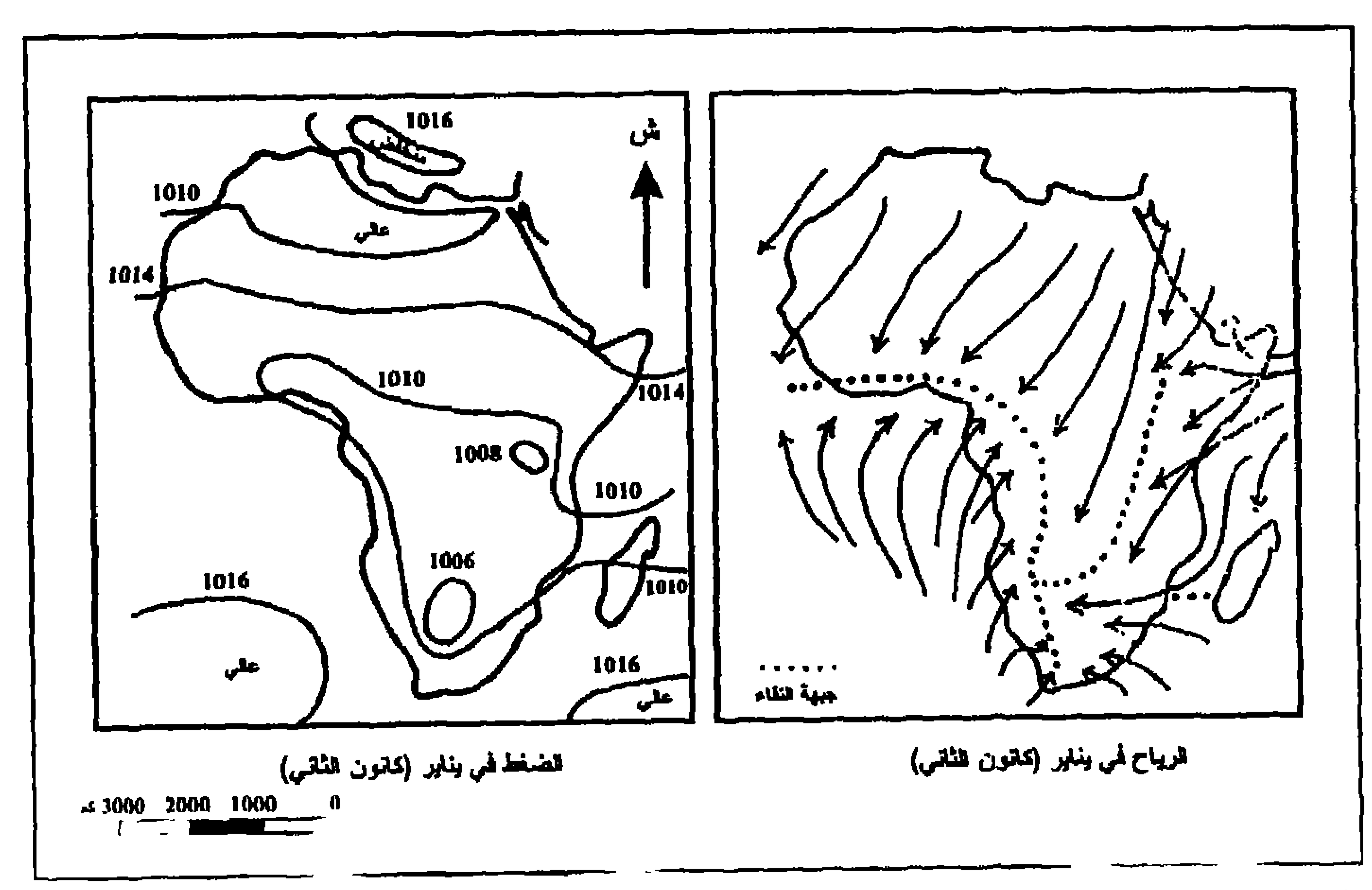
وبالنظر إلى خريطة رقم (4)، نجد أن خط الحرارة المتساوي 27 يمر بالأطراف الشمالية لبنيين، والتوغو، ونيجيريا مخترقاً أفريقيا الوسطى حتى يصل إلى شمال السودان، وبعدها ينحرف إلى الجنوب متأثراً بالتيار الاستوائي ماراً بجيبوتي إلى أن يصل إلى وسط الصومال خلال شهر كانون الثاني ولا يختلف الحال كثيراً في شهر يوليو، حيث نجد خط الحرارة

المتساوي 27 لا يتحرك سوى درجتين أو ثلاث عرضية متمشياً مع خط الساحل الجنوبي، وعند أفريقيا الوسطى يغير مساره جنوباً حتى يصل إلى جنوب الصومال متأثراً بالمنخفض الصحراوي المتمركز على الصحراء الكبرى حيث يدفعه إلى الجنوب.

وما قيل عن المناطق الاستوائية لا يمكن أن يقال عن المناطق المدارية، وذلك لأن خط الحرارة 27 يتأثر بالمنخفض الصحراوي المتركز على الصحراء الكبرى، حيث يدفعه شمالاً ماراً بالإسكندرية فبنغازي فالجبل الأخضر، ومنها إلى شمال تونس حتى يصل الدار البيضاء بالمغرب وهذا يدل على أن خطوط الحرارة المتساوية 13، 18، 22 لا تمر بأرض الإقليم خلال شهر يوليو نتيجة تمركز ذلك المنخفض الصحراوي على أرضه.

خريطة رقم (4)

توزيع خطوط الحرارة المتساوية لمنطقة الدراسة في يوليو ويناير



المصـ : ـ ـد ـ الغني سعودي: أفـ يقـ في شخصية ـا ره شخصية الأقاليم ص 5.

وفي يناير (كانون الثاني) فإن خط الحرارة المتساوي (13) يتمركز إلى الغرب من المنطقة عند السنغال وغيمبيا على الساحل مخترقاً بوركينا وتشاد والنيجر حتى يصل إلى الحدود المصرية السودانية، ولزيادة التوضيح فإن التباين الكبير في درجات الحرارة بين الصيف والشتاء يوضحه الجدول الآتي:

جدول (3)

يوضح درجات الحرارة لبعض محطات منطقة الدراسة خلال الصيف والشتاء

المحطة	متوسط درجة حرارة الصيف	متوسط درجة حرارة الشتاء
طرابلس	°24	°14
تونس	°27	°10
القاهرة	°41	°26,5
الخرطوم	°36,7	°21,5
الدار البيضاء	°30	°17
ميامي	°40	°35
ماقديشو	°34	°22
أبوجا	°32,5	°21

المصدر: فيلي رفلة، الجغرافية السياسية الإفريقية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1966، ص15.

من الجدول السابق نلاحظ أن المعدل الحراري الفصلي لمدينة ميامي، والقاهرة الواقعتين بين دائرتي عرض، (10 شمالاً ـ 33 شمالاً) هي 40° صيفاً، 35° شتاء، 41° صيفاً، 26° شتاء على التوالي.

بينما سجلت مدينة طرابلس وتونس الواقعتي بين دائرتي عرض 36° درجة، 30 شمالاً درجة حرارة هي 24° صيفاً و14° شتاء، 27° صيفاً و10° شتاء على التوالي، وهذا الارتفاع في الحرارة يبرز في الشهور الأخيرة من فصل الصيف في المناطق الساحلية بسبب بطء تأثر البحر بتغيرات الإشعاع الشمسي.

أما المناطق الداخلية فهي تسخن بسرعة استجابة لتغيرات الإشعاع الشمسي الناتج عن طول النهار المداري وخلو الأجواء من السحب. وعلى العموم فإن أرض منطقة الدراسة سجلت أعلى معدلات حرارة عرفها العالم حتى اليوم فقد سجلت العزيزية جنوب طرابلس 58° في أحد أيام سبتمبر 1922.

إلا أن الدرجة الحرجة لنمو النبات لا تقل عن 5° ولا توجد منطقة في إطار منطقة الدراسة تنخفض فيها درجة الحرارة عن ذلك باستثناء المناطق الصحراوية والمرتفعة.

وعلى الرغم من ارتفاع بعض المناطق شرق المنطقة وغربها، فالصقيع لا تعرفه دول الساحل والصحراء وكذلك لا تظهر ذبذبات حادة في الحرارة وبالنظر إلى الجدول رقم (3).

نلاحظ أن لكل نبات حد أدنى من الحرارة لا يمكن النمو إذا ما انخفضت عنها، وحد أعلى لا يمكن النمو أيضاً إذا ما ارتفعت عنها.

وعلى هذا الأساس تقسم المحاصيل إلى محاصيل استوائية ومحاصيل مدارية وأخرى معتدلة، وبالتالي ينمو كل من الشعير والقمح في درجة مثلى 27,5° من المحاصيل الشتوية، وبالتالي تتركز زراعتها في السهول الشمالية والغربية من منطقة الدراسة، لأنها تناسب ظروف زراعتها كما هو الحال في إقليم برقة بالجماهيرية، وسهول وادي مجردة بتونس.

وبالنسبة للمحاصيل الصيفية كالذرة بنوعيها مثلاً، فإنها تنمو في درجة حرارة مثلى 34,5 فهي تنمو في السهول الفيضيه الداخلية مثل سهل وادي النيل.

جدول (4)

أدنى وأعلى وأنسب درجة حرارة لنمو بعض المحاصيل الزراعية في منطقة الدراسة (بالدرجة المئوية)

المحصول	الحد الأدنى لدرجة الحرارة	الحد الأعلى لدرجة الحرارة	الحرارة المثلى
الكتان	2° - 5°	30°	25°
الشعير	5°	27,5°	27,5°
القمح	5°	42,5°	27,5°
الذرة بأنواعها	9,5°	43,5°	34,5°
الأرز	10 - 12°	36° - 38°	30° - 32°
القطن	12°	38° - 39°	24°
قصب السكر	20°	39°	25°
الموالح	6° - 5°	30° - 40°	24° - 30°
الطماطم	18,3°	26,6°	21° - 29°
البطيخ	18,3°	35°	29° - 21°
الخضروات	18,3°	49°	32° - 35°

المصدر: 1 ـ علي أحمد هارون، الجغرافية الزراعية، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون طبعة، 2001، ص30.

2 ـ سيف سالم العابدي، الجغرافية الاقتصادية، دار العلم للنشر والتوزيع، جامعة الإمارات العربية المتحدة دبي، الطبعة الأولى، 1999، ص19.

أما الزيتون والموالح والطماطم والخضروات، فيتضح أنها تنمو في السهول الساحلية الشمالية والغربية المطلة على البحر المتوسط في برقة وسهل الجفارة، والسهول الساحلية الشمالية الشرقية بتونس، لأن بيئتها

تتناسب مع ظروف نموها من حيث درجة الحرارة.

وبالنسبة لقصب السكر فهو ينمو بأرض لا تقل درجة حرارتها عن 20 في معظم شهور السنة اذ يزرع في المناطق الداخلية من وادي النيل وعند السهول الساحلية لنيجيريا والسنغال.

وفي النيجر بالداخل يزرع الفول السوداني، وزيت النخيل، والكاكاو والبن، لتناسب درجة حرارتها مع الحد الأدنى لنمو تلك المحاصيل، أي لا تقل عن 25° درجة مئوية.

ويسهم الاختلاف في درجات الحرارة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب والساحل والداخل في تنوع المحاصيل الزراعية، وبالتالي يؤدي إلى تكامل اقتصادي يسهم في تحقيق الأمن الغذائي ويسد الفجوة الغذائية لسكان منطقة الدراسة.

2 ـ الأمطار:

تتدرج الأمطار بمنطقة الدراسة تدرجاً منظماً من الجنوب إلى الشمال والعكس، فهي غزيرة عند المناطق الاستوائية وتقل تدريجياً كلما اتجهنا إلى الشمال والجنوب حتى تنعدم عند الصحراء الكبرى تقريباً.

بيد أن جزءاً من منطقة الدراسة يشذ عن هذه القاعدة لارتفاع الأمطار في الأجزاء الشمالية الغربية، وندرتها عند الساحل الجنوبي الشرقي لمنطقة الدراسة، وذلك لسببين: الأول مواجهة خط الساحل المرتفع للرياح الرطبة الهابة من المحيط الأطلسي. والثاني موازاة خط الساحل للرياح الجنوبية الغربية والشمالية الشرقية.

وعلى العموم، يمكن إدراج منطقة الدراسة ضمن ثلاث مناطق مطرية، تتمثل الأولى في منطقة الأمطار الدائمة طول العام، وهي تعتبر أكثر

جهات المنطقة مطراً، حيث يتراوح المعدل بين 500ملم/ سنة بالشمال و3500 ملم/ سنة بالجنوب عند الأجزاء الجنوبية من نيجيريا والتوغو وبنين.

وتتمثل الثانية بمنطقة المطر الفصلي عند الأجزاء الشمالية من منطقة الدراسة في مصر وليبيا وتونس، والمغرب (المطر الشتوي)، حيث يتراوح المعدل السنوي لأمطارها بين الصفر ـ 1300ملم/ سنة متدرجة من الشمال إلى الجنوب.

أما بالنسبة إلى المنطقة الثالثة، فهي جافة معظم أيام السنة، تتمثل في الأجزاء الوسطى بين المنطقة الأولى والثانية، أي تنحصر عند الصحراء الكبرى، تتمثل أيضاً في الجزء الجنوبي الشرقي لمنطقة الدراسة عند المناطق الساحلية، والداخلية لدولة الصومال، حيث يقل المعدل السنوي عن 25ملم/ سنة يتبخر معظمها قبل أن يصل إلى أعماق التربة[1]، وبالنظر إلى الجدول رقم 4 نلاحظ التباين الواضح في كميات الأمطار بين الشمال والجنوب والساحل والداخل والارتفاع والانخفاض عن مستوى سطح البحر.

جدول رقم (5)

يوضح المعدل السنوي لكمية الأمطار لبعض محطات منطقة الدراسة

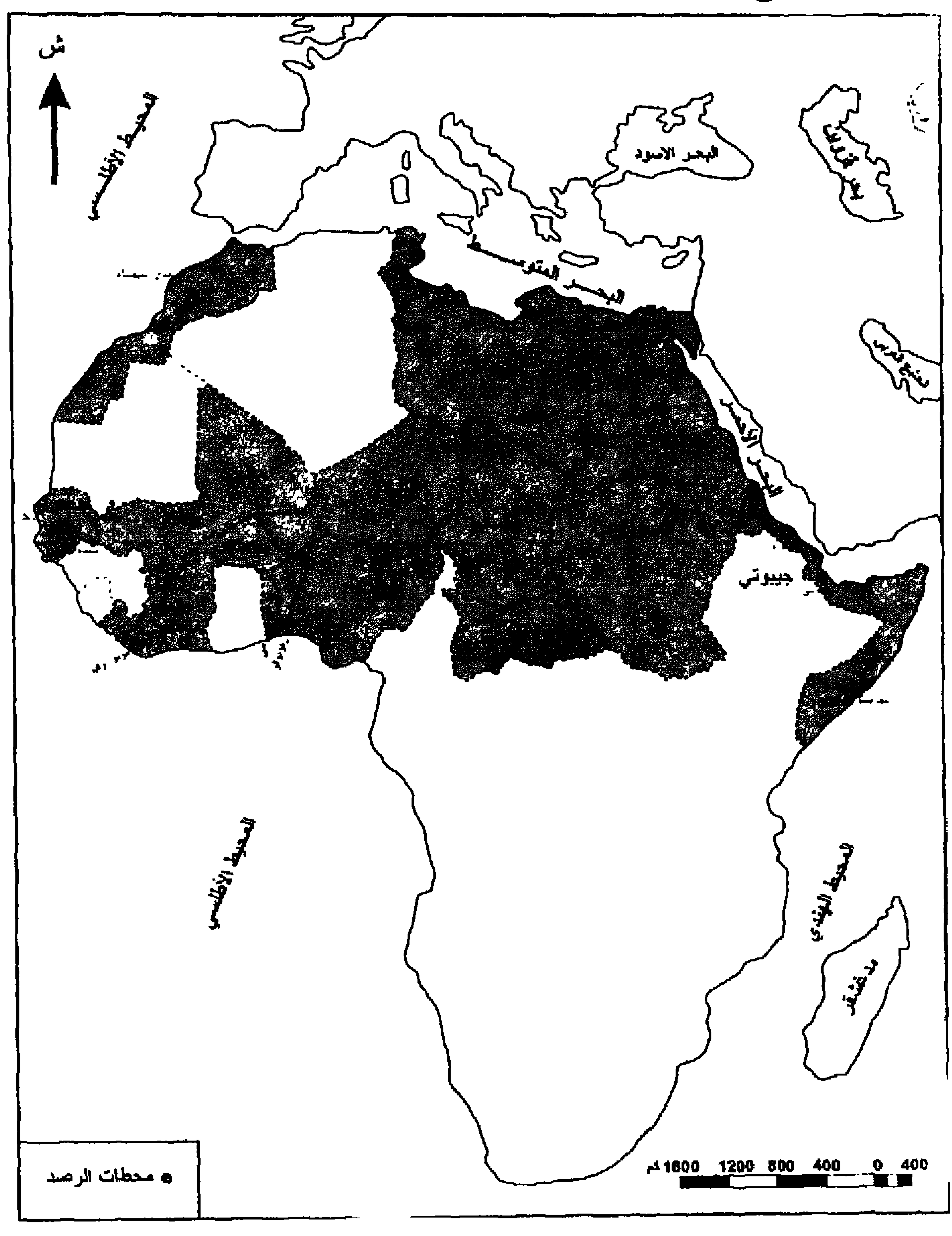
المحطة	معدل المطر السنوي	المحطة	معدل المطر السنوي	المحطة	معدل المطر السنوي
طرابلس	400ملم	أسوان	صفر	باماكو	1000ملم
بنغازي	300 ملم	الخرطوم	160 ملم	تمبكو	225 ملم
برقة	350 ملم	وادي مدني	400 ملم	أجادس	130 ملم
تونس	600 ملم	جويا	960 ملم	نامبي	500 ـ 750ملم
القيروان	220 ملم	الدار البيضاء	200 ـ 400 ملم	بلما	18 ملم
الإسكندرية	175 ـ 200ملم	مليلة	330 ملم	زندر	525ملم
القاهرة	34 ملم	طنجة	400 ـ 600 ملم		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على فيلي رفله، الجغرافية السياسية الإفريقية، مرجع سابق.

نستنتج من الجدول أن كميات الأمطار تنخفض تدريجياً كلما ابتعدنا عن خط الساحل في اتجاه الداخل حيث يتراوح المعدل السنوي في الدار البيضاء بالمغرب الواقعة على دائرة عرض 32° شمالاً ما بين 200 ـ 400 ملم/ سنة، وما يلبث أن ينخفض بمليلة الواقعة إلى الشرق من طنجة وعلى دائرة عرض 35,5 شمالاً إلى 330ملم/ سنة ويرجع ذلك لوقوع المنطقة في ظل المطر، خريطة رقم (5).

خريطة رقم (5)

توزيع محطات الرصد الجوي الرئيسة لمنطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رق (   ).

وإذا اتجهنا شرقاً إلى الشمال من تونس الواقعة على دائرة عرض 37° شمالاً، فإن المعدل السنوي للأمطار قد يتراوح بين 500 ـ 1300 ملم/ سنة، إلا أنه ينخفض بالقيروان المدينة التونسية الثانية الواقعة على دائرة عرض 32 شمالاً حتى يصل إلى 220ملم/ سنة.

اما المعدلات المطرية بالمدن الليبية فتبدأ بالارتفاع حتى تصل في طرابلس الواقعة على دائرة عرض 31,5° شمالاً نحو 400 ملم/ سنة، وفي برقة إلى الشرق من طرابلس يتراوح المعدل السنوي بين 360 ـ 500 ملم/ سنة، وباتجاهنا إلى الداخل نحو الجنوب ينخفض المعدل حتى إنه لا يتجاوز 31,5ملم/ سنة عند مدينة غدامس الواقعة على دائرة عرض 30° شمالاً[33]. أما في الإسكندرية الواقعة على دائرة عرض 31,5° شمالاً، فإن المعدل السنوي يتراوح بين 175 ـ 200 ملم/ سنة، ينخفض في القاهرة المدينة المصرية الثانية الواقعة على دائرة عرض 30° شمالاً حتى يصل إلى نحو 34 ملم/ سنة، ويزداد المعدل انخفاضاً كلما اتجهنا نحو الجنوب حتى ينعدم في أسوان الواقعة إلى الشمال من مدار السرطان.

أما بالنسبة إلى الجنوب من خط عرض 15 شمالاً، فالمعدل السنوي يبدأ بالارتفاع، فقد بلغ بالخرطوم نحو 160 ملم/ سنة وارتفع إلى 400ملم/ سنة عند وادي مدني، وإلى 960 ملم/ سنة عند جوبا المدينة السودانية الثالثة والواقعة على دائرة عرض 5° شمالاً، ومن دائرة عرض 5° شمالاً فإن المعدل السنوي للأمطار ينخفض تدريجياً بالابتعاد عن خط الساحل حتى يتلاشى شمال تشاد، والنيجر، ومالي، ففي بورت هاركورت المدينة النيجيرية الواقعة على خط الساحل الجنوبي وصلت أمطارها إلى 3500 ملم/ سنة، و1000 ملم/ سنة عند أبوجا المدينة النيجرية الثانية، وينخفض إلى 500ملم/ سنة شمال أبوجا عند الحدود بين نيجيريا والنيجر.

أما نيامي بالنيجر الواقعة بين دائرة عرض 11° ـ 12° شمالاً، فإن المعدل السنوي للأمطار (محصور بين 500 ـ 750 ملم/ سنة، غير أنه يرتفع في باماكو عاصمة مالي والواقعة على دائرة عرض 12,30 شمالاً إلى 1000 ملم/ سنة، ثم تبدأ المعدلات المطرية بالانخفاض إذ نجد عند زندر المدينة النيجيرية الثانية الواقعة على دائرة عرض 15 شمالاً، وعلى ارتفاع 1676 قدماً، فقد بلغ المعدل السنوي للأمطار فيها نحو 525 ملم/ سنة.

وكلما اتجهنا شمالاً يزداد المعدل بالانخفاض حتى يصل عند جاو المدينة المالية الواقعة على دائرة عرض 16,3° إلى نحو 22 ملم/ سنة.

وفي جارس الواقعة على دائرة عرض 17 شمالاً وعلى ارتفاع 1706 قدماً انخفض معدلها عن 130 ملم/ سنة تقريباً، وبيلما المدينة النيجيرية الواقعة على ارتفاع 1171 وإلى الجنوب من دائرة عرض 20 شمالاً فلم تتجاوز أمطارها 18 ملم/ سنة.

وتلاحظ أن كميات الأمطار لبعض محطات منطقة الدراسة تتركز على خط الساحل القريب من المؤثرات البحرية الرطبة والتي تتناقص تدريجياً بالابتعاد عن خط الساحل، والسبب يرجع إلى استواء سطح الإقليم وخلوه من السلاسل الجبلية وكذلك اتساع المساحة، الأمر الذي ترتب عليه جفاف الرياح المحملة بالرطوبة كلما توغلت نحو الداخل، وهذا يدعو إلى تمركز النشاط البشري على خط الساحل مما يؤدي إلى تكون منطقة جذب للقوة العاملة، وبالمقابل تصبح المناطق البعيدة عن الساحل مناطق طرد، وهذا يفسر تمركز السكان عند الأجزاء الهامشية من منطقة الدراسة، وسوف نأتي على ذكره عند التعرض لحجم السكان وتوزيعهم بالفصل الثاني.

الضغط الجوي:

أ ـ الضغط الجوي والرياح في يناير (كانون الثاني):

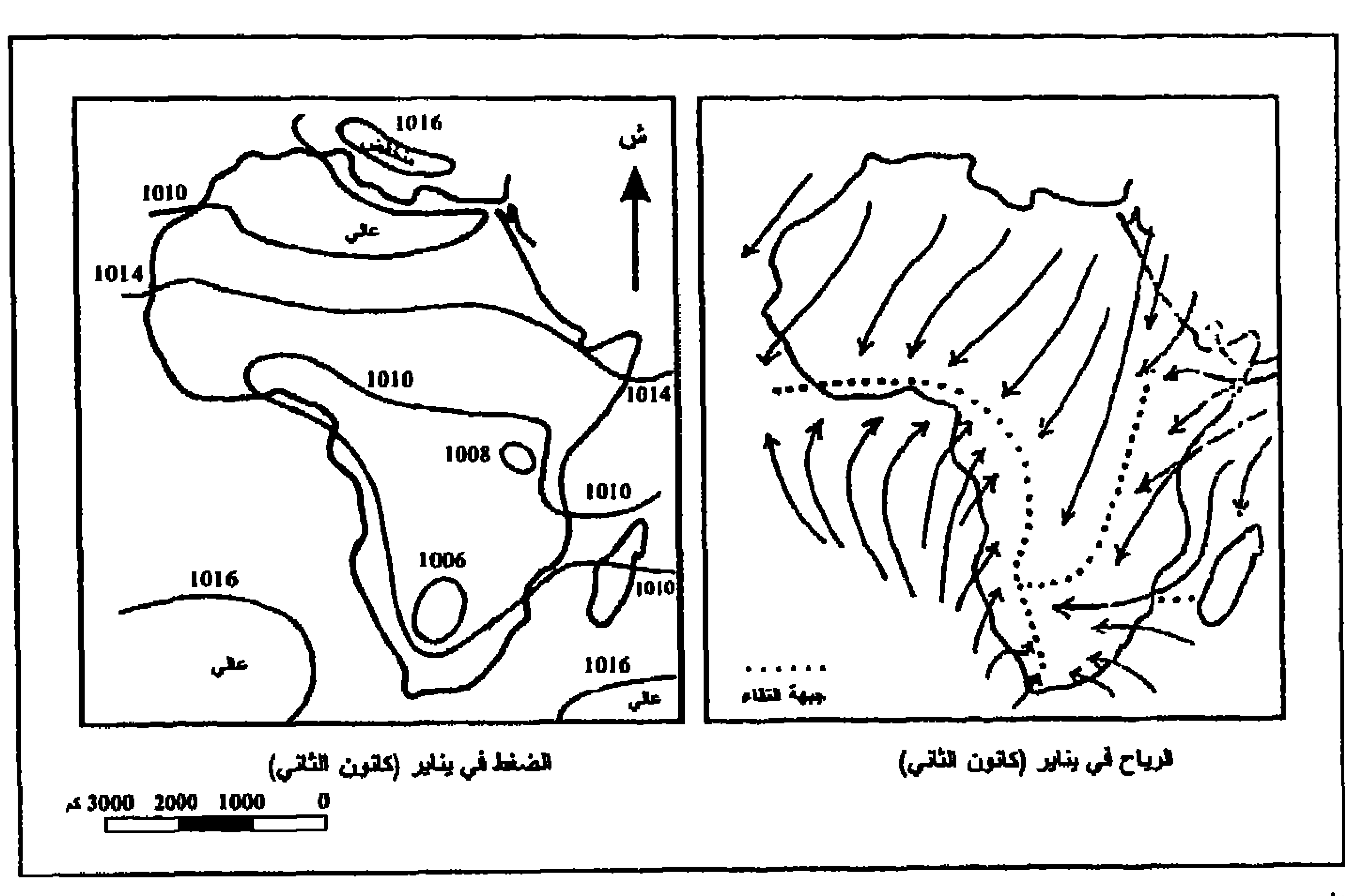
يتأثر مناخ منطقة الدراسة بحركة الشمس الظاهرية نحو الجنوب والشمال، ففي الشتاء الشمالي تتعامد الشمس على مدار الجدي، وبالتالي تقع منطقة الدراسة تحت تأثير ثمانية مناطق ضغطية، أولها منطقة الضغط المرتفع الأسيوي المتمركز على سيبريا، والذي يمتد غرباً بشيء من الضيق حتى تبلغ أوروبا الوسطى والغربية ليتصل بالمرتفع الجوي الأزوري الدائم المتمركز على المحيط الأطسي، ومن المرتفع الأزوري يمتد ذراعاً نحو شمال أفريقيا حتى يتصل بالمرتفع الجوي الأسيوي، وبما أن درجة الحرارة منخفضة على اليابس الذي تسوده تلك المرتفعات الجوية في هذه الفترة من السنة، فتأثيرها يقع نسبياً بالمقابل على الماء المجاور مما يجعله منطقة ضغط منخفض تنجذب إليها الرياح المحملة بالرطوبة التي كانت سبب سقوط الأمطار على الأجزاء الشمالية من منطقة الدراسة، أما الجهات الجنوبية فتسودها منطقة من الضغط المنخفض يطلق عليها منطقة الضغط المنخفض الاستوائي الذي تأتي إليه الرياح من عدة مناطق ضغطية، أولها تظافر مناطق الضغط المرتفع على شمال منطقة الدراسة في إرسال رياح باردة إلى المنخفض الاستوائي المتمركز على جنوب منطقة الدراسة، خريطة رقم (6).

وعلى المحيطين الأطلسي، والهندي، يتمركز مرتفعن جنوبن موازين يؤثران على منطقة الدراسة في إرسال رياح محملة بالرطوبة (رياح جنوبية شرقية، رياح جنوبية غربية)، لتسقط أمطارها على الجهات الجنوبية الشرقية من منطقة الدراسة، عند الأجزاء الجنوبية من الصومال خلال فصل الصيف.

وبالنسبة للرياح الجنوبية الغربية فهي تسقط أمطارها طول العام على الأجزاء الساحلية من نيجيريا وتوغو، وبنين وأمطارها صيفية على الجهات الداخلية عند أفريقيا الوسطى وجنوب السودان[34].

خريطة رقم (6)

توزيع مناطق الضغط والرياح لمنطقة الدراسة في يناير (كانون الثاني)



المصدر: محمد رياض، افريقيا دراسة لمقومات القارة، ص 144.

ب ـ الضغط والرياح في يوليو (تموز):

وفي شهر يوليو تتعامد الشمس على مدار السرطان، فتتغير بالتالي مظاهر الضغط والرياح، حيث تختفي منطقة الضغط المرتفع المتمركز على شمال منطقة الدراسة، ويسود محلها منطقة من الضغط المنخفض نتيجة لارتفاع الحرارة على الكتلة الأسيوية، الأمر الذي يجعل المنطقة السابقة تتصل بالمنخفض الاستوائي الذي يمتد حتى يشغل كل منطقة الدراسة وإلى الشمال الغربي من منطقة الدراسة يسود نطاق من الضغط المرتفع الأزوري،

إلا أنه يتزحزح شمالاً تبعاً لحركة الشمس الظاهرية ليمتد منه ذراع على البحر المتوسط، خريطة رقم (7).

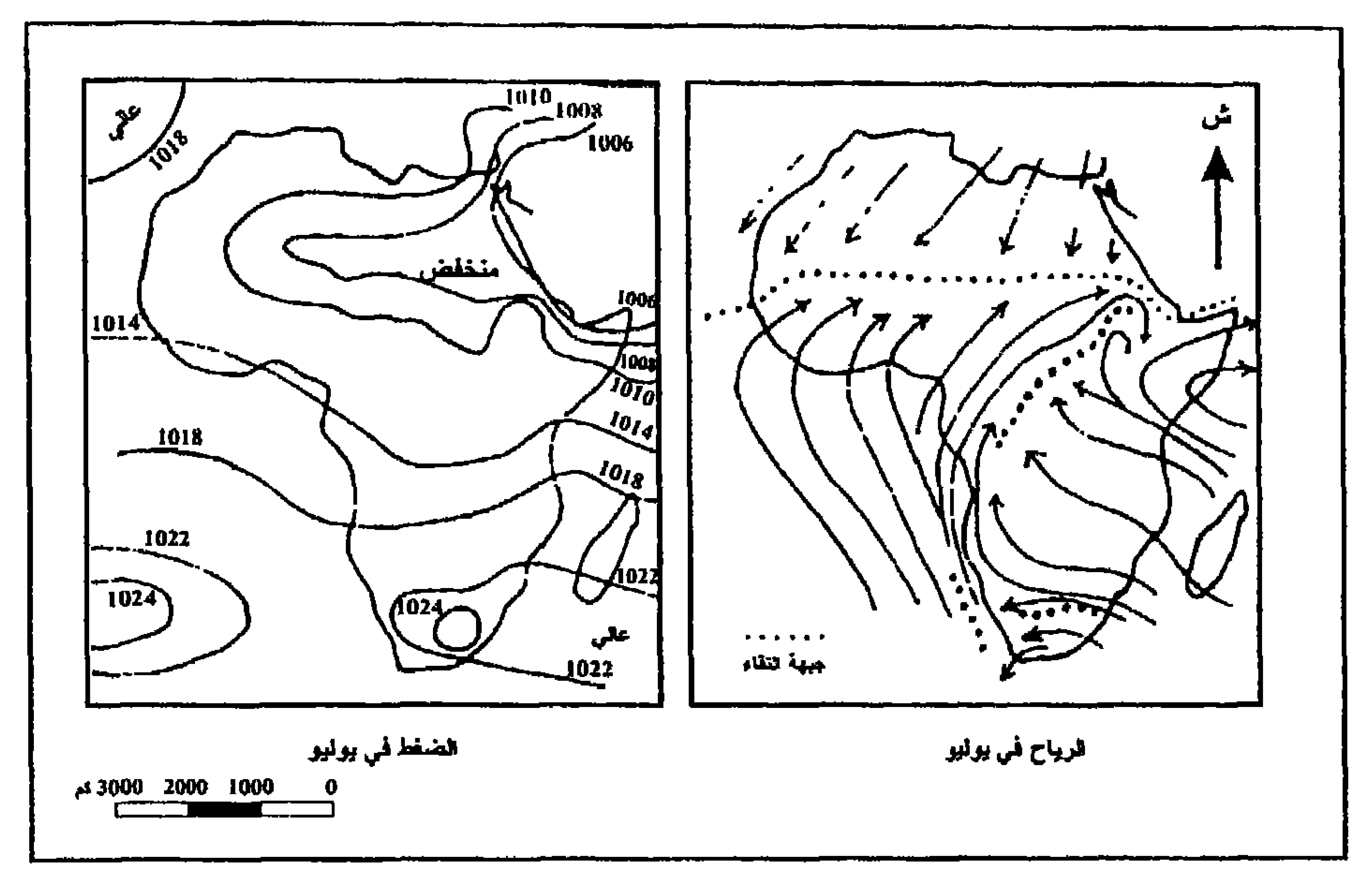
ونتيجة لتمركز منطقة من الضغط المنخفض جنوب المنطقة السابقة أصبحت الرياح تنطلق من مناطق الضغط المرتفع الواقعة على البحر المتوسط باتجاه مناطق الضغط المنخفض على منطقة الدراسة، والتي تساعد على تلطيف درجات الحرارة، إلا أنها تزداد حرارة بتوغلها نحو الداخل.

وإلى الجنوب من هذه المنطقة يتمركز نطاقان من الضغط المرتفع المتمركزان على المحيطين الأطلسي والهندي، حيث تنطلق منها الرياح الممطرة الجنوبية الغربية والجنوبية الشرقية التي تصيب منطقة الدراسة عند الأجزاء الجنوبية، وتتوغل إلى الداخل نحو منطقة الضغط المنخفض المتمركز على منطقة الدراسة، وبالتالي تسقط أمطارها على جنوب نيجيريا وتوغو وبنين طول العام، وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان خلال فصل الصيف[35].

يتضح فوق ما تقدم أن الأمطار تتبع الرياح، والرياح تتبع مناطق الضغط الرئيسة المؤثرة على منطقة الدراسة، وبما أن منطقة الدراسة واقعة تحت تأثر ثماني مناطق ضغطية نتيجة لحركة الشمس الظاهرية، وتوزيع اليابس والماء، فإنه يمكن إجمال الكتل الهوائية المؤثرة على منطقة الدراسة فيما يأتي:

خريطة رقم (7)

توزيع مناطق الضغط والرياح لمنطقة الدراسة في يوليو



المصدر: محمد رياض، افريقيا دراسة لمعلومات القارة، ص 146.

1 ـ كتلة الهواء القطبي (القاري).

2 ـ كتلة الهواء القطبي (البحري).

3 ـ كتلة الهواء المداري (القاري).

4 ـ كتبة الهواء المداري(البحري).

5 ـ كتلة الهواء الاستوائي (البحري).

كتلة الهواء القطبي (القاري):

وتصل منطقة الدراسة من أسيا وشرق أوربا، إذ تصيب الأجزاء الشمالية من منطقة الدراسة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض كبير في درجات الحرارة، وبما أن هذا الهواء قطبي بارد، فإنه بمروره على البحر

المتوسط يحمل معه الرطوبة لتسقط أمطاراً على منطقة حوض البحر المتوسط أثناء فصل الشتاء.

كتلة الهواء القطبي (البحري):

ومصدرها شمال المحيط الأطلسي، وتصل منطقة الدراسة خلال فصل الشتاء وبما أنها تسير على منطقة اكثر دفئا منها، وما إن تصل إلى حوض المتوسط حتى تكتسب صفات الدفئ وتسقط أمطارها على شمال منطقة الدراسة.

كتلة الهواء المداري (القاري):

تصل منطقة الدراسة خلال فصل الصيف آتية من الصحراء الكبرى وهي مستقرة شديدة الجفاف تتكون في طبقات الجو العليا، وبهبوطها على الأرض تصبح أكثر دفئاً وجفافاً، وبما أنها جافة فهي المسئولة عن ظروف الجفاف السائد على منطقة الدراسة.

كتلة الهواء المداري (البحري):

تصل الإقليم خلال فصل الصيف، وتعمل على خفض درجات الحرارة وكثرة الضباب بالمناطق الساحلية إلا أن ظروف نشأتها لا تختلف عن نشأة الهواء الأزوري وكأنها نشأت في منطقة تسير عليها تيارات بحرية باردة.

كتلة الهواء الاستوائي (البحري):

وتصيب هذه الكتلة الجزء الجنوبي الشرقي عند الصومال والجنوبي الغربي عند نيجيريا والتوغو وبنين وبالداخل عند أفريقيا الوسطى والسودان، ويطلق عليها الرياح الجنوبية الغربية، التي تسقط أمطارها على الساحل طول العام وبالداخل خلال فصل الصيف[36].

الأقاليم المناخية لمنطقة الدراسة:

من المعروف أن منطقة الدراسة تضم 39 دائرة عرض، ويمر بجنوبها خط الاستواء، وفي منتصفها مدار السرطان، وذلك يدعو إلى ضرورة التباين والاختلاف في مناخها بين الحرارة والأمطار والرطوبة النسبية.

فالحرارة تختلف بين الساحل والداخل والارتفاع والانخفاض وكذلك الأمطار التي تتناقص، بالابتعاد عن المناطق الساحلية، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة تقسم منطقة الدراسة إلى الأقاليم المناخية الآتية:

- إقليم مناخ البحر المتوسط.
- إقليم المناخ شَّبه الجاف.
- إقليم المناخ الجاف.
- إقليم المناخ المداري الممطر صيفاً (الموسمي).
- إقليم المناخ المداري الممطر طول العام (الاستوائي).

1 ـ إقليم مناخ البحر المتوسط:

يسود بالأجزاء الشمالية لمنطقة الدراسة، في بعض مناطق الساحل المشرف مباشرة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، عند إقليم التل بالمغرب والجبل الأخضر وبرقة بليبيا، وفي المنطقة المحصورة من الحدود التونسية حتى مصراته، وكذلك يشمل الشريط الساحلي بالجمهورية المصرية على البحر المتوسط[37].

ففي هذا الجزء من منطقة الدراسة تسقط أمطار متأثرة بظروف مناخية متشابهة وإن كانت مختلفة في كميتها ونظام سقوطها، تبعاً لمواجهة الساحل وامتداده والزاوية التي تصنعها الرياح المصاحبة للأعاصير، وعلى كل حال فإن إقليم مناخ البحر المتوسط يتميز عن غيره من الأقاليم المناخية السائدة

بمنطقة الدراسة، فأمطارها شتوية تسببها الرياح الشمالية الغربية العكسية حيث تسقط في أشهر كانون، أي النار، النوار متدرجة من الغرب إلى الشرق، إذ تراوحت بطنجة بين 400 ـ 600 ملم/ سنة في المتوسط، وأخذت في التناقص باتجاه الشرق فبلغت كميتها في مليلة (نحو 330 ملم/ في المتوسط) الواقعة في ظل المطر وارتفع متوسطها بتونس المواجهة للرياح الدفيئة إلى نحو 1300 ملم/ سنة.

وانخفض متوسطها في طرابلس إلى 400 ملم/ سنة، وزاد الانخفاض بالإسكندرية، حيث وصل إلى نحو 175 ملم/ سنة في المتوسط وبالنسبة لدرجة الحرارة، فيمكن تمييز فصلين مناخين شتاء دافئ ممطر، وصيف حار جاف تصل درجة الحرارة فيه إلى 30° في المتوسط، إلا أنها تنخفض بالليل بسبب صفاء السماء، مما يؤدي إلى كبر المدى الحراري اليومي[38].

وفي الشتاء لا تنخفض درجة الحرارة عن 10° مئوية وتتصف بالدفء في النهار وتميل إلى البرودة بالليل، حيث يصل المدى الحراري اليومي ما بين 7°، 8° درجات مئوية[39].

وما قيل عن الأمطار والحرارة يقال عن الرطوبة النسبية، فهي مرتفعة بالصيف وتقل شتاء نتيجة زيادة معدل التبخر في الصيف، وقد بلغت الرطوبة النسبية 68% في المتوسط بطرابلس وارتفعت إلى 89% في شحات[40].

2 ـ إقليم المناخ شبه الجاف:

ويظهر هذا النوع المناخي شمال وجنوب الصحراء الكبرى، حيث يحده من الشمال إقليم مناخ البحر المتوسط ومن الجنوب إقليم المناخ الجاف، إلا أنه يظهر إلى الجنوب من الصحراء الكبرى على هيئة هامش يحده من الجنوب المناخ المداري الممطر صيفاً (الموسمي)، وأهم ما يميز

الإقليم أمطاره الشتوية القليلة إلى الشمال من الصحراء الكبرى والصيفية إلى الجنوب منها عند الهامش الجنوبي لهذا المناخ.

وعلى الرغم من قلة أمطاره الشتوية إلا أنها تحدث تأثيراً فعلياً نتيجة سقوطها في موسم انخفاض درجات الحرارة غير أن أمطار هذا الجزء الشمالي من الإقليم مرتبطة بالأعاصير التي ضلت طريقها وارتحلت جنوباً.

وبما أن اتجاهات الأعاصير ليست ثابتة على هذا الإقليم، فإن أمطاره متذبذبه من عام إلى آخر، فقد بلغ معدل المطر فيه 55، 60، 16، 18/ ملم خلال سبع سنوات (1985 ـ 1991)، ولعل ظاهرة الذبذبة أكثر خطورة في هذا الإقليم عنه في الصحراء[41].

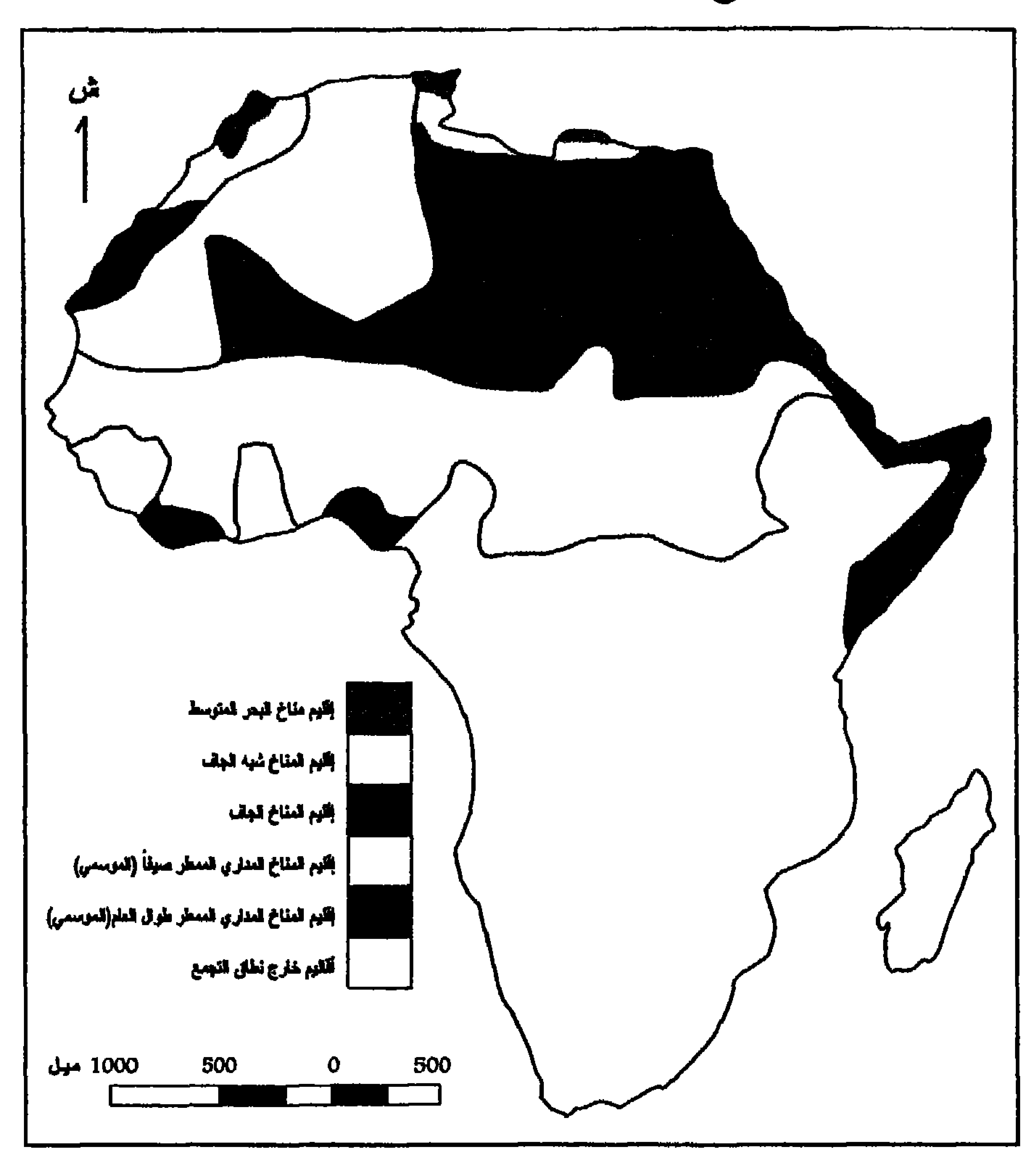
وبالنسبة إلى جنوب الصحراء الكبرى عند منطقة الهامش المناخي التابع للإقليم نفسه، فأمطاره صيفية مرتبطة بالرياح الجنوبية الغربية والشرقية التي تتوغل داخل الإقليم محدثة أمطاراً تختلف في كميتها تبعاً لاختلاف المكان من دوائر العرض، وارتفاعه عن مستوى سطح البحر.

ففي الخرطوم بلغ المتوسط السنوي للأمطار نحو 162 ملم/ سنة، وفي جاو على نهر النيجر والواقعة على دائرة عرض 16 شمالاً بلغت كمية المطر نحو 225 ملم/ سنة في المتوسط.

أما الحرارة فقد سجلت الخرطوم متوسطاً سنوياً بلغ نحو 23 في يناير و33 في مايو ويوليو قبل سقوط الأمطار.

إلا أن ساحل الصومال عند المناطق التضاريسية المرتفعة بالداخل والتي تصنف ضمن هذا الإقليم المناخي، كما إن دفء المياه الساحلية من مقدشو إلى الجنوب تلعب دوراً بارزاً في زيادة نسبة الرطوبة، وبذلك تصل المنطقة كمية من الأمطار تقدر بحوالي 425 ملم تقريباً[42]، خريطة رقم (8).

خريطة رقم (8)
توزيع الأقاليم المناخية لمنطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: فتحي أبو عيانة، جغرافية افريقيا، مرجع سابق، ص 90.

3 ـ إقليم المناخ الجاف (الصحراوي):

يشغل هذا الإقليم معظم أراضي منطقة الدراسة، ويمتد بين دائرتي عرض 18°، 30° شمال خط الاستواء.

(وهناك استثناء وقوع بعض أراضي الصومال جنوب دائرة عرض 18° شمالاً ضمن هذا النطاق، وهو يسود جنوب وشمال النطاق السابق «شبه الجاف» وفيما بين المحيط الأطلسي بالغرب والبحر الأحمر بالشرق، وهو بذلك يشمل كل الأراضي الليبية والمصرية جنوب دائرة عرض 30° شمالاً، وكذلك الأجزاء الشمالية من السودان وتشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو، والأجزاء الساحلية في الصومال شمال مقدشو، وبذلك يمثل أعظم نطاق جاف عرفه العالم حتى اليوم.

وعلى كل حال، فإن ارتفاع الحرارة وندرة الأمطار فيه أبرز ما يميز هذا الإقليم، حيث تسجل بعض المناطق من الصحراء الكبرى درجة حرارة تصل إلى نحو 55° كنهاية عظمى.

والمدى الحراري اليومي كبير يصل إلى ما بين 12°، 20° في يناير وما بين 15°، 22°م في يوليو، كما أن المدى الفصلي يصل أيضاً إلى 20°م[43].

أما بالنسبة للأمطار فهي نادرة وأحياناً معدومة، ففي أسوان تكاد هذه المحطة لا تسجل شيئاً وفي الكفرة تقدر كمية المطر الساقط بنحو 1,9 ملم في المتوسط.

إلا أنه من الخطأ أن نتحدث عن محطة بعينها، ذلك أن المطر الساقط لا نظام له في المناخ الصحراوي، فأمطار الإقليم تسقط على هيئة زخاف بل أمطار فجائية عنيفة، تحدث بين مدة وأخرى.

أما الرطوبة النسبية فهي قليلة، وتزداد قلة مع زيادة درجة الحرارة، إذ

تتراوح وقت الظهيرة بين 20% في فصل الشتاء و3% في الصيف ويرجع ذلك لبعد المناطق الصحراوية عن المؤثرات البحرية، وكذلك وقوع الإقليم ضمن منطقة الضغط المرتفع لمعظم أيام السنة، ذلك أن الهواء الهابط من طبقات الجو العليا يجعل الإقليم أكثر جفافاً، الأمر الذي يساعد على اتساع مساحة الإقليم وبالنسبة إلى جفاف ساحل الصومال فيرجع إلى ظروف تختلف عن الظروف المسؤولة عن جفاف المنطقة السابقة، وهي هبوب الرياح الشمالية الشرقية موازية للساحل، فضلاً عن وقوع هذا الجزء من الإقليم في ظل المطر[44].

فالرياح الشرقية التي تهب على المرتفعات الأثيوبية تفضي بحمولتها عند تلك المرتفعات، وتنطلق جافة إلى ساحل الصومال مما يعظم أثرها على الساحل.

4 ـ إقليم المناخ المداري الممطر صيفاً (المناخ الموسمي):

ينحصر المناخ المداري الممطر صيفاً بين دائرتي عرض 4° و 18° شمالاً، أي من السنغال على المحيط الأطلسي في الغرب إلى الهضبة الحبشية في الشرق لمسافة تقدر بحوالي 5000 كيلو متر[45].

ويعد هذا الإقليم انتقاليا بين المناخ الجاف وشبه الجاف في الشمال والمناخ الاستوائي الممطر طول العالم في الجنوب.

وأهم ما يميز الإقليم ظاهرة الفصلية، حيث نجد صيفاً حاراً ممطراً وشتاءاً جافاً تماماً.

ففي فصل الصيف ترتفع درجة الحرارة إلى 32° في المتوسط ولكنها تنخفض عند سقوط الأمطار، غير أن هذا الاختلاف في الارتفاع والانخفاض لا يمكن ملاحظته بسبب ارتفاع الرطوبة النسبية.

أما المدى الحراري السنوي فهو ضئيل ينخفض في الجنوب ويكبر تدريجياً كلما اتجهنا نحو الشمال.

وبالنسبة إلى الأمطار فتبدأ سقوطها من شهر يوليو حتى التمور/ أكتوبر(1)، وبما أن الأمطار وسببها الرياح الجنوبية الغربية والشرقية، متأثرة بالمنخفض الجوي المتمركز على الصحراء الكبرى، فهي تتناقص كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال، حيث نجد ذلك واضحاً عندما نقارن بين (جوبا والخرطوم) و(زندر، وتمبكتو)، فقد بلغت أمطار جوبا جنوب السودان متوسط مطر نحو 960 ملم/ سنة وكان ذلك المتوسط بالخرطوم نحو 160 ملم/ سنة، وفي زندر بلغ المتوسط السنوي حوالي 525 ملم/ سنة، وفي تمبكتو بلغ نحو 225 ملم/ سنة في المتوسط، انظر الجدول رقم (5) المار ذكره.

5 ـ إقليم المناخ المداري الممطر طول العام (الاستوائي):

ويتمثل هذا النوع المناخي الممطر طول العام «الاستوائي» في الجانب الساحلي لخليج غانة، عند ليبيريا وساحل العاج، والتوغو، وبنين ونيجيريا وحتى حدود جبل الكامرون الغربية من منطقة الدراسة.

إن ما يميز هذا الإقليم هو المتوسط السنوي لدرجة الحرارة التي لا تنخفض عن 20° ولا ترتفع عن 23°، وبذلك يكون المدى الحراري السنوي ليس كبيراً فهو لا يتعدى الدرجتين، وبالنسبة للأمطار فهي غزيرة تصل إلى حوالي 1225 ملم/ سنة تقريباً.

تسقط متأثرة بالمنخفض الجوي المتمركز على الصحراء الكبرى، حيث يجذب الرياح الجنوبية الغربية الرطبة القادمة من المحيط الأطلسي وعند خط الساحل تسقط الأمطار متناقصة تدريجياً بتوغلها نحو الداخل.

ونتيجة لحركة الشمس الظاهرة، تتحول مناطق الضغط المتمركز على الصحراء الكبرى من منخفض إلى مرتفع، فعندها تختفي تلك الرياح القادمة من المحيط الأطلسي، وتتحول إلى شمالية شرقية قادمة من الصحراء الكبرى وهي تسبب قلة الأمطار على هذه السواحل[47].

أما الرطوبة النسبية في الإقليم فهي عالية تتراوح بين 55%، 75% على طول أيام السنة[48].

رابعاً مصادر المياه:

يعد الماء من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في أوجه النشاط المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بالنشاط الزراعي والصناعي والمنزلي بمنطقة الدراسة، حيث تعاني هذه المنطقة عند الأجزاء الوسطى والشمالية المحاذية لإقليم البحر المتوسط، نقصاً من الموارد المائية، علماً بأن الماء هو عصب الحياة وأصل كل شيء حي، مصدقاً لقوله تعالى[49]، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[50].

وتنقسم مصادر المياه بمنطقة الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

- المياه السطحية.
- المياه الجوفية.
- المياه السطحية الجوفية.

1 ـ المياه السطحية وتشمل:

أ ـ مياه الأمطار:

تؤثر الأمطار في الإنتاج الزراعي غير أن العبرة ليست بكمية الأمطار الساقطة على الإقليم، وإنما في الأثر الفعلي للأمطار إذ يختلف الأثر الفعلي للأمطار من منطقة إلى أخرى داخل منطقة الدراسة.

ويختلف الأثر الفعلي لكمية الأمطار تبعاً لاختلاف درجات الحرارة ونوع التربة، فارتفاع درجات الحرارة يزيد من كمية المياه المفقودة، كما أن انتشار التربة المسّامية يؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من المياه، كما هو الحال في نطاق المناخ الصحراوي الذي تسقط عليه أمطار غير منتظمة ومتذبذبة من عام إلى اخر وعلى عكس ما هو موجود في نطاق إقليم البحر المتوسط شمالاً وإقليم المداري الرطب طول العام جنوباً.

ولفاعلية الأمطار أيضاً أهمية كبيرة للزراعة، فسقوطها أثناء الفصل الحار يؤدي إلى فقدان كميات كبيرة منها بالتبخر بينما لا يحدث ذلك إذا سقطت خلال الفصل المعتدل، كما أن الانتظام في سقوطها وتوزيع كمياتها على شهور السنة له دور كبير أيضاً في نجاح الزراعة واستمرارها كما هو الحال في إقليم البحر المتوسط، حيث تسقط الأمطار بانتظام خلال فصل الشتاء، مما يساعد على نجاح زراعة المحاصيل الشتوية في الأجزاء الشمالية ذات المطر الشتوي.

أما الأجزاء الجنوبية المطلة على المحيط الأطلسي فأمطارها طول العام، وهذا يساعد على نجاح زراعة المحاصيل الشتوية والصيفية معاً.

وهكذا، فإن نجاح الزراعة وغنى المراعي يعتمد على كمية الأمطار وانتظام سقوطها، حيث يؤدي نقص الأمطار إلى فشل الزراعة وفقر المراعي، مما يقود إلى حدوث مجاعات كان لبعضها تأثير كبير على توجيه حركات الهجرة من مكان لآخر داخل إقليم الدراسة.

كذلك للجفاف المتكرر اثار مدمرة على الإنسان والحيوان والنبات داخل منطقة الدراسة، مما يؤثر على النشاط البشري بمختلف أنواعه، وبالتالي يعرقل نجاح التكامل والاندماج الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء.

ب ـ مياه الأنهار:

وهي في الأصل مياه أمطار جارية يعتمد عليها في زراعة مساحات واسعة بمنطقة الدراسة، حيث توجد أنهار دائمة الجريان وأخرى موسمية يتم التحكم فيها عن طريق إقامة القناطر والسدود المختلفة، وإنشاء شبكات قوية من الترع والمصارف ذات مقاييس متباينة كما هو الحال من حوض وادي النيل الذي توجد به موارد مائية نهرية ضخمة إذ تغذى هضبة البحيرات الاستوائية والمرتفعات الأثيوبية التي تواجه الرياح الجنوبية الشرقية المحملة بالرطوبة والتي تهب عليها من المحيط الهندي بأنهار دائمة الجريان وأخرى موسمية ذات تصريف مائي كبير وخاصة في وقت الفيضان، وتنبع روافد النيل الأساسية من الهضبة الأثيوبية (النيل الأزرق، السوباط)، وهي أنهار موسمية، تبلغ كمية المياه التي تحملها وقت موسم الفيضان أربعين ضعفاً عن تلك التي تحملها عندما يكون النهر واطئاً.

أما هضبة البحيرات الاستوائية فينبع منها بحر العرب وبحر الجبل اللذان يلتقيان عند ملكان في مجرى واحد يطلق عليه النيل الأبيض، هذا ويقطع النيل من منابعه إلى مصبه مسافة تقدر بحوالي 6,656كم بغزارة تصل إلى 48 بليون متر3/ سنة[51].

وقد فكرت الحكومة السودانية في إقامة بعض مشاريع الري ذات الأثر الكبير في الاقتصاد الإقليمي مثل:

- سد سنار على النيل الأرزق.
- سد الرصريص على النيل الأرزق.
- سد على نهر عطبرة.

وقد بلغت كمية المياه المخزنة في السدود الثلاثة نحو 600مليون م3/سنة، 2,7 بليون م3/سنة، 1,3 بليون م3/ سنة على التوالي حيث

ساهمت هذه الكمية الكبيرة من المياه المخزنة في استزراع رقعة كبيرة من الأرض قدر بحوالي 500,000 فدان على خزان سنار، وحوالي مليون ونصف المليون حول النيلين الأزرق والأبيض وشمال الخرطوم و400,000 فدان ضمن مشروع حلف الجديد، 300,000 فدان حول روافد نهر الرهد.

وبناء على ما اتفقت عليه(*) السودان ومصر تم إنشاء مشروع عظيم يطلق عليه السّد العالي في أسوان، حيث قسم صافي كمية المياه المخزنة ببحيرة السد بين البلدين ينال السودان 14,5 مليار م3/ سنة، وتنال مصر 7,5 مليار م3.

هذا وكانت فائدة المشروع كبيرة، إذ وفر كمية كبيرة من المياه كانت تنصرف إلى البحر المتوسط حيث وضعها السد في خدمة كل من مصر والسودان كذلك وفر السد الحماية لمصر من خطر الفيضان وتوليد الطاقة الكهربائية، التي وصلت في السبعينات إلى 9,2 مليار كيلو وات/الساعة، أي ما يقرب من القدرة الكاملة للمحطة.

وقد تم استصلاح ما يقرب من 100,000 فداناً كان معظمها يقع عند أراضي الدلتا، وقد وصلت جملة الأراضي المستصلحة في مناطق أخرى إلى حوالي 919,000 فداناً فيما بين عامي 1979، 1989[52].

هذا وتهدف مشروعات الري إلى زراعة ملايين الفدادين من الأراضي الزراعية الصالحة والمستصلحة، بعد حسن اختيار موقع السدود مع حفر ترع الري وشبكات الصرف، والتي أدت إلى زيادة المحاصيل الزراعية التي تحقق سياسة التكامل والأمن الغذائي بإقليم النيل.

أما في الجزء الشمالي الغربي من المنطقة فيختلف الوضع عنه في

(*) توقيع إتفاقية المياه سنة 1959 بين مصر والسودان

حوض وادي النيل، حيث توجد أنهار موسمية تجري وقت هطول الأمطار، وتنقطع مع توقفها، وأنهار دائمة تجري طول العام وتزداد غزارتها مع زيادة كمية الأمطار الساقطة، ومن أنهار هذا الجزء (سيو، وأم الربيع) اللذان يصبان في المحيط الأطلسي.

أما نهر ملويه فهو يصب في البحر المتوسط وهناك نهران أقل من الأنهار الثلاث السابقة تصريفاً هما (درعه، وسوس)، اللذين يصبان في المحيط الأطلسي.

وعلى الرغم من جريان هذه الأنهار بالمياه الموسمية فإنه 69% من جملة الأراضي المزروعة في هذا الجزء تعتمد على المطر وتزرع بطريقة الزراعة الجافة، وفي السنوات الأخيرة وضعت سياسات المنطقة هدفها بإقامة بعض مشاريع الري ذات الأثر المحدود مثل:

- سد على وادي نهر ملوية.
- سد بنى عامر على وادي أم الربيع.
- سد الكرة على وادي (بت) أحد روافد نهر سيبو.
- سد الهاوز على نهر تنسفت بالقرب من مدينة مراكش[53].

أما في الجزء الشمالي من ساحل البحر المتوسط عند تونس فلا توجد أنهار متصلة الجريان، بل هي سيول تنهمر عند سقوط المطر ثم تجف، وتطلق عليها وديان جافة ما عدا نهر المجردة وفروعه، والوديان الشمالية تستطيع أن تبلغ البحر.

ومن أهم المشاكل التي تواجه هذا الجزء في منطقة الدراسة كون الزراعة تعتمد اعتماداً مباشراً على الأمطار حيث يتذبذب إنتاجها بين عام واخر، وأحياناً يقل المطر عن متطلبات الزراعة فتصيبها الكوارث، وأحياناً

يزداد المطر فيها فتغرق الأرض المزروعة ولهذا صممت مشروعات للري على نهر مجرده حيث يقوم الآن مشروع على هذا النهر سوف يكلف الدولة حوالي 75 مليون جنيهاً استرليني ويهدف المشروع إلى ري 125,000 فداناً، وهناك العديد من مشروعات الري التي سوف تقام على نهر مجرده ولو أنها ذات تكاليف باهظة إلا أنها من الأمور الحيوية لثبات الإنتاج الزراعي في هذا الجزء من الإقليم، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي تساعد على نجاح التكامل الاقتصادي في منطقة الدراسة.

وتتمتع الأراضي التي تزرع بواسطة الري الصناعي من مياه الأنهار بعدة ميزات لا تتوافر في الأراضي التي تروى بمياه الأمطار وهي[54]:

- تجديد خصوبة التربة بصفة مستمرة بفعل المواد العالقة بمياه الأنهار.
- إمكانية التحكم في مياه الري التي تصل إلى المحاصيل الزراعية المختلفة بما يتلاءم ومراحل نموها مع ضمان وصول المياه إليها في الأوقات المناسبة وبالكميات الكافية.
- تتميز الأراضي التي تروى بمياه الأنهار بارتفاع قدرتها الإنتاجية من المحاصيل المختلفة عن مثيلتها التي تروى بمياه الأمطار.

وقد تمكن الإنسان بعد تحكمه في مياه الأنهار عن طريق إنشاء السدود والخزانات في استخدام مساقط المياه الصناعية في توليد الطاقة الكهربائية التي ساعدته بدورها على تنمية الصناعات المختلفة وتطويرها مثل منشآت حوض النيل في أسوان، ومنشآت المملكة المغربية.

كما تحتاج المنشأة الصناعية إلى كميات من المياه تختلف تبعاً لطبيعة الصناعة نفسها عموماً وتُعَدُّ الصناعات الكيميائية وتجهيز الحديد والصلب أكثر الصناعات احتياجاً للمياه، لذلك تعتبر المياه من العوامل المهمة التي تؤدي إلى توطن مثل هذه الصناعات في منطقة الدراسة، وبالتالي تؤثر في

قيام تكامل صناعي وزراعي وتجاري بين أقاليم منطقة الدراسة والعالم الخارجي.

وبالنسبة لحوض نهر النيجر، فإنه يأتي في المرتبة الثانية بعد النيل من حيث المساحة والطول والغزارة، حيث يبلغ طوله 4,160 كم بغزارة تصل إلى حوالي 228 بليون م3/ سنة، ومساحة حوضه تقدر بحوالي 2,120 ألف كيلو متر مربع[55].

وهذا لا يمنع أن يتشابه النهران في مسارهما، حيث يخترقان عدداً من الأقاليم الطبيعية من الاستوائي وما دون الاستوائي في السفانا مروراً بمنطقة شبه صحراوية.

وبما أن النيجر في مساره يرسم قوساً كبيراً، فإن منابعه ومصبه يقعان داخل إقليم واحد، وفي هذا المسار يلتقي النيجر بروافد عديدة من أهمها نباتان وميلو اللذان ينبعان من هضبة فونا جالون، وبعض الروافد الفرعية الأخرى.

أما المنطقة الوسطى لدلتا النهر بين تمبكتو والحدود النيجيرية فلا يلتقي النهر بأي روافد لطبيعة المنطقة الجافة.

ويمتاز النهر بصلاحيته للملاحة خلال موسم الفيضان في أجزائه العليا بين باماكو (عاصمة مالي) والأجزاء الجنوبية من حوض النهر[56].

تعد الموارد المائية المهمة إحدى السبل لإقامة تكامل اقتصادي بين أجزاء منطقة الدراسة شمالها وجنوبها شرقها وغربها والعالم الخارجي.

2 ـ المياه الجوفية:

وهي في الأصل من مياه الأمطار تسقط وتتسرب عبر طبقات الأرض ونتيجة لطبيعة طبقات الأرض تكمن وتستقر هناك ويمكن تقسيم المياه الجوفية إلى طبقتين متميزيتن هما:

ـ الطبقة السفلية:

ويطلق عليها اسم الطبقة المشبعة بالمياه إذ تستقر المياه المتسربة إلى باطن الأرض في هذه الطبقة لوجود طبقة صماء ترتكز عليها ويسمى الجزء الأعلى من هذه الطبقة «طبقة المياه المستديمة»، الأمر الذي يجعل الآبار التي تصل إليها ذات استمرارية وتدفق دائم للمياه مع العمق الكبير.

ـ الطبقة العلوية:

ويطلق عليها اسم الطبقة تحت التشبع، حيث تتذبذب المياه في هذه الطبقة بين أعلى وأدنى منسوب تصل إليه والحد الأعلى لهذه الطبقة يطلق عليه اسم المياه غير المتغيرة تليها طبقة سطحية يطلق عليها اسم الطبقة عديمة التشبع، إذ أنها لا تتشبع بالمياه بل تتسرب خلالها إلى باطن الأرض، حيث الخزان الجوفي[57].

وتظهر أهمية المياه الجوفية، ويبدو دورها واضحاً، في منطقة الدراسة في النشاط البشري بالإقليم الصحراوي الجاف، حيث يندر سقوط المطر، وتنعدم المجاري المائية السطحية، لذلك يكاد يعتمد سكانه كلياً على المياه الجوفية لري زراعتهم البسيطة ولشرب الإنسان والحيوان.

هذا ويواجه الإقليم في أجزائه الوسطى الصحراوية مشكلة عدم الاستغلال الأمثل للموارد المائية الجوفية الأمر الذي سيؤدي إلى تدهور الواحات التي تزرع بالنخيل والشعير بالإضافة إلى جفاف النباتات وخصوصاً نباتات المراعي، حيث تؤثر بالتالي على تربية الأغنام والماعز والإبل[58].

وسوف يؤدي هذا إلى ضعف الاقتصاد القومي في الإقليم الصحراوي مما يؤثر بدوره على الاقتصاد العام وبالتالي يعرقل التكامل الاقتصادي الاندماجي المنشود بين دول التجمع.

3 ـ المياه الجوفية السطحية:

للوهلة الأولى عند سماع هذا العنوان يبدو غريباً بعض الشيء، ولكن التجربة الفريدة من نوعها في الجزء الأوسط من منطقة الدراسة عند النافذة التي يطل منها التجمع على العالم الخارجي المتمثلة في مشروع النهر الصناعي العظيم، والذي بموجبه يتم العمل على نقل المياه الأحفورية الكامنة في الجزء الأوسط من منطقة الدراسة إلى الأطراف الشمالية المطلة على البحر المتوسط عند إقليم برقة وخليج سرت والمنطقة الماثلة شمال سلسلة الجبل الغربي التي يطلق عليها سهل الجفارة، حيث الكثافة السكانية العالية والمنشآت الصناعية والأراضي الصالحة للزراعة.

قد شكل مشروع النهر الصناعي العظيم مصدراً جديداً واقتصادياً للمياه العذبة، وخفض الضغط المتزايد على الطبقات الجوفية الحاملة للمياه عند المناطق الشمالية الساحلية، كما وفر المياه اللازمة لبعض المشاريع الصناعية الواقعة في مساره خصوصاً تلك التجمعات الصناعية الكبيرة في مدينة البريقة ورأس لانوف، فضلاً عن توفير مياه الشرب للمدن والقرى التي يمر بها.

ومن المعلوم أن تكلفة نقل المياه الجوفية من المناطق الصحراوية إلى المناطق الساحلية تتراوح بين 70 درهماً و160 درهم للمتر المكعب الواحد، أي أقل من نصف دولار، بينما تكلف الكمية نفسها من تحلية مياه البحر ما بين 320 درهم و 620 درهم.

هذا وقد تم استغلال 86% من حجم مياه المشروع في الأغراض الزراعية حتى تتمكن منطقة الدراسة من أخذ شوط طويل على طريق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، والحيوانية، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق قدرٍ ممكنٍ من الأمن الغذائي، حيث يتم التركيز على إنتاج الحبوب

كالقمح والشعير والذرة والعلف الحيواني الذي تغذي بذوره الثروة الحيوانية المتمثلة في المواشي والأغنام، وبذلك يمكن الإقلال إلى حد كبير من استيراد اللحوم والألبان ومنتجاتها[59].

ويبدو مما سبق، أن مصادر المياه من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في قيام تكامل اقتصادي اندماجي، حيث تؤثر كمية المياه سواء كانت مياه أمطار أم أنهار أم مياه جوفية على تنوع الإنتاج الزراعي، وتقوم زراعة الغلال الكثيفة على الري من مياه الأمطار في النطاق الساحلي المطل على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، وتزدهر المراعي الطبيعية بما يساعد على نمو الإنتاج الحيواني، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي والعكس صحيح في الإقليم الصحراوي، حيث يعتمد السكان على المياه الجوفية والتي يشكل الحصول عليها مشاكل كبيرة.

لذا يجب دراسة مصادر المياه الجوفية دراسة مستفيضة في منطقة الدراسة، وقد يساعد هذا الوضع الطبيعي للمياه على قيام تبادل واسع بين غلات النطاق الساحلي ونظيره الصحراوي، مما يؤدي إلى قيام تكامل إقليمي ناجح داخل حدود منطقة الدراسة.

خامساً التربـة:

تعرف التربة بأنها الطبقة السطحية المفتتة من قشرة الأرض التي تكونت نتيجة تفكك الصخور والمواد العضوية معاً، وهي تمثل الجزء الذي تمد فيه النباتات جذورها بشرط ملائمة خصائصها الميكانيكية والكيميائية والحيوية، وهي إحدى المنح الطبيعية وأهمها بعد الموارد المائية فهي وسط تتفاعل فيه عناصر اشتقت من الأغلفة الثلاثة المحيطة بالأرض، الغلاف الجوي وخاصة الحرارة والرطوبة، والغلاف الصخري من صخور ومعادن، والغلاف الحيوي من كائنات حية نباتية وحيوانية.

وتؤثر التربة تأثيراً مباشراً في تحديد نوع الحياة النباتية الطبيعية بمنطقة الدراسة لأنها من أهم العناصر التي تحتضن النبات سواء بصفتها عنصراً مهماً من عناصر الوسط الطبيعي الذي ينمو فيه النبات، أو لأن العناصر المناخية تتخذها طريقاً لسعي ونمو النبات(60).

فالتربة الجيرية تساعد على نمو الغابات المخروطية، كما تناسب التربة السوداء نمو الأشجار الضخمة وتنمو في التربة المدارية الرطبة أشجار المطاط، والتربة الفيضة تناسب زراعة الأرز والسمسم والقطن والبنجر والفول السوداني وقصب السكر.

كما تؤثر التربة أيضاً في اختيار نوع المحاصيل التي يمكن زراعتها بمنطقة الدراسة.

فالتربة الطينية الواقعة في الأجزاء الشمالية من منطقة الدراسة تجود بها زراعة القمح والذرة وقصب السكر، ومن الطبيعي أن تجود زراعة بعض المحاصيل في نطاقات التربة التي تلائمها، وبالتالي تعد انواع التربة بمنطقة الدراسة من العوامل المساعدة على قيام تكامل زراعي صناعي تجاري(61).

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تقسيم تربة منطقة الدراسة إلى الأنواع الآتية:

- تربة إقليم البحر المتوسط.
- تربة الإقليم شبة الجاف.
- تربة الإقليم الجاف (الصحراوي).
- تربة الحشائش المدارية السوداء.
- التربة المدارية الحمراء.
- التربـة الطينيـة.
- تربـة المرتفعـات.

1 ـ تربة البحر المتوسط:

يمكن تقسيم تربة إقليم البحر المتوسط إلى قسمين:

أولاً: تربة حمراء تنتشر عند برقة وسهل المرج بليبيا.

ثانياً: تربة سمراء تنتشر على طول الأطراف الشمالية الغربية من منطقة الدراسة عند تونس والمغرب.

وبما ان التربة فقيرة في المواد المخصبة كالنيتروجين والفسفور والبوتاس فإن تسميدها شيء ضروري للمحافظة على قدرتها الإنتاجية وخصوبتها بإضافة الأسمدة الكيميائية لتعويض ما بها من نقص في المواد العضوية والمعدنية.

2 ـ تربة الإقليم شبه الجاف «الإستبس»:

يمكن أن نطلق عليها أيضاً تربة الحشائش السمراء حيث تنتشر على طول ساحل طرابلس بليبيا ويمتد غرباً بجوار الساحل الجنوبي الشرقي في تونس، كذلك توجد في إقليم السهوب الواقع جنوب الصحراء فهي إذن تربة انتقالية بين إقليم البحر المتوسط في الشمال والصحراوي في الجنوب، والغابات في الجنوب، وبما أنها تنتشر بمناطق ثقل فيها معدل الأمطار وبذلك فهي فقيرة بالمواد العضوية الناتجة عن تحلل بقايا النباتات والحيوانات الميتة.

3 ـ تربة الإقليم الجاف «الصحراوي»:

وينتشر هذا النوع من التربة انتشاراً كبيراً على أرض منطقة الدراسة حيث تنحصر بين دائرتي عرض 18° و 30° شمالاً، وفيما بين المحيط الأطلسي في الغرب والبحر الأحمر في الشرق.

وأهم ما يميز التربة الجافة عملية الخلط بين الرمل الخشن والحصى

والحطام الصخري، وكثيراً ما يكون سطحها مغطى بالأملاح التي تتصلب وتصبح متماسكة، وبصفة عامة تتصف التربة في هذا الجزء من منطقة الدراسة بفقرها في المواد العضوية، الناتج عن فقر الإقليم في الغطاء النباتي والحياة الحيوانية وتشترك بها أغلب دول منطقة الدراسة.

4 ـ تربة القوز:

وهي توجد بصفة عامة غرب السودان وشمال أفريقيا الوسطى، وبصفة خاصة في ساحل العاج وهي عبارة عن كثبان رملية متماسكة لا تصلح للزراعة إلا بدرجات متفاوتة[62].

5 ـ تربة الحشائش المدارية السوداء:

ويظهر هذا النوع من التربة عند الإقليم المداري الممطر صيفاً حيث تنحصر بين التربة المدارية الحمراء في الجنوب والتربة الصحراوية والقوز في الشمال، أي عند إقليم السفانا بالسودان، حيث أنها تعد من أخصب أنواع الترب بمنطقة الدراسة لغناها بالمواد المعدنية والعضوية المتحللة نتيجة سيادة فصل جفاف «الشتاء» عند مناطق حشائش السفانا.

ومن خصوبتها أنها تصلح لزراعة الحبوب الغذائية والمحاصيل المجهدة للتربة «القطن» حيث يطلق عليها أحياناً تربة القطن السوداء.

6 ـ التربة المدارية الحمراء:

ويوجد هذا النوع عادةً في المناطق المدارية الممطرة طول العام في أقصى جنوب السودان، وفي الأجزاء الجنوبية من نيجيريا والتوغو وبنين وأفريقيا الوسطى[61] وهي تربة فقيرة لا تكاد تصلح للإنتاج الزراعي على الرغم من كثافة الغطاء النباتي فوقها.

7 ـ التربة الفيضية:

وهي تربة غنية بالمواد المعدنية إلا أنها تفتقر إلى الأزوت والفوسفات والبوتاس، وينتشر هذا النوع من التربات في حوض وادي النيل عند الدلتا وعلى ضفاف نهر النيجر ودلتاه، وكذلك الحال عند سهول سيبو وأم الربيع في الأجزاء الشمالية الغربية من منطقة الدراسة.

8 ـ تربة المرتفعات:

ويوجد هذا النوع من التربة عند مرتفعات جبال الأطلس، والجبل الأخضر بليبيا، وجبال النوبا ومرة بالسودان، إلا أن تكوينها يختلف تبعاً لطبيعة الصخور الأصلية ودرجة الانحدار وكمية المطر الساقط عليها(63).

سادساً النبات الطبيعي:

تعتمد الحياة النباتية اعتماداً كلياً على الظروف المناخية بمنطقة الدراسة، أي أن المناخ هو العامل الحرج الذي يحدد الاختلافات الرئيسية بالأقاليم النباتية عن طريق عناصره المناخية (المطر، الحرارة، الرطوبة النسبية).

وليس معنى هذا أنه العامل الوحيد المؤثر على الحياة النباتية، بل هناك عوامل أخرى تتظافر معاً لتعطي الحياة النباتية صورها المختلفة كالتربة والإنسان والحيوان، فما يفعله الرعي الجائر والقطع والحرف أحياناً مثلما يفعله المناخ من تدهور للغطاء النباتي وبالتالي تغير ملامحه.

والجدير بالذكر أن النبات بمنطقة الدراسة يضمحل ويزداد فقراً كلما ابتعدنا شمال خط الاستواء وجنوب البحر المتوسط وشرق المحيط الأطلسي باتجاه الداخل.

وعلى هذا الأساس، تتدرج الحياة النباتية بمنطقة الدراسة من حياة

شجرية إلى حياة عشبية إلى أقاليم نباتية جافة[64]، ويمكن إجمال ذلك التدرج النباتي كما يلي:

1 ـ إقليم أشجار وشجيرات البحر المتوسط:

وينحصر في شريط ضيق شمال وشمال غرب منطقة الدراسة عند المرتفعات الشمالية والشمالية الغربية المواجهة للمحيط الأطلسي والبحر المتوسط، حيث يسود فصل مطر بالشتاء وفصل جاف في الصيف.

أما أمطاره فلا تقل عن 600 ملم، في السنة إلا أن الغابة تختفي بالجهات الجنوبية الواقعة عند ظل المطر.

وما يميز غابات البحر المتوسط هو أنها أشجار دائمة الخضرة استطاعت أن تحور نفسها لتتمشى مع مناخ البحر المتوسط ذي الصيف الجاف، حيث تحايلت على هذه الظروف بإحاطة جذعها بلحاء سميك، وأوراقها بطبقة شمعية حتى تقلل نسبة المياه المتبخرة خلال ذلك الفصل الجاف.

وفي الشتاء تسقط الأمطار، وهي تختلف وتتباين في كمياتها حسب موقع المكان بالنسبة لخط الساحل والارتفاع عن مستوى سطح البحر وتبعاً لذلك فإن الحياة الغابية لهذا الجزء تختلف وتزداد كثافته بزيادة كمية الأمطار فعلى ارتفاع 1000 متر يسود انتشار البلوط دائم الخضره ويأتي بعده الأرز على ارتفاع 2000، 2500 متر مع توفر قدرٍ كافٍ من الأمطار وعلى الارتفاع السابق نفسه تنمو أشجار العرعر عند المناطق الأكثر والأشد جفافاً[65].

أما أشجار الصنوبر الحلبي فهي تنمو حيث تصل معدلات المطر الساقط عند مرتفعات التل بتونس وفي سلاسل الأطلس المغربية إلى 600 ملم/ سنة كما أن زيادة نشاط الإنسان قضى على غابات البلوط والصنوبر

والعرعر وظهر محلها غابات الماكي التي تتحمل الجفاف وبتدهور تلك الغابات ظهر محلها نبات أقل غنىً وازدهاراً يسمى نبات الجاريح[66].

2 ـ الغابات المدارية المطيرة:

توجد في أقصى جنوب منطقة الدراسة عند إقليم المطر طول العام، وكذلك يمكن أن نحصرها في المنطقة الممتدة على طول الشريط الساحلي من ليبيريا حتى جنوب نيجيريا إلا أن الجزء الواقع عند الساحل الجنوبي لتوغو وبنين تختفي به الغابة المدارية المطيرة بسبب قلة كمية الأمطار الساقطة الناتجة عن موازاة الساحل للرياح ومرور تيار غانا الدافئ.

ونتيجة للأمطار الدائمة والحرارة العالية في هذه المنطقة، فإن ذلك انعكس على الغابة المدارية المطيرة فهي دائمة الخضرة في معظمها، وإن كانت تتحول إلى نفضية في أطرافها الشمالية والسبب يرجع في هذه الحالة إلى سيادة فصل جاف عند هذه الأطراف.

وعلى كل حال فما يميز الغابة المدارية المطيرة أشجارها الضخمة التي تبلغ ارتفاعاً في المتوسط 50 متراً، إلا أن فيها أشجاراً ترتفع عن هذا الرقم وتنخفض عنه كذلك فالعالية تتراوح بين 60، 80 متراً، والمنخفضة فهي لا تزيد عن 20 متراً.

أما الغطاء النباتي الأرضي بالغابة فقليل، بسبب تراكم المخلفات وأغصان الأشجار الساقطة، وعدم توغل أشعة الشمس داخل أرض الغابة وكذلك كثرة النباتات المتسلقة.

والجدير بالذكر، أن الغابة المدارية ليست بالشكل الذي كانت عليه فيما مضى قبل دخول الإنسان فقد غير وحور فيها بالقطع والحرق وإبدالها بالمزارع الحديثة.

وعلى الرغم من ذلك، فالغابة المدارية ما تزال تضم عدداً كبيراً من الأنواع تتراوح بين 20، 30 نوعاً من الأشجار في الفدان الواحد، أما الأشجار الضخمة فيصل عدد أنواعها من 400 إلى 500 نوع من بقية الأنواع الأخرى[67].

ومن ذلك التنوع فإن أشجار الغابة المدارية المطيرة تنتمي إلى مجموعة الماهوكني بأنواعها المتعددة والجميلة التي تستخدم كقشرة لتلبيس الأخشاب الأخرى وكذلك شجرة الايروكو، وشجرة الابنوس، ومن الأشجار المستغلة نخيل الزيت والمطاط، وأشجار الأخشاب الراقية.

وعلى الرغم من التعدد النوعي إلا أن هذا التعدد يؤدي إلى صعوبة استغلال هذه الأنواع اقتصادياً.

3 ـ غابات المنجروف:

ويظهر هذا النوع النباتي بمنطقة واحدة في منطقة الدراسة عند دلتا نهر النيجر بالأجزاء الساحلية الجنوبية حيث تمتد الشطوط الرملية قريبة من خط الساحل، الأمر الذي يترتب عليه تداخل مياه المحيط مع مياه النهر، وبذلك تنمو الأشجار بتلك المناطق متأثرة بحركة المد البحري، حيث تنخفض وتقصر إذا كان المد كبيراً، وتتكاثف وتعلو إلى أن يصل ارتفاعها إلى 15 متراً إذا كانت كمية المياه النهرية كبيرة.

ولهذه الأشجار أهمية اقتصادية، حيث تستخدم في صنع فلكات السكك الحديدية وأعمدة البرق والهاتف[68].

4 ـ السفانا الغابية:

وتوجد هذه النباتات بالإقليم المداري الممطر صيفاً حيث يسود الجفاف فصل الشتاء، ويكون الصيف ممطراً مع ارتفاع الرطوبة والحرارة.

ونتيجة لتلك الظروف فإن الأجزاء الجنوبية في هذا الإقليم اختلطت فيه السفانا الغابية مع الغابة المدارية المطيرة وتقل تدريجياً كلما اتجهنا نحو الشمال حتى مناطق السفانا الجافة وشبه الجافة.

وما قيل عن الغابة المدارية وتدخل الإنسان فيها، نجده أكثر وضوحاً عند إقليم السفانا الغابية، إذ عمل على حرق وقطع تلك الأحراج وأدخل محلها الزراعة، إلا أن المناطق التي تقل بها الكثافة السكانية فإن أشجار السفانا هي المعلم الواضح للغطاء النباتي، حيث يقدر طولها بنحو 70 قدماً.

ففي فصل المطر وبعد سقوط كمية لا بأس بها من الأمطار فإن ذلك يدعو إلى نمو الحشائش، حيث يتراوح طولها بين 6 ـ 12 قدماً، وما أن يأتي فصل الجفاف حتى تجف وتشتعل الحرائق بها، وتظل هكذا حتى سقوط الأمطار في الموسم القادم[69].

5 ـ السفانا الجافة:

ويسود هذا النوع النباتي جنوب إقليم حشائش الإستبس وشمال إقليم السفانا الغابية، ومن السنغال في الغرب حتى جنوب السودان.

إذن فهي منطقة انتقالية بين السفانا الغابية وحشائش الإستبس الفقيرة.

وأهم ما يميز هذه النباتات هو تحول السفانا من نباتات طويلة إلى استبس قصيرة مع وجود بعض الأشجار النفضية المقاومة للجفاف.

6 ـ حشائش الإستبس:

وينحصر هذا النوع النباتي بين إقليم السفانا الجافة في الجنوب وإقليم الإستبس الجاف في الشمال، أي أنها مرحلة أخرى من مراحل الانتقال نحو إقليم النباتات شبه الصحراوية التي تسود جنوب الصحراء الكبرى على

هيئة هامش ضيق تتخلله الأشجار الشوكية التي يتراوح ارتفاعها بين 10 و 20 قدماً، وأهم ما يميز حشائش الإستبس تبعثرها مما يساعد البدو الرحل على التنقل طلباً للمرعى الجيد لحيواناتهم.

7 ـ حشائش إستبس جاف:

وتظهر هذه النباتات إلى الشمال من الإقليم السابق وجنوب الصحراء الكبرى وشمالها، وما يميزها عن غيرها من الأقاليم النباتية ظهور تلك الفجوات الكبيرة الخالية من النبات مع سيادة بعض الشجيرات والحشائش الفقيرة التي تنمو بعد سقوط الأمطار ولا يستمر أزهارها إلا أسابيع محدودة، أما أشجار هذا الإقليم النباتي فهي تنمو بمحاذاة المجاري المائية.

8 ـ النباتات الصحراوية:

وتتمثل خير تمثيل بالمناطق الهامشية في الصحراء الكبرى، حيث تزيد كثافتها بالمناطق التي ينالها قدر لا بأس به من الأمطار وتقل وتتباعد في المناطق الأكثر جفافاً.

ففي المناطق الهامشية الساحلية عند شمال السنغال، يتوافر قدر كافٍ من الرطوبة التي تسقط عليها في شكل ندى تساعد على نمو بعض النباتات الصحراوية أهمها السنط الشوكي.

وبالنسبة إلى داخل الصحراء فإن الغطاء النباتي ينعدم تماماً وخاصة عند منطقة بحر الرمال العظيم ومناطق العرق[70].

وخلاصة القول إن الغطاء النباتي بمنطقة الدراسة يعتبر مورداً مهماً من موارد الثروة الاقتصادية التي يمكن استغلالها بنجاح كبير، وخاصة أنه يتسم بتعدد منتوجاته وتنوعها ولقد كان لهذا العامل دور مهم في تحديد نوع الحرفة التي يمارسها الإنسان في الإقليم وبالتالي تحديد أسلوب الحياة

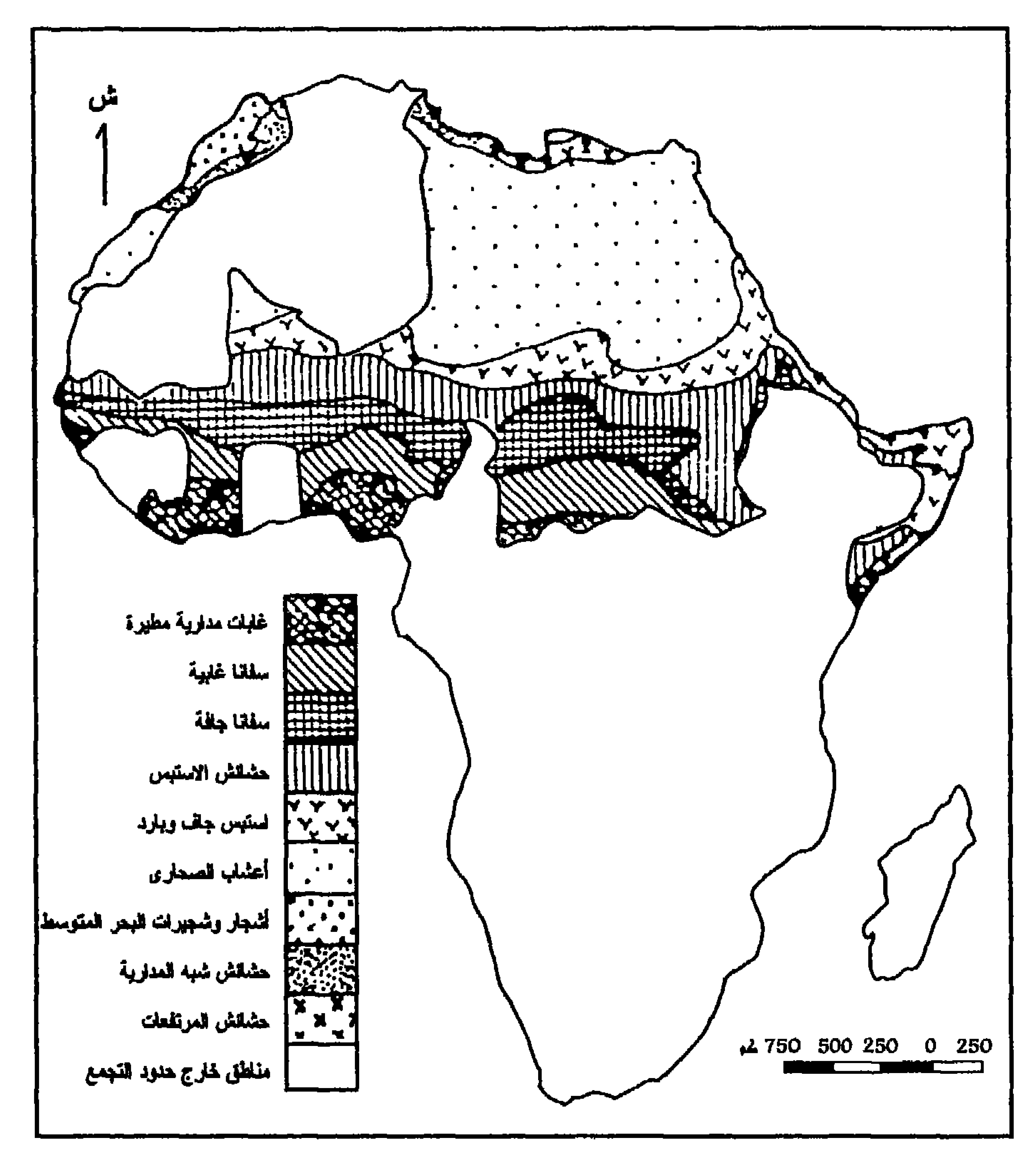
ومستوى معيشة السكان في جهات واسعة من منطقة الدراسة، حيث تنتشر في مناطق الحشائش المعتدلة وخاصة منطقة الإستبس حرفة رعي الحيوانات، رغم تحول مساحات واسعة منها إلى أراضٍ زراعية بينما تسود في نطاق الغابات حرفة قطع الأشجار وإنتاج المنتوجات الخشبية ولب الخشب والورق، إلا أنه نجح الإنسان في بعض المناطق الصالحة للزراعة من إزالة الغطاء النباتي الطبيعي وإحلال الزراعة محله، ثم ساعد انتشار الغابات بالقرب من المناطق الساحلية المطلة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، من انتشار حرفة الصيد البحري كما هو الحال في الإقليم الشمالي الغربي، حيث تتوافر الأخشاب اللازمة لبناء أساطيل الصيد البحري.

وساعد انتشار النباتات الفقيرة والشوكية المتناثرة في الصحاري أيضاً على ربط الإقليم الصحراوي بالإقليم الساحلي عن طريق تنقل البدو بقطعانهم الحيوانية بحثاً عن الماء والكلى.

كل هذا سوف يؤدي بدوره إلى النهوض باقتصاد منطقة الدراسة في شتى نواحيه الزراعية والحيوانية والتجارية، مما يساعد على إمكانية قيام تكامل اقتصادي بين أقاليم التجمع، وفضلاً عما سبق فإن نباتات منطقة الدراسة بين الغنية والفقيرة سوف تؤدي إلى انتعاش التجارة الداخلية وازدهارها داخل حدود المنطقة وبينها وبين جيرانها أيضاً، مما يقود إلى توسع نطاق التكامل الاقتصادي لأقاليم منطقة الدراسة، وما قيل عن النبات الطبيعي يقال عن الثروة الحيوانية لأنها انعكاس للبيئة التي تعيش عليها.

والواقع أن التكامل الاقتصادي بين أقاليم التجمع لم يعد موضوعاً سياسياً بقدر ما هو موضوع حيوي يفرض نفسه بقوة على أبناء إقليم التجمع والتي تعتبر المقومات الطبيعية المختلفة سالفة الذكر أحد ركائزه الأصلية، خريطة رقم (9).

خريطة رقم (9)
توزيع الأقاليم النباتية الهامة لمنطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على: فتحي أبو عيانة، جغرافية أفريقيا، دراسة إقليمية للقارة، مرجع سابق ص 99.

هوامش الفصل الأول

(1) محمد حسن الزوكة، الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط10، 1986، ص65.

(2) محمد عبد المنعم الشرقاوي، ومحمد محمود الصياد، ملامح المغرب العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط1، 1959، ص6.

(3) جمعة الصغير الحراز، جغرافية الوطن العربي وتجمع دول الساحل والصحراء، المركز الوطني للتخطيط التعليمي والتدريب الجماهيرية، ط2، 2001، ص131، 130.

(4) جمعة الصغير الحراز وآخرون، مرجع سابق، ص133.

(5) محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط، 2002، ص14.

(6) إبراهيم عبده وآخرون، سجل العرب، القاهرة، 1961، ص445.

(7) جمعة الصغير الحراز وآخرون، مرجع سابق، ص147، 148، 149.

(8) المركز الأفريقي، نشرة إخبارية تصدر عن المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، العدد الرابع، يوليو، ط2، 2002، ص27.

(9) محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، مرجع سابق، ص11.

(10) علي أحمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط، 1998، ص311.

(11) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية أفريقيا دراسة إقليمية للقارة مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2002، ص58، 59.

(12) محمد عبد الغني سعودي، أفريقية في شخصية القارة شخصية الأقاليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط م، 2002، ص19.

(13) فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص61.

(14) محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص33.
(15) محمد عبد الغني سعودي، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط م، 1973.
(16) محمد عبد الغني، المرجع نفسه، ص329، ص318، 319.
(17) محمد عبد الغني سعودي، المرجع نفسه، ص259.
(18) علي أحمد هارون، أسس الجغرافية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط4، 2003، ص84.
(19) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، الوطن العربي لأرضه سكانه موارده، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 2003، ص64، 65، 67.
(20) علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص84.
(21) محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية أفريقيا وحوض النيل، مركز الإسكندرية للكتاب، ط م، 1997، ص54.
(22) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، مرجع سابق، ص64.
(23) علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص86، 27.
(24) محمد إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص40.
(25) عبد الله العابدين، أسس علم الأرض، الطبعة الأولى، القاهرة، 1959، ص174.
(26) محمد حسن الزوكة، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1977، ص30.
(27) صباح سالم عمر عبد المولى، خليج سرت دراسة في جغرافية السياسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، سنة2001، ص44.
(28) أحمد نجم الدين فليجة، أفريقيا دراسة عامة إقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة بغداد، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص156.
(29) فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص80.
(30) أحمد نجم الدين فليجة، أفريقيا دراسة عامة إقليمية، مرجع سابق، ص160.
(31) محمد عبد الغني سعودي، أفريقيا شخصية القارة شخصية الأقاليم، مرجع سابق، ص51.
(32) أحمد نجم الدين فليجة، أفريقيا دراسة عامة إقليمية، مرجع سابق، ص161، 162.
(33) عطية الطنطاوي، موارد المياه في الجماهيرية، المكتب العربي لتوزيع المطبوعات، القاهرة، بدون ط، بدون تاريخ ص60، 61.
(34) محمد رياض، أفريقيا دراسة لمقومات القارة دار النهضة العربية بيروت، الطبعة الثانية، 1973، ص143.
(35) محمد رياض، مرجع سابق، ص143.

(36) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية أفريقيا دراسة إقليمية للقارة، مرجع سابق، ص82، 84.
(37) حميدة امحمد السنوسي، الاتحاد المغاربي، إدارة المطبوعات والنشر جامعة الفاتح طرابلس الجماهيرية، بدون طبعة، 1999، ص95.
(38) ميشيل رفلة، الجغرافية السياسية الإفريقية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1966، ص385، 273.
(39) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، الوطن العربي أرضه، سكانه، موارده، مرجع سابق، ص86.
(40) إدارة الأرصاد الجوي، مناخ الجماهيرية العربية الليبية.
(41) محمد عبد الغني، أفريقيا شخصية القارة شخصية الأقاليم، مرجع سابق، ص61.
(42) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية أفريقيا، مرجع سابق، ص88، 89.
(43) محمد رياض، أفريقيا دراسة لمقومات القارة، مرجع سابق، ص159.
(44) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية أفريقيا، مرجع سابق، ص88.
(45) محمد رياض، أفريقيا دراسة لمقومات القارة، مرجع سابق، ص162.
(46) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، الوطن العربي، أرضه، سكانه، موارده، مرجع سابق، ص89.
(47) أحمد نجم الدين فليجة، أفريقيا دراسة عامة إقليمية، مرجع سابق، ص164، 165.
(48) محمد رياض، أفريقيا دراسة لمقومات القارة، مرجع سابق، ص181.
(49) الهادي أبو لقمة (1989) "لنشرب من البحر"، مجلة قاريونس العلمية السنة الثانية، العدد الأول، بنغازي، ص.
(50) قال تعالى: سورة " ".
(51) رشدي سّعيد، نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل والتشغيل، دار الهلال، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة2001، ص30، 33، 38.
(52) رشدي سّعيد، نهر النيل، المرجع نفسه، ص234، 253، 254، 256.
(53) محمد إبراهيم حسن، جغرافية الوطن العربي مركز الإسكندرية للكتاب، ط م، سنة1999، ص457، 458.
(54) محمد حسن الزوكة، مرجع سابق، ص87، 88.
(55) رشيد سعيد، مرجع سابق، ص26.
(56) محمد رياض، كوثر عبد الرسول، أفريقيا، دراسة لمقومات القارة، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1973، ص131، 132.
(57) محمد حسن الزوكة، مرجع سابق، ص84.
(58) محمد طه أبو العلا، جغرافية العالم العربي، الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1973، ص201.

(59) محمد إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص259، 260.

(60) علي أحمد هارون، الجغرافية الزراعية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط م، 2001، ص94.

(61) علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص91، 92.

(62) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، مرجع سابق، ص95، 97، 98، 99.

(63) محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص64.

(64) علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص93.

(65) احميدة امحمد السنوسي، الاتحاد المغاربي، مرجع سابق، ص116، 118، 119.

(66) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، الوطن العربي، أرضه، سكانه، موارده، مرجع سابق، ص102.

(67) محمد رياض، أفريقيا دراسة لمقومات القارة، مرجع سابق، ص204، 205.

(68) محمد عبد الغني سعودي، أفريقيا شخصية القارة شخصية الأقاليم، مرجع سابق، ص70.

(69) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية أفريقيا، دراسة إقليمية للقارة، مرجع سابق، ص98.

(70) احميدة امحمد السنوسي، الاتحاد المغاربي، مرجع سابق، ص120، 122.

الفصل الثاني

واقع المقومات البشرية والاقتصادية لتجمع دول الساحل والصحراء

أولاً: المقومات البشرية.

1 ـ التركيب الديموكرافي للسكان.

2 ـ التركيب الأنثوكرافي للسكان.

ثانياً: المقومات الاقتصادية.

1 ـ التركيب الاقتصادي للسكان.

2 ـ التبعية الاقتصادية.

3 ـ السوق.

4 ـ رأس المال.

5 ـ النقل والمواصلات.

6 ـ الوضع السياسي.

أولاً: المقومات البشرية:

تُعَدُّ الظروف البشرية من العوامل الأساسية المؤثرة في مستقبل أي إقليم نظراً لتأثر الإنتاج بها ولما لها من آثار سلبية واقتصادية واجتماعية على التكامل الاندماجي الاقتصادي، حيث تتصف هذه العوامل البشرية بسرعة تغيرها ومن ثم تغير أثرها في الانتاج باستمرار.

كما أن هذا الأثر ليس مطلقاً وإنما نسبى في حدود ما رسمته الظروف الطبيعية وطبيعة الموارد[1].

فالإنسان هو الذي يستصلح الأرض الصحراوية، وينقل إليها المياه ليزرعها ومن ثم يجعلها تنتج، بينما لم تكن كذلك، وكذلك الإنسان هو الذي يرسم سياسة الإنتاج.

ونعني بالعوامل البشرية كل ما يتصل بالإنسان لأنه من وجهة نظر الجغرافية الاقتصادية والسياسية، العامل الأساسي، في النشاط الاقتصادي وبالتالي السياسي فالاجتماعي[2].

ومن أهم هذه العوامل التي يمكن دراستها السكان من حيث التركيب الديموكرافي والاثنوكرافي لارتباطهما في التأثير على قوة أو ضعف كيان تجمع السّاحل والصحراء.

1 ـ التركيب الديموكرافي للسكان:

قدر عدد سكان منطقة الدراسة عام 2003 بنحو (378,9) مليون نسمة أي بمعدل نمو سّنوي (3,1%) يبينها الجدول الآتي:

جدول رقم (6)

يوضح مساحة كل إقليم والبيانات الأساسية عن سكان منطقة الدراسة لسّنة 2003

الإقليم	مساحة الإقليم	عدد سكان الإقليم	معمل النمو السنوي للسكان	نسبة سكان كل إقليم بالنسبة لإجمالي السكان	الكثافة كم2
إقليم شمال التجمع	3,025,407	85,896,574	%1,73	%22,6	28
إقليم غرب التجمع	954992	44,202916	2,49	%11,6	46
إقليم وسط التجمع	4,065,392	41,417,316	2,9	%10,9	10
إقليم جنوب التجمع	2,149,991	157,987,003	2,41	%41,6	73
إقليم شرق التجمع	3,284,300	49,438,8999	3,1	%13,05	15

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

إبراهيم حلمي الخوري، أطلس الوطني العربي والعالم، دار الشرق العربي سّورية، الطبعة الأولى، 2003، ص13، 14.

وبالنظر إلى الجدول أعلاه، نلاحظ أن إقليم جنوب التجمع يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد السكان والذي بلغ حوالي (157,9) مليون نسمة أي بمعدل نمو سنوي حوالي (2,4%)، وهذا العدد يمثل حوالي

(41,6%) من إجمالي سكان منطقة الدراسة البالغ نحو (378,9) مليون نسمة.

ويرجع سبب ارتفاع معدل النمو الطبيعي لسكان الإقليم إلى التقدم الطبي الذي أدى إلى انخفاض معدل الوفيات وزيادة معدل المواليد، وكذلك إلى النهضة الزراعية والتقدم في وسائل الإنتاج الزراعي وتطور أساليبه بعد أن انفتح هذا الإقليم على الأسواق الأوروبية وزادت التجارة الخارجية فيه وخاصة بعد أن استوردت الآلات وأدوات الإنتاج من الدول الأوروبية الصناعية والتي عملت على زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني والتعديني[3].

وبالتالي التغلب على الكوارث الطبيعية التي كان يتعرض لها سكان هذا الإقليم.

كذلك ساعد التحسن النسبي في وسائل النقل والمواصلات على زيادة السكان مقارنة بالفترة قبل الاستعمار[4].

وبالنسبة لتوزيع السكان بهذا الإقليم، نجدهم يتركزون في المناطق الساحلية عند المدن التي أنشأها الأوربيون إذ جذبت أعداداً ضخمة من العمال غير المهرة من الأقاليم الداخلية البعيدة.

وكظاهرة عامة تعد الهجرة من الريف إلى الحضر، والانتقال الموسّمي من أهم مظاهر حركة السكان، كما تتجه أعداد كبيرة من الأيدي العاملة غير المدربة من المناطق الداخلية الصحراوية إلى المناطق الساحلية لفترات قد تصل إلى حوالي ستة أشهر.

يُفسّر هذا ارتفاع الكثافة السكانية بالإقليم التي بلغت حوالي (73نسمة كم2)، ويليه في الترتيب إقليم شمال التجمع حيث قدر عدد السكان بحوالي (85,8) مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي نحو (1,7%) وهذا العدد

يمثل حوالي (22,6%) من إجمالي سكان دول الساحل والصحراء.

وما قيل عن إقليم جنوب التجمع وارتفاع معدل النمو السنوي فيه لا يمكن أن يقال عن إقليم شمال التجمع، ذلك لأن التقدم العلمي والوعي الاجتماعي حال دون ارتفاع معدل النمو السكاني[5].

أما التوزيع الجغرافي لسكان هذا الإقليم، فنجدهم يتمركزون في منطقتين الأولى تمثلها منطقة حوض النيل ودلتا، والأخرى تشمل الشريط الساحلي للبحر المتوسط من راس الطيب بتونس إلى مصراته.

ويرجع التمركز السكاني بهذا الجزء إلى الاختلاف النسبي بين الزيادة السكانية والموارد الاقتصادية والأخذ بأساليب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك استغلال الموارد المتنوعة بالإقليم، حيث يساهم النفط والغاز الطبيعي والفوسفات بنصيب الأسد من التجارة الدولية[6].

أما بالنسبة إلى كثافة السكان فيه، فقد بلغت (28 نسمة كم2)، وقد احتل إقليم شرق التجمع الترتيب الثالث من حيث عدد السكان الذي بلغ (49,4 مليون نسمة) عام 2003 أي بنسبة (13%) من إجمالي سكان دول الساحل والصحراء، وبمعدل نمو سنوي حوالي (3,1%).

ويرجع ارتفاع معدل النمو السكاني السنوي فيه إلى الهجرة الوافدة حيث اجتذب إقليم الفولتا من الغرب الأيدي العاملة للعمل في مزارع القطن، استقر الكثير منهم في طريق ذهابهم وإيابهم من رحلة الحج الطويلة إلى مكة المكرمة[7].

أما توزيعهم فقد استأثرت منطقة حوض النيل بنصيب الأسد، إذ بلغت كثافة السكان حوالي (15 نسمة كم2)، ويأتي إقليم غرب التجمع في الترتيب الرابع من حيث عدد السكان الذي بلغ حوالي (44,2 مليون نسمة) وبمعدل نمو سنوي نحو (2,4%) ونسبة تقدر بحوالي (11,6%) من إجمالي

سكان منطقة الدراسة البالغ (378,9 مليون نسمة).

ولا يختلف الحال في هذا الإقليم عن إقليم جنوب التجمع والتي عملت حركة السكان من المناطق الداخلية المتمثلة في بوركينا فاسو، ومالي والنيجر على زيادة عدد السكان في الأجزاء الساحلية منه.

وهذا يفسّر زيادة الكثافة السكانية بهذه المناطق، حيث بلغت حوالي (46 نسمة كم2).

وإذا تركنا المناطق السّاحلية، واتجهنا نحو الداخل نجد إقليم وسط التجمع بعدد سكانه البالغ (41,4) مليون نسمة وبمعدل نمو سكاني (2,9%) وهنا نجد أن صورة التوزيع الجغرافي لسكان هذا الإقليم مبعثرة على مساحة كبيرة، إذ يتركز أغلب السكان على ضفاف نهر النيجر وبعض الواحات المنتشرة في ربوعه.

وبذلك نجد أن الكثافة السكانية فيه لا تتجاوز (10 نسمة كم2) ويرجع انخفاض الكثافة في الإقليم إلى عاملين: أولهما ظروف المناخ القاسية الطاردة للسكان وخاصة الشباب في سّن العمل منهم، والآخر عوامل الجذب الخارجية المتمثلة في المناطق المجاورة لهذا الإقليم(8).

وبعد هذا العرض الموجز لخصائص السكان، فإنهم يعدون العامل الأساسي والحاسم لقوة الإقليم، فهو المؤثر في التكامل الاندماجي الاقتصادي لدول الساحل والصحراء، حيث يعطي لاستثمار عناصر البيئة الطبيعية قيمتها ويكسبها أهمية، ويعطي لوجودها معنى، لأن الإنسان هو الذي ينتج السلع المختلفة ويستهلكها مستغلاً إمكانياته المتعددة سّواء الكمية أم الكيفية وكذلك توفير حاجاته المختلفة مُأئمه بين الزيادة السكانية وزيادة في الطاقة الإنتاجية المعتمدة أساساً على الموارد الطبيعية في دول السّاحل والصحراء والتي يؤثر استثمارها من قبل سكانها في التكامل الاندماجي

الاقتصادي وسوف يبدو أثر ذلك واضحاً عند دراسة التركيب الاقتصادي والأيدي العاملة المدربة فيما بعد[9].

2 ـ التركيب الأنثوكرافي للسّكان:

يتألف سكان دول السّاحل والصحراء من عدد كبير من المجاميع اللغوية مع عدد من اللهجات المحلية، إلا أن أكثرها تقبلاً ذلك التقسيم الذي قسّم على أثره إقليم منطقة الدراسة إلى مجاميع لغوية أهمها اللغة السآمية، واللغة الحامية، واللغة السّودانية ولغة البانتو[10].

أما اللغة السّامية فمنها اللغة العربية، والحامية تنقسم إلى قسمين الحامية الشرقية والتي يتكلمها المصريون القدامى، والحامية الشمالية التي يتكلمها البربر من الذين يمثلون أقليات في كل من ليبيا وتونس والمغرب، وتدخل في نطاقهم أيضاً لغة الطوارق من أهل الصحراء الكبرى.

وعلى العموم فإن شمال الإقليم وشرقه استوطنته شعوب تنتمي إلى مجموعة لغوية واحدة، وهي المعروفة بالعائلة السامية والتي تتفرع منها لغات ولهجات أخرى كاللغة القبطية والحميريه فضلاً عن اللغة العربية[11].

وبالنسبة إلى اللغة السّودانية فتنتشر في غرب منطقة الدراسّة وجنوبها، حيث يبلغ نطاق امتدادها من السنغال في الغرب إلى نيجيريا ومنها لغة (البانبرا، والفولاني، والمالكياي، والهوسا، والموسى، والديولات، واللوبي، والماندي، والبربر، والسّوناغي، والكانوري، والدجرما)[12].

أما لغة البانتو، فتنتشر في الأجزاء الوسطى من منطقة الدراسة عند الأطراف الجنوبية التشادية (سكان مدينة سارا).

ومما تقدم يمكن تقسيم منطقة الدراسة إلى مجموعتين لغويتين (اللغة السامية، واللغة السّودانية).

فاللغة السّامية تنتشر في الغرب والوسط، حيث تفصل بينهم مجموعات لغوية صغيرة أو لهجات محلية وكل مجموعة تتفرع منها مجاميع لغوية عديدة، وكنتيجة للتنوع اللغوي في الغرب والوسط، فقد ترتب عليه اتخاذ لغة غير اللغات المحلية كوسيلة للتقارب والتعامل، فقد اتخذت اللغة الفرنسية في الجزء الغربي من منطقة الدراسة ولا سيما في السنغال، والإنجليزية في الجنوب وخصوصاً في نيجيريا وتوغو كلغة تعامل تجاري.

ينعكس هذا الأمر على حاضر ومستقبل المنطقة[13]، لأن الاختلاف اللغوي والانعزال الثقافي والتقني يؤدي إلى حدوث فجوة بين الشعوب يعيق ارتفاع مستواهم الثقافي والاقتصادي.

وما قيل عن التباين اللغوي يقال عن التعدد العرقي والديني، وذلك لأن هذا الأمر كان سبباً لاشتعال الحروب والنزاعات بين القبائل والعشائر الأفريقية، والتعدد القبلي أمراً ليس بالغريب عن البيئة الأفريقية التي ينقسم السكان فيها بين جنسين أصليين: أولهما القوقازي الذي ينتشر في الشمال والشرق، والآخر الزنجي والذي ينتشر في الجنوب، حيث يفصل بين الجنسين خط واضح يمتد من السنغال في الغرب وباتجاه الشرق حتى بحيرة تشاد، ومنها يتجه إلى الجنوب الشرقي حتى بحر العرب.

هذا وينقسم الزنوج إلى قسمين: زنوج السودان وزنوج البانتو.

فزنوج السّودان ينقسمون إلى قبائل عديدة منها: جماعات الهوسّا (12 مليون نسمة) والأيبو (12 مليون نسمة) واليوربا (11 مليون نسمة) والمالكي (4 مليون نسمة) والموسى (2,6 مليون نسمة) والفولاني (10 مليون نسمة) والدجرما والطوارق والكانوري والماندي، والسناغي، حيث تنتشر قبائل العيسى والعفر عند جيبوتي[14].

أما الحاميون الشماليون فتتبعهم قبائل البربر المار ذكرهم أعلاه،

وكذلك يتبعهم الطوارق سكان الصحراء الكبرى وبالنسبة إلى الجنس السامي فقد ارتبط بالهجرات العربية قبل الإسلام وبعده حيث اشتغلوا بالرعي شرق السودان.

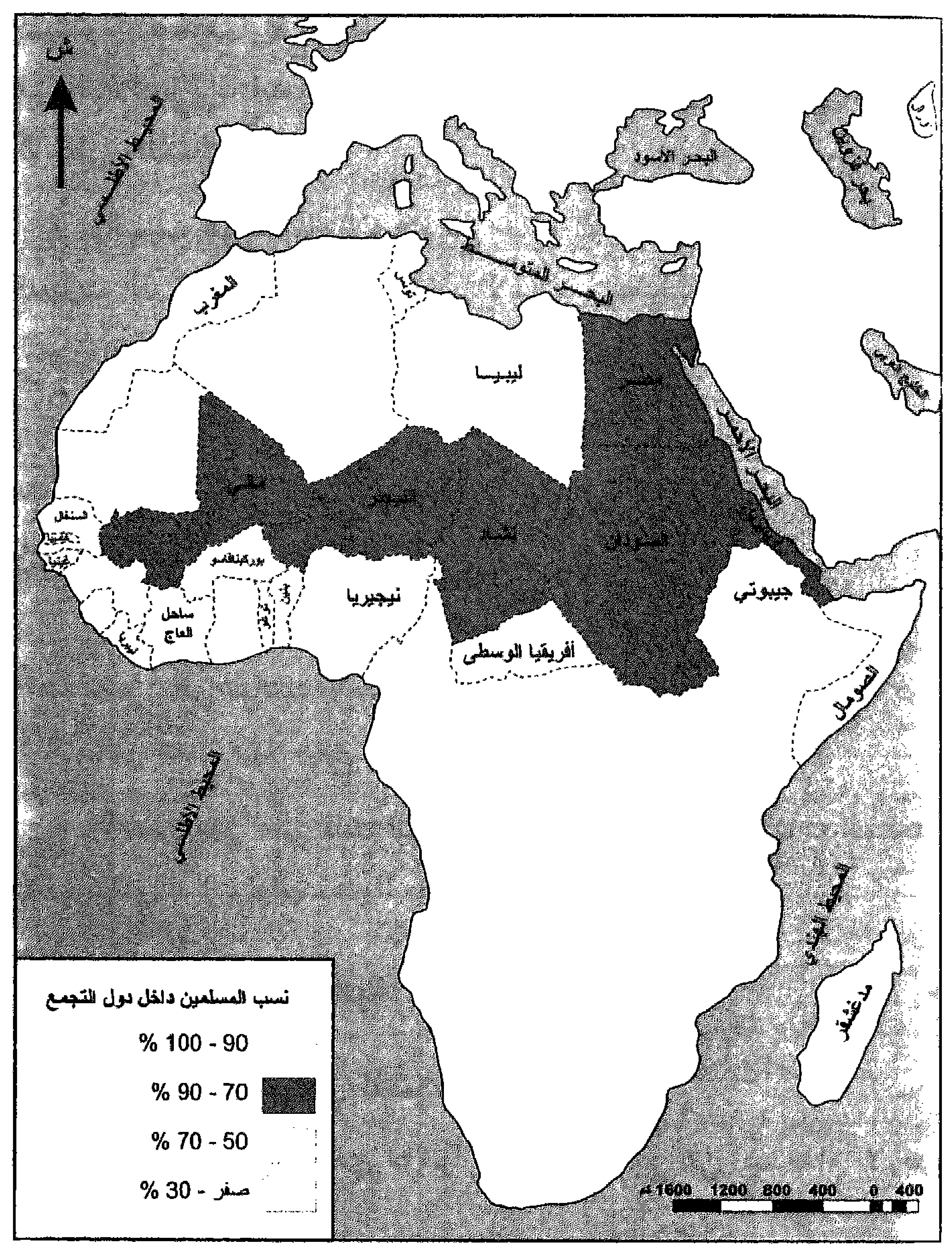
وما قيل عن التباين اللغوي والعرقي لا يمكن أن يقال عن التعدد الديني وإن كان هناك تعدد قبلي لغوي.

فالدين الإسلامي يمثل الدين الذي اشترك فيه غالبية سكان منطقة الدراسة، حيث تراوحت نسبة المسلمين ما بين (90 ـ 100%) لكل من المغرب وتونس وليبيا والسنغال والصومال، وما بين (70 ـ 90%)، في كل من مصر والسودان وتشاد والنيجر ومالي، وما بين (50 ـ 70%) في كل من نيجيريا وبنين وبوركينا فاسو وتوغو وغينيا بيساوا، وتنخفض هذه النسبة في كل من أفريقيا الوسطى وليبيريا، حيث تراوحت بين (30,0%) من إجمالي السكان، خريطة رقم (10).

وما تبقى من نسب تشترك فيه الديانات الأخرى بين المسيحية والأديان المحلية. وعلى العموم، فإن المناطق التي لا تبعد مسافة كبيرة عن مهد الأديان (الجزيرة العربية) التي ارتفعت فيها نسبة المسلمين، أما الأقاليم الداخلية البعيدة عن الجزيرة العربية، وحركة المواصلات كانت نسبة المسلمين فيها قليلة.

وهذا تراه واضحاً في الجهات الجنوبية المطلة على خليج غانا، وكذلك الدول الداخلية كما هو الحال في أفريقيا الوسطى وليبيريا على الساحل، إذ تراوحت نسبة المسلمين هناك بين (0 ـ 30%).

خريطة رقم (10)
توزيع نسب المسلمين بمنطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: الهادي أبو لقمة وفتحي الهرام، الأطلس التعليمي، اللجنة الشعبية العامة للتعليم، استلي مات سرفيس ستوكهولم، السويد، ص 19.

وإذا انطلقنا شمالاً من خليج غانا نجد تمركز المسيحية على الساحل وتتناقص كلما اتجهنا إلى الداخل، والسبب يرجع في ذلك إلى الحركات التبشيرية الاستعمارية التي استأثرت بالمناطق الساحلية الغربية من طرق المواصلات، وإذا ابتعدنا شمالاً نجد الدين الإسلامي سائداً في المناطق الوسطى والشمالية.

والسبب هو انتقال الإسلام مع حركة البدو الرحل من الشمال إلى الجنوب الذين عملوا على نشر الدين الإسلامي الحنيف، وكذلك عن طريق التجارة في غرب وشرق أفريقيا[15].

أما المناطق الداخلية البعيدة عن حركة السكان الرحل، فقد ظلت متمسكة بالديانات المحلية الأفريقية والسبب هو الانغلاق وعدم الاحتكاك بالشعوب الإسلامية.

وعلى كل حال فإن هذا التنوع اللغوي والعرقي والديني يمثل ألواناً زاهية تعمل على تماسك وحدة منطقة الدراسة شأنه في ذلك شأن بقية دول العالم التي تتمثل فيها جميع اللغات والأعراف والديانات.

وأحسن مثل على ذلك التنوع الديني العرقي في الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والهند، والبعض الآخر من دول العالم.

ثانياً المقومات الاقتصادية:

1 ـ التركيب الاقتصادي للسّكان:

يعد النشاط الاقتصادي مؤشراً هاماً في التعبير عن استخدام الأرض لأي مجتمع.

فهو تكامل دائم بين الإمكانيات التي تقدمها البيئة وبين ما يمكن للإنسان استغلاله تبعاً لدرجة تقدمه ووعيه الحضاري، حيث يؤدي ذلك إلى

التعرف على ملامح النشاط الاقتصادي وأهميته وعناصر إنتاجه ويربطها بظروف البيئة الجغرافية.

وكذلك يوضح حجم الأيدي العاملة المدرية وأهميتها في نطاق النشاط الاقتصادي وإسهامهم في حجم القوى العاملة في المستقبل[16].

إلى جانب معرفة نسب العاطلين منهم داخل منطقة الدراسة وتوضح بيانات الجدول التالي توزيع نسب القوى العاملة بقطاع الزراعة لمنطقة الدراسة خلال السنوات المحصورة بين 1970 ـ 1995.

جدول (7)

يوضح نسب القوى العاملة بقطاع الزراعة لمنطقة الدراسة خلال السنوات المحصورة بين (1970 ـ 1995)

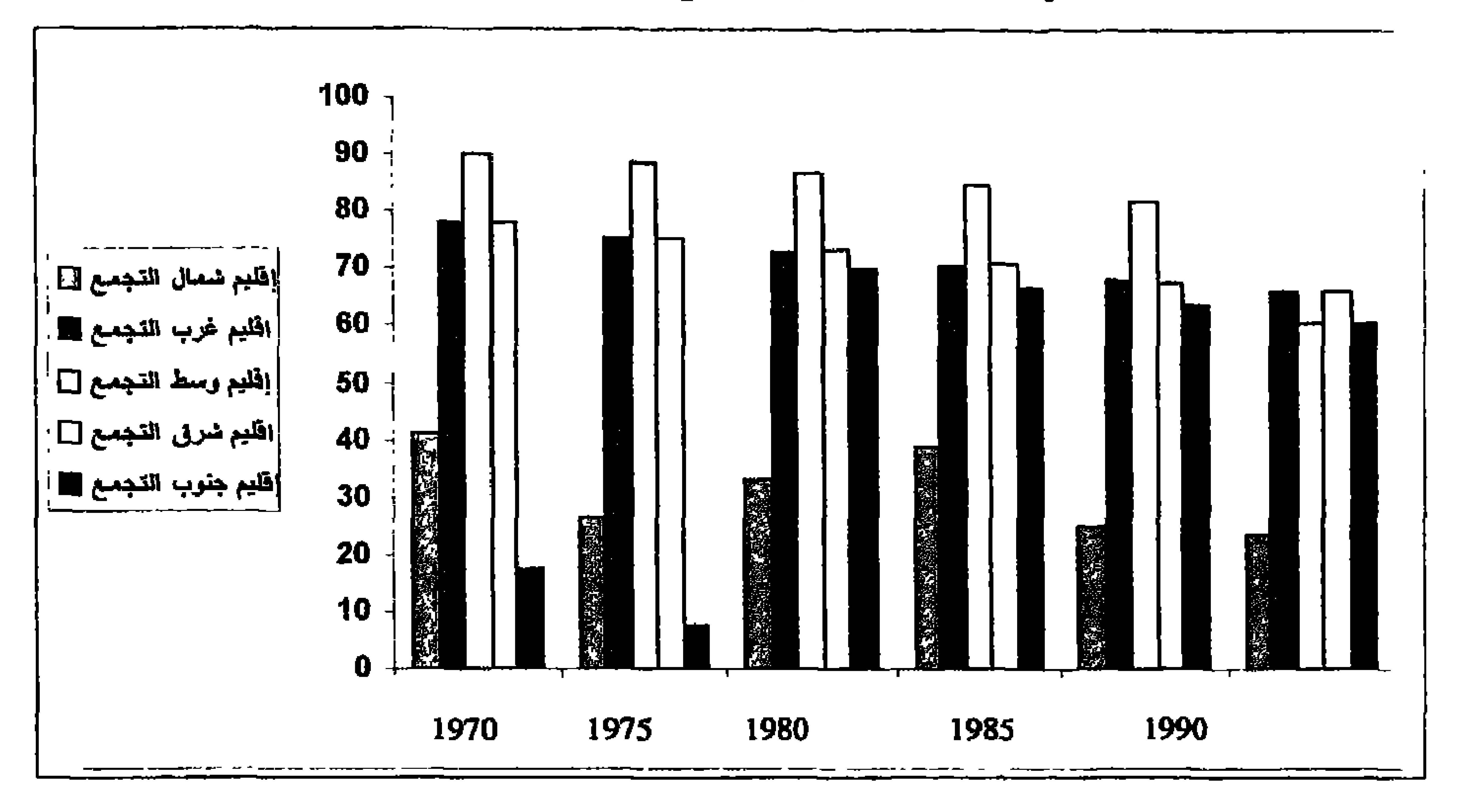
اسم الإقليم	1970	1975	1980	1985	1990	1995
إقليم شمال التجمع	41	26,6	33	39	25	23,6
إقليم غرب التجمع	78	75,5	73,2	70,7	68,2	66,5
إقليم وسط التجمع	90,2	88,5	86,7	84,7	82	60,5
إقليم شرق التجمع	78	75,5	73,5	71	68	66,5
إقليم جنوب التجمع	17,6	7,4	70	67	63,8	60,6

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

علي الحوات، تنمية الموارد البشرية في أفريقيا، المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الاتحاد الاجتماعي، طرابلس، ليبيا، 2004، ص18.

شكل (1)

يوضح نسب القوى العاملة بقطاع الزراعة لمنطقة الدراسة خلال السنوات المحصورة بين (1970 ـ 1995)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (7).

يتضح من خلال الجدول أعلاه يتضح إن نسب العاملين بالأنشطة الأولية التي تضم الزراعة تأتي في المركز الأول، من حيث نسب العاملين بالأنشطة الاقتصادية، كما نجدها ارتفعت بإقليم وسط التجمع للسنوات المحصورة بين عامي 1970 ـ 1995 إلى نحو 90,2/ 88,5/ 86,6/ 84,7/ 82 / 60,5% على التوالي من إجمالي نسب القوى العاملة في منطقة الدراسة وهذا لا يعني توافر الظروف الملائمة لإقامة نشاط زراعي بهذا الإقليم فقط، وإنما يرجع لسببين: أولهما اعتماد اقتصاديات الإقليم على الزراعة والرعي، والآخر تصدير الثروة المعدنية التي يمكن أن تقام عليها الصناعة إلى الخارج، مما يدفع القوى العاملة للهجرة إلى مناطق الجذب عند هوامش منطقة الدراسة.

وبالنسبة إلى إقليم شرق التجمع، فإن فقر الظهير بالموارد المائية

والظروف غير الملائمة لإقامة زراعة وخاصة في جيبوتي وأرتيريا، جعل القوى العاملة تتجه نحو النيجر، حيث بلغت بجيبوتي حوالي 70% من إجمالي القوى العاملة بالدولة(17)، ويختلف الحال عند حوض وادي النيل بالسّودان التابع لإقليم شرق التجمع.

ذلك أن غزارة الأمطار بالجنوب وتوافر التربة الجيدة وفرت ظروفاً ملائمة لانتشار الزراعة هناك كما تبينها بيانات الجدول السالف.

فقد بلغت فيه نسب القوى العاملة بالزراعة للسنوات المحصورة بين 1970 ـ 1995 نحو 18/ 15,5/ 73,5/ 71/ 68/ 66,5 على التوالي.

وما قيل عن إقليم وسط التجمع وشرقه، لا يمكن أن يقال عن إقليم شمال التجمع وغربة وجنوبه، حيث إن الظروف الملائمة من غزارة الأمطار وتوافر التربة الجيدة والخبرات وكذلك الآلات الزراعية الحديثة كلها سّاعدت على جذب القوى العاملة المدربة وغير المدربة.

وكان ذلك واضحاً من بيانات الجدول أعلاه، حيث تُبين نسب القوى العاملة في الزراعة بإقليم شمال التجمع للسنوات المحصورة بين عام 1970 ـ 1995 هي 41/ 36,6/ 33/ 39/ 25/ 23,6% على التوالي.

هذا بالنسبة لتوزيع القوى العاملة عند إقليم شمال التجمع، أما في إقليم غرب التجمع فهي 78/ 75,5/ 73,2/ 70,7/ 68,2/ 66,5% على التوالي.

وفي الإقليم الجنوبي كذلك هي 17,6/ 7,4/ 70/ 67/ 63,8/ 60,6% على التوالي في قطاع الزراعة.

أما فيما يتعلق بنسب القوى العاملة في قطاع الصناعة فالجدول رقم (8) يوضح ذلك كالآتي: .

جدول (8)

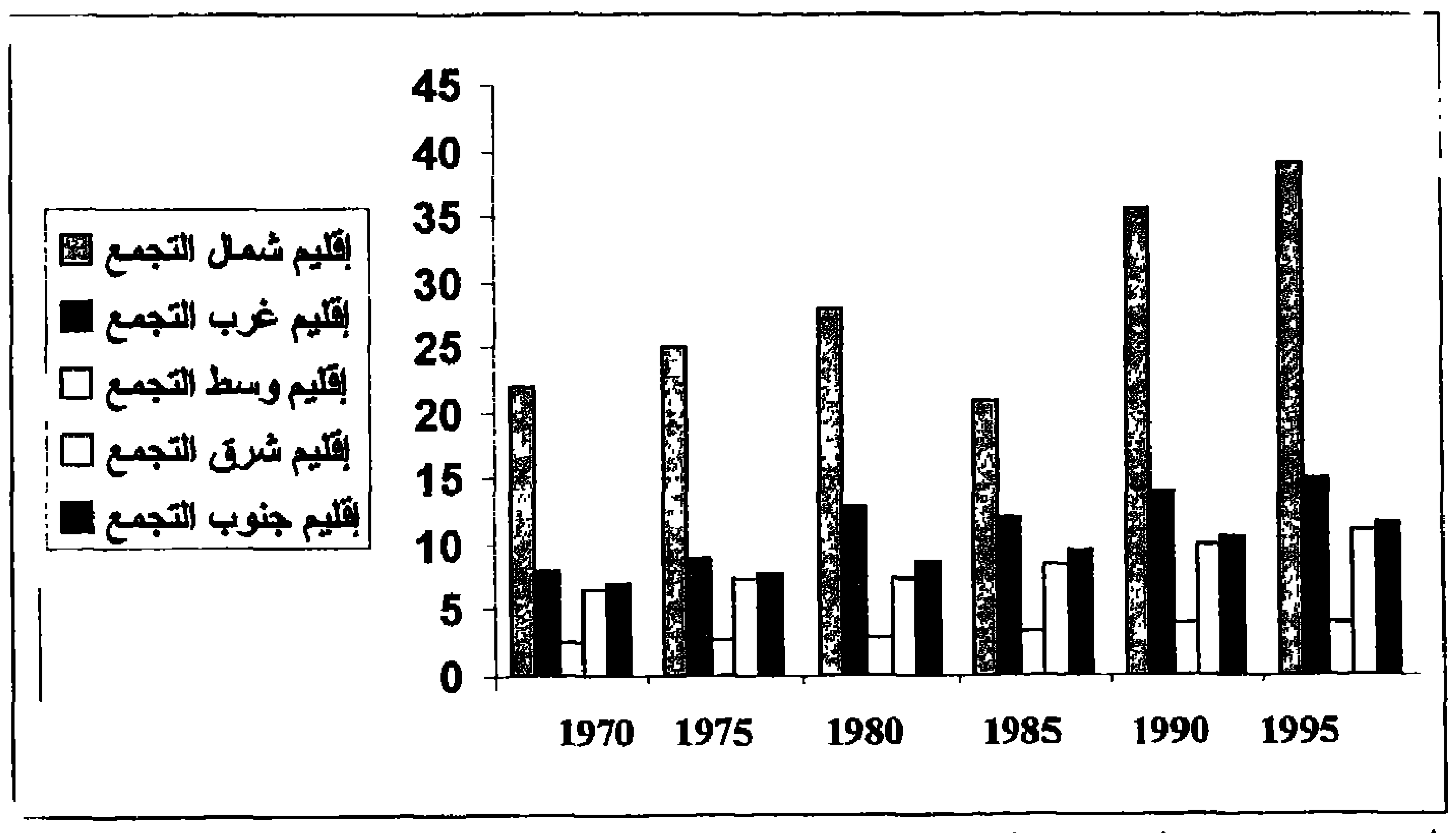
يوضح نسب العاملين بقطاع الصناعة خلال السنوات المحصورة بين (1970 ـ 1995)

اسم الإقليم	1970	1975	1980	1985	1990	1995
إقليم شمال التجمع	22	25	28	21	35,6	39
إقليم غرب التجمع	8	9	13	12	14	15
إقليم وسط التجمع	2,5	2,7	3	3,5	4	4
إقليم شرق التجمع	6,5	7,5	7,5	8,5	10	11
إقليم جنوب التجمع	7	7,8	8,6	9,5	10,6	11,6

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات:
علي الحوات: تنمية الموارد البشرية في أفريقيا، مرجع سابق.

شكل (2)

يوضح نسب العاملين بقطاع الصناعة خلال السنوات المحصورة بين (1970 ـ 1995)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (8).

يبين الجدول السابق أن إقليم شمال التجمع يأتي في المرتبة الأولى من حيث نسب القوى العاملة بالصناعة، إذ تشير البيانات المحصورة بين عام 1970 ـ 1995 إلى أن النسب تبلغ 22%، 25%، 28%، 21%، 35,6%، 39% على التوالي من مجموع نسب القوى العاملة بمنطقة الدراسة(18)، ويرجع سبب ارتفاع نسب القوى العاملة بهذا الإقليم إلى عاملين الأول هو التقدم العلمي الناتج عن احتكاك سكان الإقليم بمنطقة أكثر منه تقدماً والمتمثلة في أوروبا.

وأما العامل الآخر فيتمثل بتوافر القوى المحركة بهذا الإقليم والمتمثلة في النفط والغاز الطبيعي، حيث كانت هذه الموارد وما تزال هدفاً تسعى الدول الاستعمارية للحصول عليه[19].

ويأتي إقليم غرب التجمع في المرتبة الثانية من حيث نسب القوى العاملة بقطاع الصناعة، إذ بلغت للسنوات المحصورة بين 1970 ـ 1995 نحو 8%، 9%، 13%، 12%، 14%، 15% على التوالي، وبذلك فهو لا يختلف كثيراً عن إقليم شمال التجمع وذلك لأن سهولة اتصاله بالعالم الخارجي، أمر ترتب عليه توافر قدرٍ لا بأس به من القوى العاملة، ويمكن أن يضاف سبب آخر جعل القوى العاملة تتجه وتستقر فيه، ألا وهو نزوح الشباب في سن العمل من المناطق الداخلية والتوجه إلى المناطق الساحلية من إقليم غرب التجمع بسبب المناخ القاسي هناك، وبالنظر إلى بيانات الجدول الآنف الذكر، نجد إقليم شرق التجمع وجنوبه جاء في المرتبة الثالثة من حيث نسب القوى العاملة في قطاع الصناعة والتي بلغت بإقليم شرق التجمع للسنوات المحصورة بين عامي 1970 ـ 1995، 6,5%، 7,5%، 8,5%، 10%، 11% على التوالي من إجمالي نسب القوى العاملة بمنطقة الدراسة، ولا يختلف الحال بالنسبة لإقليم جنوب التجمع، حيث شكل هذا الإقليم منطقة جذب من الأقاليم الداخلية الجافة[20]، إذ بلغت

نسب القوى العاملة للصناعة فيه للسنوات المحصورة بين عامي 1970 ـ 1995 نحو 7%، 7,8%، 8,6%، 9,5%، 10,6%، 11,6% على التوالي من إجمالي نسب القوى العاملة بمنطقة الدراسة.

وإذا نظرنا إلى إقليم وسط التجمع بمناخه القاسي وعزلته الجغرافية نجد أن القوى العاملة بهذا الإقليم تتجه نحو المناطق الساحلية من منطقة الدراسة خصوصاً إذا ما علمنا أن هذا الإقليم «وسط التجمع» يعتمد في اقتصادياته على قطاع واحد ألا وهو الزراعة، وهذا ما يفسر النقص الحاد في القوى العاملة بقطاع الصناعة[21]، وبالنسبة لقطاع الخدمات بمنطقة الدراسة فيوضح الجدول (9).

جدول (9)

يوضح نسب العاملين بقطاع الخدمات لمنطقة الدراسّة للسنوات 1970 ـ 1995

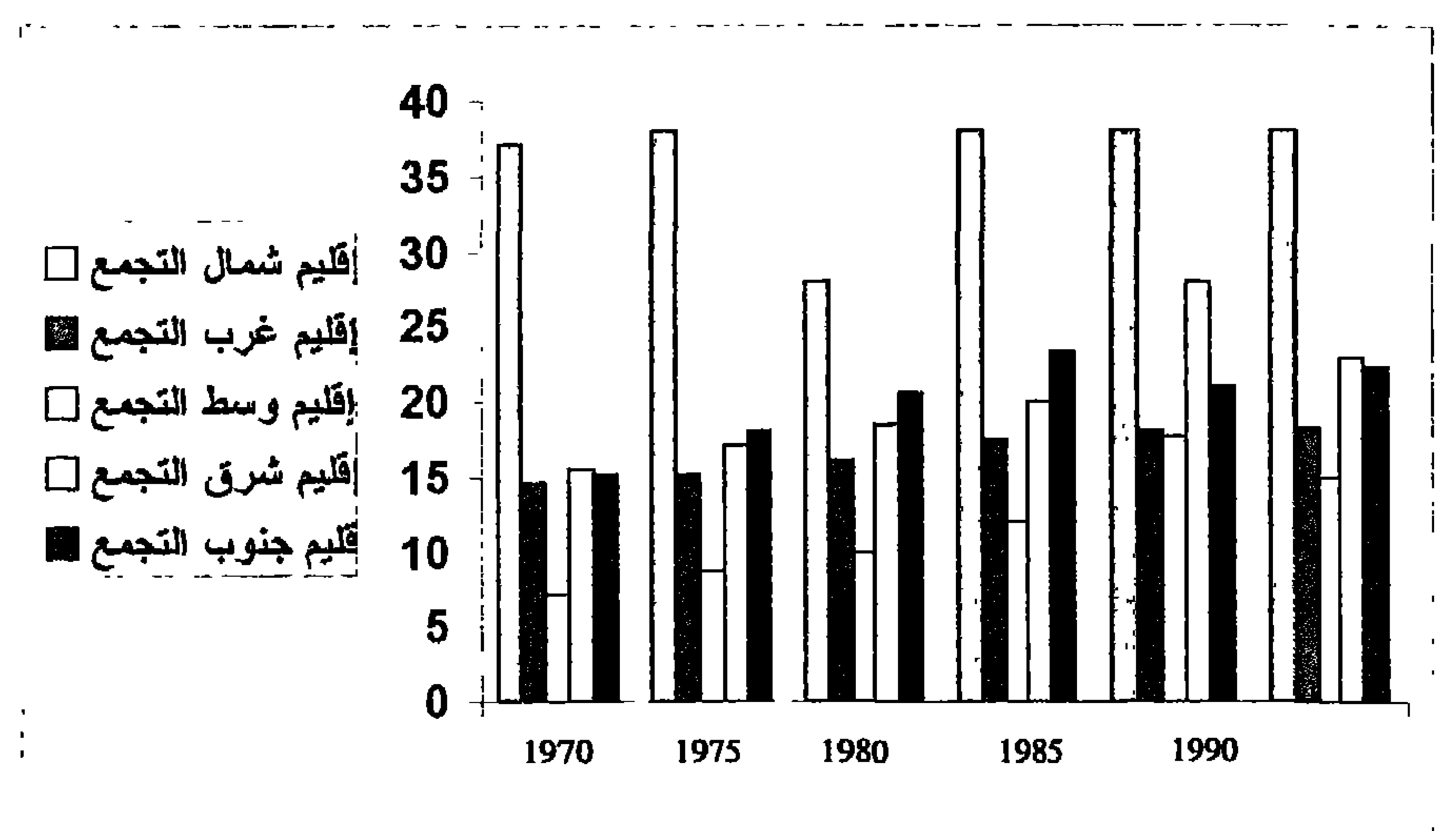
اسم الإقليم	1970	1975	1980	1985	1990	1995
إقليم شمال التجمع	37	38	28	38	38	38
إقليم غرب التجمع	14,5	15,2	16,2	17,5	18	18,2
إقليم وسط التجمع	7,2	8,7	10	12	13,7	15
إقليم شرق التجمع	15,5	17	18,5	20	28	23
إقليم جنوب التجمع	15,1	18	20,6	23,3	21	22,3

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

علي الحوات، تنمية الموارد البشرية في أفريقيا، مرجع سابق، ص19.

شكل (3)

يوضح نسب العاملين بقطاع الخدمات لمنطقة الدراسّة للسنوات 1970 ـ 1995



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (9).

إن إقليم شمال التجمع استأثر بالنسبة الكبرى من القوى العاملة بقطاع الخدمات حيث بلغت هذه النسبة للسنوات المحصورة بين 1970 ـ 1995 نحو37%، 38%، 28%، 38%، 38%، 38% حسب التسلسل.

وهذا أمر طبيعي لإقليم ترتفع به نسب القوى العاملة في الصناعة، ذلك لأن الزراعة في العادة تتبعها صناعة والصناعة تتبعها خدمات ولكن هذا ليس شرطاً.

ففي إقليم وسط التجمع نجد زراعة لا تتبعها صناعة ولا خدمات، والسبب يرجع إلى بعد المكان وانعزاله واعتماد اقتصاديات الإقليم على قطاع واحد وهو الزراعة[22].

ويأتي بعده إقليم جنوب التجمع وشرقه، إذ بلغت نسبة القوى العاملة بإقليم جنوب التجمع من إجمالي نسب القوى العاملة بمنطقة الدراسة

للسّنوات المحصورة بين عاملي 1970 ـ 1995 حسب التسلسل نحو 15,1%، 18%، 20,6%، 23,3%، . 21%، 22,3%.

ومن ذلك يتضح أن هناك انخفاضاً واضحاً في نسب العاملين بقطاع الخدمات وارتفاع هذه النسبة في قطاعات أخرى كالزراعة مثلاً.

إن الأنشطة الخدمية قد تحسنت في السنوات الأخيرة استجابة للتطور في الإنتاج والاستهلاك وزيادة العرض والطلب وارتفاع القدرة الشرائية للمستهلكين واتساع حجم السوق المحلي والخارجي، وبالتالي زيادة الدخل الفردي والقومي.

وهذا مؤشر يدفع عجلة التنمية الاقتصادية ويوفر فرص العمل وزيادة الاستثمار.

ولا شك أن توفر اليد العاملة اللازمة والمدربة للقيام بعمليات الإنتاج هي أحد العوامل الأساسية في استغلال الموارد وتقدير قيمتها.

وعلى العكس من ذلك، فإن نقصها وارتفاع تكاليفها يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي وبالتالي انخفاض نصيب الفرد منها، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وعرقلة المسيرة التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمنطقة الدراسة مما لا يساعد على قيام تكامل اندماجي اقتصادي[23].

2 ـ التبعية الاقتصادية:

لقد ربط الاستعمار الفرنسي والبريطاني والإيطالي والأمريكي الاقتصاد الأفريقي بالتبعية، وهي خضوع الاقتصاد الأفريقي لتأثيرات وتوجيهات تباشرها مراكز خارجية (موبيل، شيل، سّتيب، أجيب)[24]، بحكم ما يكون لدى تلك المراكز من إمكانات للسيطرة على الاقتصاد الأفريقي.

والاقتصاد الأفريقي من ضعفه يقتضي بالضرورة سيطرة اقتصاد آخر عليه، وقد يمتلك الاقتصاد المسيطر من الوسائل والموارد المالية والخبرة والقدرة البشرية[25] ما توهلة للسيطرة على اقتصاديات بلدان العالم الثالث ويسعى الاقتصاد المسيطر للحصول على أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد الإفريقي النامي، دون النظر إلى صالح ذلك الاقتصاد الذي في معظمه تابع إلى اقتصاديات الدول الرأس مالية.

وقد تحققت هذه التبعية نتيجة للتوسع الاستعماري في قارة أفريقيا والذي نشأ عنه ربط اقتصادياتها بالاقتصاديات الرأس مالية منذ نهاية القرن التاسع عشر، عندما نمت القدرة الإنتاجية لهذه الدول الاستعمارية الرأس مالية لكي يستمر بقاؤها بالسيطرة على اقتصاديات تلك الدول الأفريقية.

والهدف من اتباع هذه السياسة هو إبقاء البلدان الأفريقية منتجة للمواد الأولية للصناعات القائمة في الدول الرأس مالية الغربية وبالوقت نفسه تبقى أسواقاً لتصريف منتجات تلك الصناعات، هذا ونتيجة للطلب المتزايد على المنتجات الغربية من أسّمدة ومبيدات حشرية وآلات ومعدات ومكائن ضرورية لقيام الصناعات الأستخراجية جعل الدول الأفريقية تستعين برؤوس أموال خارجية وخبرات أجنبية وبالتالي خضعت للسيطرة الخارجية.

ولم تستطع بعض الدول الإفريقية التخلص من تبعية الدول الرأس مالية إلا بعد سلسلة من عمليات التأميم التي قامت بها مثلاً كلاً من ليبيا ومصر، حيث استطاعت ليبيا أن تأمم النفط الليبي بعد عام 1969، بينما أممت مصر قناة السويس عام 1956 وبذلك أنهت ليبيا نفوذ شركات النفط الأمريكية والبريطانية التي كانت المسيطر الأول على النفط الليبي حتى عهد قريب.

وكانت ليبيا ونيجيريا تنتج من النفط ما يكفي احتياجات دول الشمال

والجنوب الأفريقي وما يفيض عن ذلك تصدر إلى الأسواق العالمية، وكذلك تمتلك الدولتان ثروة هائلة من الغاز الطبيعي التي كانت الشركات الإنجليزية والإيطالية مسيطرة عليه من حيث المبدأ، وكانت تهب نصف أرباحها إلى صاحبة المورد، ولكنها في الواقع تدفع كما تريد بعد أن تسحب من المغانم شطراً باسم صيانة المنشأة.

وما قيل عن بريطانيا وإيطاليا يقال عن فرنسا، حيث قامت بضغوط ومحاولات خارجية اقتصادية أخرى على منطقة الشمال الأفريقي وغربة لاكتساب مواقع اقتصادية استراتيجية جديدة في المنطقة، ذلك لأنها صاحبة تجربه سابقة أبان استعمارها لدول تلك المنطقة، ولا شك أن فرنسا لا زالت تمارس سياسة التبعية الاقتصادية إذ عملت على فتح المجال أمام العمالة المغتربة عن طريق هجرة القوة العاملة إليها.

وأما بالنسبة إلى الهجرة غير الشرعية فإنها قامت بوضع بعض القيود أمامها رغم تدفق آلاف من العمال نحوها[26].

ومن آثار تلك الهجرة الرسمية التي شجعتها فرنسا هو حدوث نقص كبير في الأيدي العاملة داخل دول القارة الأفريقية، مما أعاق استثمار الموارد الطبيعية، وبالتالي عرقلة مسيرة التطور الاقتصادي لهذه الدول.

ويوضح الجدول الآتي مدى تبعية وارتباط البلدان الأفريقية عامة ودول الساحل والصحراء خاصة مع العالم الخارجي لإبراز مدى الارتباط بين تلك الدول الأفريقية والدول الصناعية الأوروبية والأمريكية من خلال التجارة الخارجية.

جدول (10)

يوضح اتجاه صادرات الدول الأفريقية النامية عموماً ودول التجمع خصوصاً مع دول العالم للعقدين الآخرين

اتجاه الصادرات	عقد الثمانينات		عقد التسعينات	
	بالمليون دولار	%	بالمليون دولار	%
الجماعة الاقتصادية الأوروبية	2720	45,9	4188	45,8
منطقة التجارة الحرة	1228	20,7	1678	18,4
المملكة المتحدة	2006	17	1252	13,7
الولايات المتحدة الأمريكية وكندا	514	7,8	411	7,8
دول التخطيط المركزي	366	6,2	599	6,6
اليابان	104	1,8	317	3,5
استراليا	27	0,5	27	0,3
أسّيا	275	4,6	332	3,6
أمريكا اللاتينية	39	0,7	51	0,6
أفريقيا	375	6,3	590	6,4
بقية العالم	282	4,6	643	7

المصدر: محمد عبد الغني السعودي: أفريقيا دراسة إقليمية، مرجع سابق، ص17.

يتضح فوق ما تقدم ن التجارة الأفريقية الخارجية مع تلك الدول أكبر مما هي مع بعضها البعض، إذ بلغت صادرات الدول الأفريقية حوالي (2720) مليون دولار في المتوسط في الثمانينيات ونحو (4188) مليون

دولار في المتوسط في عقد التسعينيات مع الجماعة الاقتصادية الأوربية، وهو ما يشكل نسبة (45%) من مجموع صادرات القارة.

أما بالنسبة إلى منطقة التجارة الحرة، فقد بلغت الصادرات الأفريقية إليها حوالي (1228) مليون دولار في المتوسط في عقد الثمانينات، ونحو (1678) مليون دولار في عقد التسعينات ما نسبته (20,7%) و(18,4%) على التوالي.

أما المملكة المتحدة فقد بلغ نصيبها من صادرات الدول الأفريقية حوالي (2006) مليون دولار، أي بنسبة مئوية حوالي (17%) من جملة الصادرات الأفريقية.

هذا بالنسبة إلى التبادل التجاري الخارجي بين دول العالم الأفريقي مع دول العالم الخارجي.

ولكن لو نظرنا إلى التبادل التجاري الداخلي بين الدول الأفريقية بعضها مع بعض لوجدناه يمثل نسبة (6,3%) من مجموع الصادرات الأفريقية، ومهما كان هذا التبادل قليلاً فإنه يخدم الدول الحبيسة(*).

من دول الساحل والصحراء التي لا تطل بجبهة بحرية على الساحل، إذ بلغ متوسط صادرات هذه الدول الحبيسة في الشمال الأفريقي إلى الدول الأفريقية الأخرى حوالي (1003) مليون دولار، وبالنسبة لوارداتها فقد بلغت حوالي (88,3) مليون دولار في المتوسط.

ونستنتج مما مر ذكره، أن تجارة الدول الأفريقية مع الخارج هي أكبر من بعضها البعض، الأمر الذي يتطلب التوسع في إنتاج الموارد الأولية «الزراعية والحيوانية والتعدينية» وخلق نوع من التخصص بين تلك الدول

(*) الحبيسة: مصطلح جغرافي سياسي يعني الدول الداخلية التي لا تطل بجبهة بحرية.

لكي يترتب على ذلك ارتفاع في أسعار تلك المنتجات، وبالتالي خلق قوة اقتصادية تعمل على تدعيم التكامل الاندماجي الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء.

3 ـ السوق:

يعد السّوق من العوامل المؤثرة في مستقبل أي إقليم فالسّوق يعتمد أساساً على عاملين أولهما حجم السكان ومقدرتهم الشرائية وثانيهما كمية الإنتاج وجودته فكلما كان السّوق كبيراً كماً ونوعاً كلما ازداد الإنتاج.

فلو انكمش حجم السوق هبط الإنتاج كما يشجع حجم السوق والأسّعار المجزية فيه قيام الإنتاج.

إن سعر أي سلعة متوقف على الطلب والعرض، فأحياناً يكون الطلب كبيراً على السلعة، مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها ويشجع على إنتاجها في مكان آخر، وهذا الإنتاج ليس قاصراً على الأسواق المحلية فقط بل يتعداها أحياناً إلى خارج حدود الإقليم.

ويبدو ذلك واضحاً في زيادة الطلب على بعض المواد الأولية التي تنتجها معظم أقاليم التجمع لزيادة الطلب عليها من قبل الدول الصناعية الغربية، حيث أصبحت هذه الأقاليم متخصصة في إنتاج المواد الأولية التي تحتاج إليها الدول الصناعية الكبرى، وهذه الأقاليم بمثابة سوق لتصريف الإنتاج المصنع من الدول الصناعية، إذ أصبحت تابعة ومرتبطة بها نتيجة سياسة التبعية التي فرضتها الدول الاستعمارية على هذه الأقاليم كما مر ذكرها[27].

وعلى كل حال فإن السكان في دول التجمع أصبحوا بمثابة السوق الرئيسي لاستهلاك المنتجات الزراعية والحيوانية والمعدنية، وبالتالي يؤثر

حجم السكان هذا في نوع المحاصيل المزروعة والمنتجات الصناعية المختلفة في إقليم التجمع.

وتتركز السلع المستهلكة سريعة التلف مثل الخضر والفاكهة حول المدن الكبرى لتموينها بحاجتها اللازمة حتى تكون قريبة من السّوق أو المستهلك، والأمثلة على ذلك ما هو حول (طرابلس، أبوجا، القاهرة، الدار البيضاء، تونس، الخرطوم)[28].

4 ـ رأس المال:

يعد رأس المال من أهم العوامل المؤثرة في إمكانية قيام تكامل اندماجي اقتصادي بين أقاليم التجمع، فهو المحرك والدافع لأي نشاط إنتاجي إذ يؤثر سواء كان في صورته السّائلة أو الثابتة في المنشآت والمعدات أو شبكات الطرق ووسائل النقل اللازمة للإنتاج الزراعي والحيواني والتعديني.

وتزداد أهمية راس المال عند تعقد الحرف الإنتاجية وتعدد المطالب الإنسانية فمثلاً تتطلب صناعة النفط رأسمالٍ ضخمٍ للبحث والتنقيب عنه أو في استخراجه من الآبار، وفي نقله إلى الموانئ أو مد أنابيب نقله تحت سطح الأرض، وفي تكريره وتوزيعه.

وبما أن دولة نيجيريا فقيرة ولا تمتلك رأس المال الكافي لتغطية منشاتها البترولية، اضطرت إلى وضعها تحت سيطرة الشركات البريطانية لاستثمار ثرواتها من النفط.

أما في الإقليم الشمالي من أقاليم التجمع فقد وضع استثمار البترول في بداية الأمر تحت سيطرة الشركات الأجنبية المنتجة له، حتى تمكنت ليبيا من إنشاء الشركة الوطنية لإنتاج البترول وطرد الشركات الأجنبية منها واستثماره وطنياً[29].

ولا يمكن كذلك أن تقوم الصناعة التحويلية في أي إقليم إلا إذا توافرت رؤوس الأموال لديها وتحاول أقاليم التجمع اليوم من أن تنمي مصادر ثروتها لكي ترفع من مستوى معيشة شعوبها، وهي في هذه المحاولة تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وخبرات فينة من الدول المتقدمة وفي هذه الحالة لا بد للسياسة أن تلعب دوراً كبيراً لتوفر مثل هذه الأموال والخبرة، لأن الدول الغربية تفترض شروطها القاصية على دول التجمع في حالة إقراضها لتلك الأموال، مما يشكل عبءً كبيراً اقتصادياً من خلال الفوائد المفروضة على تلك القروض التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية المختلفة(30).

ففي الزراعة مثلاً يجب توافر رأس المال الثابت وكذلك راس المال السائل الذي يلزم شراء المعدات الزراعية للمزارع التجارية بدلاً من الأيدي العاملة وعوضاً عن المجهود البشري الذي يقلل من إنتاجية المحاصيل، إضافة إلى رأس المال اللازم لشراء البذور والسلالات الجيدة من الفصائل النباتية والحيوانية، وكذلك إقامة شبكات الترع والمصارف، ورفع المياه، ومد الجسور وإقامة شبكات النقل والمواصلات في المناطق الزراعية.

هذا إلى جانب استخدام الأسمدة ومقاومة الآفات حتى ترتفع إنتاجية الأرض، وبالتالي يقل خطر فشل المحصولات الزراعية من خلال تزايد كفاءة الفلاح.

ويعمل هذا على تحسن الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفردي والقومي، وارتفاع مستوى المعيشة ولكي يتوافر رأس المال اللازم لقيام عملية التكامل الاندماجي الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء، لا بد من إطلاق حرية انتقاله بين الدول الأعضاء وإلغاء كافة التدابير والقيود التي تحول دول دخوله الحدود الإقليمية لتلك الدول أو خروجه منها بقصد تشجيع الاستثمار في جميع النواحي الاقتصادية لدول التجمع وتنشيط حركة

التجارة بين دوله وبينها والعالم الخارجي أيضاً ولا يتم ذلك إلا عن طريق إتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال في أقاليم التجمع كافة بهدف هجرة رأس المال من مناطق الوفرة إلى مناطق القلة مما يزيد من استغلال موارد جديدة زراعية وصناعة وتعدينه بالإضافة إلى زيادة كافة الخدمات الأخرى.

ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال الاتفاقات التجارية التي تمت مع الدول الأعضاء والمتعلقة بحرية انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة وسياسات الأجور والاستثمارات وتشريعات العمل والسياسات المالية والنقدية[31].

ويوضح الجدول التالي متوسط الناتج الإجمالي لأقاليم التجمع ونصيب الفرد من الناتج القومي بالدولار:

جدول (11)

يوضح متوسط الناتج القومي لكل إقليم ومتوسط نصيب الفرد ونسب كل إقليم بالنسبة لإجمالي الأقاليم لسنة 1997 (الناتج بالمليون دولار)

اسم الإقليم	متوسط الناتج القومي بالدولار	متوسط نصيب الفرد بالدولار (ألف دولار)	نسب ناتج كل إقليم بالنسبة لإجمالي الأقاليم
إقليم شمال التجمع	40,878,330	2903	%63,6
إقليم غرب التجمع	9,394,000	592	%14,68
إقليم وسط التجمع	2,066,000	235	%3,2
إقليم جنوب التجمع	8,71,4000	376,6	%13,6
إقليم شرق التجمع	2,909,500	340	%4,6
إجمالي المتوسط	63,961,830	4446,6	%100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

فتحي أبو عبانة، جغرافية أفريقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (2002)، ص78.

يتضح إذن أن متوسط الناتج القومي الإجمالي لأقاليم التجمع بلغ نحو (63,961830) مليون دولار سنة (1997)، حيث جاء إقليم شمال التجمع في المركز الأول بنحو (40878330) مليون دولار وبنسبة 63,6% من إجمالي الأقاليم، يليه في الترتيب إقليم غرب التجمع في المركز الثاني إذ بلغ إجمالي الناتج القومي نحو (9394) مليون دولار وبنسبة (14,68%) من إجمالي الأقاليم، ومن ثم يأتي إقليم جنوب التجمع في المركز الثالث الذي بلغ الناتج قيمه نحو (8714) مليون دولار وبنسبة (13,6%) من

إجمالي الأقاليم ويأتي في المرتبة الرابعة إقليم شرق التجمع، الذي بلغ الناتج القومي فيه حوالي (2909) مليون دولار وبنسبة 4,9% من إجمالي الأقاليم، أما إقليم وسط التجمع، فنجده في الترتيب الأخير حيث بلغ ناتجة القومي حوالي (2066) مليون دولار وبنسبة 3,2% من إجمالي الأقاليم.

هذا إن دل على شيء فإنما يدل على ارتفاع مستوى المعيشة بإقليم شمال التجمع وغربه وزيادة الدخل القومي، وبالتالي ارتفاع دخل الفرد الذي بلغ عند ذلك الإقليم حوالي (2903) دولاراً في السنة، ولهذا يجب تبادل رأس المال من إقليم شمال التجمع إلى غربه، إلى شرقه، إلى وسطه في حالة السيولة المالية.

لأن نقل وهجرة رأس المال أفضل وأيسر من نقل المشاريع والمعدات من إقليم إلى آخر حتى لا يتم الاقتراض من الخارج.

5 ـ النقل والمواصلات:

يعد النقل من العوامل المؤثرة في التكامل الاندماجي الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء، لأنه يعمل على نقل الأشخاص والمنتجات من مكان لآخر، وهو أمر طبيعي وجدي منذ أقدم العصور بقصد الحصول على ضروريات الحياة.

ولولا طرق النقل، لما قامت التجارة ولما تقدمت الحضارة الإنسانية، فقد كانت طرق النقل وما زالت دليلاً على تقدم الشعوب واتصالها بالعالم الخارجي، ولا يخفى الدور الذي يلعبه النقل والمواصلات بوسائله المختلفة في إقامة التكامل الاندماجي الاقتصادي الناجح بين دول الساحل والصحراء، فإنه يعمل على ربط أقاليم التكامل مع بعضها البعض ويربطها بالعالم الخارجي أيضاً، وكذلك يعمل النقل على

تجميع الأيدي العاملة وربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك[32]، كذلك يعد النقل عملية متممة للإنتاج لأنه يخلق المنفعة المكانية للسّلعة بنقلها من المناطق التي تتوافر فيها إلى المناطق التي تقل فيها ويجعلها في متناول المستهلك.

وبهذا يصبح الإنتاج عديماً أو محدود القيمة إذ لم تتوافر سُبل نقله من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، فمثلاً إنتاج الفوسفات بإقليم شمال التجمع يصبح عديم الفائدة إذ، لم تتوافر وسائل نقله اللازمة إلى مناطق استثماره وما قيل عنه يقال عن النفط والغاز الطبيعي وزيت الزيتون بإقليم شمال التجمع. إن النقل يساعد على تخصص كل إقليم أو كل منطقة في إنتاج أحسن ما يجود فيها من أنواع الغلات والمنتوجات الحيوانية والنباتية والتعدينية، وهو أمر حيوي في التجارة العالمية نظراً لاتباع سياسة الحصار الاقتصادي والتبعية التي تستخدم من قبل الحكومات الرأس مالية الغربية للضغط على الحكومات والشعوب، والواقع أن وسائل النقل والمواصلات هي أشبه بالشرايين التي تمد جسم دول الساحل والصحراء بأسباب الحياة[33].

لقد اعتمدت تلك الدول في الماضي على الطرق الصحراوية والمسالك الجبلية والمجاري المائية في نقل تجارتها من مكان إلى آخر، ومن الداخل إلى الساحل حيث استخدمت الجمال في الصحراء، والأبقار والدواب الأخرى في السّفانا والقوارب في المجاري المائية.

وبقيت هذه الوسائل بدائية تستخدم حتى العصر الحديث، ولم تطوّر الدول الاستعمارية طرق النقل داخل دول التجمع إلا فيما يتعلق بنقل ثرواتها المعدنية والمحاصيل النباتية إلى خارج القارة الأفريقية، وقد قامت بعض الدول داخل إقليم التجمع بإنشاء شبكة حديثة من طرق النقل والمواصلات بعد نيل استقلالها وإقامة الحكومات الوطنية فيها[34]، وهذا

ينطبق على طرق النقل في شمال وغرب وشرق إقليم التجمع، ولكي تعمل دول الساحل والصحراء على تقوية روابطها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لا بد أن تربط مختلف أقاليمها السكانية والإنتاجية بشبكة حديثة من المواصلات لتحقيق التماسك الداخلي بين دولها من خلال إعطاء الأفراد حرية التملك والإقامة على ضوء ما يحدث اليوم بين دول الاتحاد الأوروبي.

لأن مثل هذه الحركة السكانية تساعد على نوع من التكامل بين مشروعات التنمية الزراعية والتعدينية والصناعية، بالإضافة إلى إخراج بعض المناطق الصحراوية من عزلتها التي فرضت عليها بسبب صعوبة الظروف الجغرافية وإعطائها المرونة الكافية لتصدير منتجاتها الاقتصادية خارج حدودها.

لذلك فإن إقامة طرق مواصلات حديثة يعد أمراً حيوياً لا مناص عنه لقيام التكامل الاندماجي الاقتصادي بين دول التجمع.

ولا يتم ذلك إلا عن طريق تنسيق استراتيجيات النقل بين دول السّاحل والصحراء[35].

هذا ويمكن توضيح شبكة النقل بدول الساحل والصحراء كما يأتي:

أ ـ النقل على الطرق البرية:

يعد النقل على الطرق البرية بعد اختراع السيارة واستخدامها لمختلف الأغراض منذ مطلع القرن العشرين من أفضل الوسائل للنقل بالنسبة للمسافات القصيرة.

ذلك لأنها الوسيلة التي ساعدت على تقريب المسافات وتقصير الطرق والربط بين الأقاليم المنتجة والأقاليم، المستهلكة، وذلك لما تمتاز

به من المرونة والسرعة والرخص ومن هذا يعتبر النقل البري بالسيارات أنسب أنواع النقل للمسافات القصيرة والمتوسطة لقلة التكاليف.

ويمكن تقسيم الطرق البرية بإقليم التجمع إلى قسمين طرق تحت الإنشاء وأنجز منها القدر اليسير، وطرق أخرى قائمة فعلاً.

أما الطرق المزمع إنشاؤها أو بمعنى آخر تحت الإنشاء فهي:

1 ـ الطريق العرضي الجنوبي الذي يمتد من ساحل المحيط الهندي إلى الداخل ماراً بأفريقيا الوسطى إلى لاجوسّ في نيجيريا بطول يقدر بحوالي (4200كم) أنجز منه (400كم)[36].

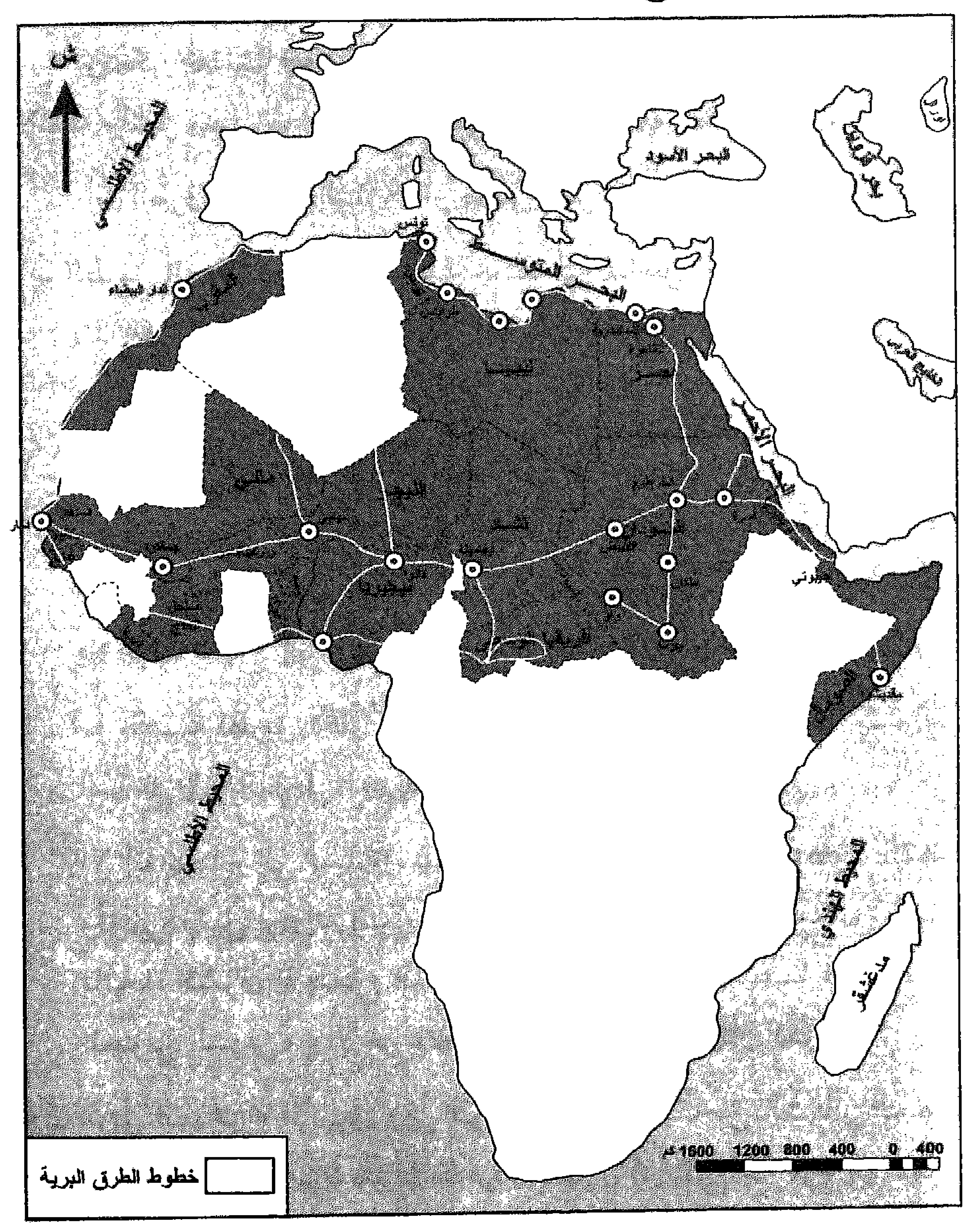
2 ـ أما الطريق الذي يمتد من القاهرة في الشمال وباتجاه الجنوب ماراً بالسّودان حتى أديس أبابا، فيعتبر من الطرق المعبدة التي تنساب في حركة المرور طيلة أيام السنة، باستثناء الجزء الجنوبي داخل السّودان فلا يزال يحتاج إلى جهود ورأس مال كبير لارتفاع تكاليف الإنشاء.

3 ـ أما بالنسبة لطريق دكار انجامينا السّريع فهو طريق قائم فعلاً يمتد من السّاحل إلى الداخل، خريطة رقم (11).

الا أنه يحتاج إلى صيانة مستمرة حتى يصبح صالحاً لكل فصول ألسنة، وتعتبر أفضل أجزائه السريعة هي تلك الأجزاء الممتدة شمال نيجيريا باتجاه الشرق إذ يتفرع هذا الطريق إلى فرعين أحدهما في الاتجاه الجنوبي الشرقي، والآخر باتجاه الشرق حتى يصل إلى السّودان.

4 ـ طريق الصحراء الكبرى وهو طريق يمتد من السّاحل الشمالي لمنطقة الدراسة ويتجه جنوباً عبر الصحراء الكبرى إذ يتفرع منه فرع إلى بماكو عاصمة مالي، ثم تخرج منه طريق إلى نيامي في النيجر، ومنها يمتد جنوباً إلى نيجيريا حتى يصل إلى الاجوس على الساحل الجنوبي لمنطقة الدراسة.

خريطة رقم (11)
توزيع الطرق البرية لمنطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: محمد رياض وكوثر عبد الرسول، أفريقيا دراسة للمقومات الفارة، مرجع سابق، ص 356.

5 ـ طريق لاجوس نواكشط وهي الطريق التي تربط النطاق الساحلي الغربي والجنوبي من منطقة الدراسة، إذ تمتد شبكة من الطرق باتجاه الجنوب من نيجيريا عند إقليم السّفانا، ومن ثم تتجه غرباً، حيث تعترض طريقها مجارٍ مائية سريعة الجريان مرتبطة بفصل الأمطار، مما يؤدي إلى ضرورة تجنب الطريق للمنطقة الساحلية المطيرة.

ونتيجة لذلك تم إنشاء طريق بين لاجوس وأكرا، ومن ثم تتجه غرباً حتى السنغال.

إلا أن هذه الأجزاء الممتدة داخل السنغال لم تكتمل بعد حتى الآن(37)، هذا وما زال يجري التخطيط لأربعة طرق رئيسية تربط أجزاء الإقليم فمنها ما قد أنجز فعلاً والمتمثل في:

- الطريق الذي يربط أكرا بأنجامينا شمالاً، ثم يتجه شرقاً إلى أرتيريا عند ساحل البحر الأحمر ماراً بوسط السّودان وعابراً النيل إلى الجنوب من الخرطوم.
- الطريق الثاني وهو طريق يربط طرابلس واندهوك عاصمة (ناميبيا) ماراً بتشاد وأفريقيا الوسطى.
- الطريق الثالث وهو في شمال منطقة الدراسة والذي يمتد من القاهرة فالإسكندرية ماراً ببنغازي وسرت إلى طرابلس ومنها إلى تونس، حيث يتجه غرباً إلى الرباط مع وجود اتصال فرعي إلى الداخل، ومن الرباط يتجه جنوباً إلى نواكشوط وعندها يرتبط مع الطريق الممتد إلى لاجوس على الساحل الجنوبي لمنطقة الدراسة.

ب ـ النقل بالطرق الحديدية:

يعد النقل بالسّكك الحديدية أقل تكلفة من وسائل النقل الاخرى، لذلك فإن التوسع في مد السكك الحديدية أمر ضروري سّواء للربط

الداخلي بين أجزاء الإقليم الواحد أو بين أقاليم التجمع، من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية ودفع مسيرة التكامل الاندماجي الاقتصادي إلى الأمام.

وفي الوقت الذي تتسع فيه مساحات دول الإقليم وأبعادها المتنامية نجدها فقيرة جداً بهذا النوع من المواصلات التي تعتبر ضرورية جداً لربط أجزائه المتناثرة.

وبالرغم من ذلك، فإن هناك بعض الدول تمتلك شبكات محلية تخدم عدداً محدوداً من الأقاليم.

ويمكن تقسيم الأقاليم المستفيدة من خدمات السكك الحديدية إلى ثلاثة أقاليم(38).

1 ـ النقل بالسكك الحديدية في شمال التجمع:

تعد السكك الحديدية في شمال التجمع إرثاً ناله الإقليم عن الاستعمار الفرنسي(39)، حيث ينطلق خط حديدي من ساحل المحيط الأطلسي في الدار البيضاء ويتجه شرقاً موازياً لساحل البحر المتوسط حتى مدينة سفاقصّ بطول يقدر بنحو (1470كم)، ويسير هذا الخط بمحاذاة ساحل المحيط الأطلسي منتهياً بحافة الصحراء الشمالية.

أما في أقصى شمال شرق الإقليم فنجد الدلتا المصرية والتي تتمتع بشبكة حديدية حيث يبدأ الخط الأول من موانئ بور سعيد ودمياط والإسكندرية وينتهي عند القاهرة، والثاني ينطلق من الإسكندرية ويتجه غرباً بجوار السّاحل، وخط ثالث ينطلق من القاهرة إلى الداخل وينتهي عند أسوان.

2 ـ النقل بالسكك الحديدية في شرق إقليم التجمع:

يعد نظام النقل بالسودان مستقلاً لا يرتبط بأنظمة النقل في الدول

المجاورة فالسّكك الحديدية التي يبلغ طولها (5169كم) لا ترتبط بخطوط الدول المجاورة وهي شبكة مستقلة تخدم مناطق السّودان الداخلية[40].

أما الحال في جيبوتي فإن خطوطها الحديدية تنقل تجارة أرتيريا حيث يبلغ طول الخط الحديدي داخل أراضي جيبوتي حوالي (97كم)، إذ يبدأ من الجنوب الشرقي ويمر بعدد من المراكز العمرانية الفقيرة قبل انتهائه عند ميناء جيبوتي[41].

أما أرتيريا فأهم خطوطها الحديدية هي تلك التي تربط ميناء مصوغ في الشرق وأغرداد في الغرب مروراً بأسمره عاصمة أرتيريا، حيث بلغ طول هذا الخط(312كم)[42].

3 ـ النقل بالسكك الحديدية في غرب وجنوب الإقليم:

تعد السكك الحديدية إرثاً ناله الإقليم عن الاستعمار الفرنسي والبريطاني، وما قيل عن إقليم شرق التجمع وشماله لا يمكن أن يقال عن إقليم غرب التجمع وجنوبه، إذ أن فيه نوعاً من التكامل الاندماجي بين دول الإقليم فخطوطها الحديدية تمتد من الساحل إلى الداخل حيث إن الأقاليم الداخلية الصحراوية تعتمد في وسائل نقلها على وسائل الأقاليم الساحلية المجاورة لها[43]، لكي تصل إلى ساحل المحيط فالنيجر وتشاد تعتمد على نيجيريا، ومالي على السنغال[44].

فالخط الحديدي الذي يمتد من عاصمة مالي وينتهي في دكار عاصمة السنغال الواقعة عند المحيط الأطلسي[45]، خير دليل على هذا التكامل الاندماجي بين دول الساحل والصحراء، ومما تقدم يمكن إجمال الشبكة الحديدية بإقليم غرب التجمع كما يأتي:

- خط حديدي يبدأ من واغادوقو عاصمة بوركينا فاسو إلى ساحل العاج وبوذبولاسو ومنها يواصل طريقه إلى خارج البلاد.

- خط حديدي ثانٍ ينطلق من بماكوا ـ ثم إلى خارج البلاد، حيث ينتهي عند ميناء دكار والذي يحمل التجارة الخارجية لمالي إلى المناطق البحرية[46].

- خط حديد يربط بين ميناء لاجوس وكانو في النيجر، وبعد اكتشاف القصدير في هضبة لاجوس مد فرع إلى زاربا في شمال نيجيريا وجنوب النيجر، وعند نجاح الجيولوجيين البريطانيين في اكتشاف مناجم الفحم في التوغو، تم مد خط حديدي من كانو إلى بوردهار كورت الميناء الصناعي، حيث يمر بمنطقة الفحم في التوغو.

- خط حديدي رابع تم مده في التوغو لمسافة (25كم) يربط مناطق تكوينات الفوسفات عند الساحل.

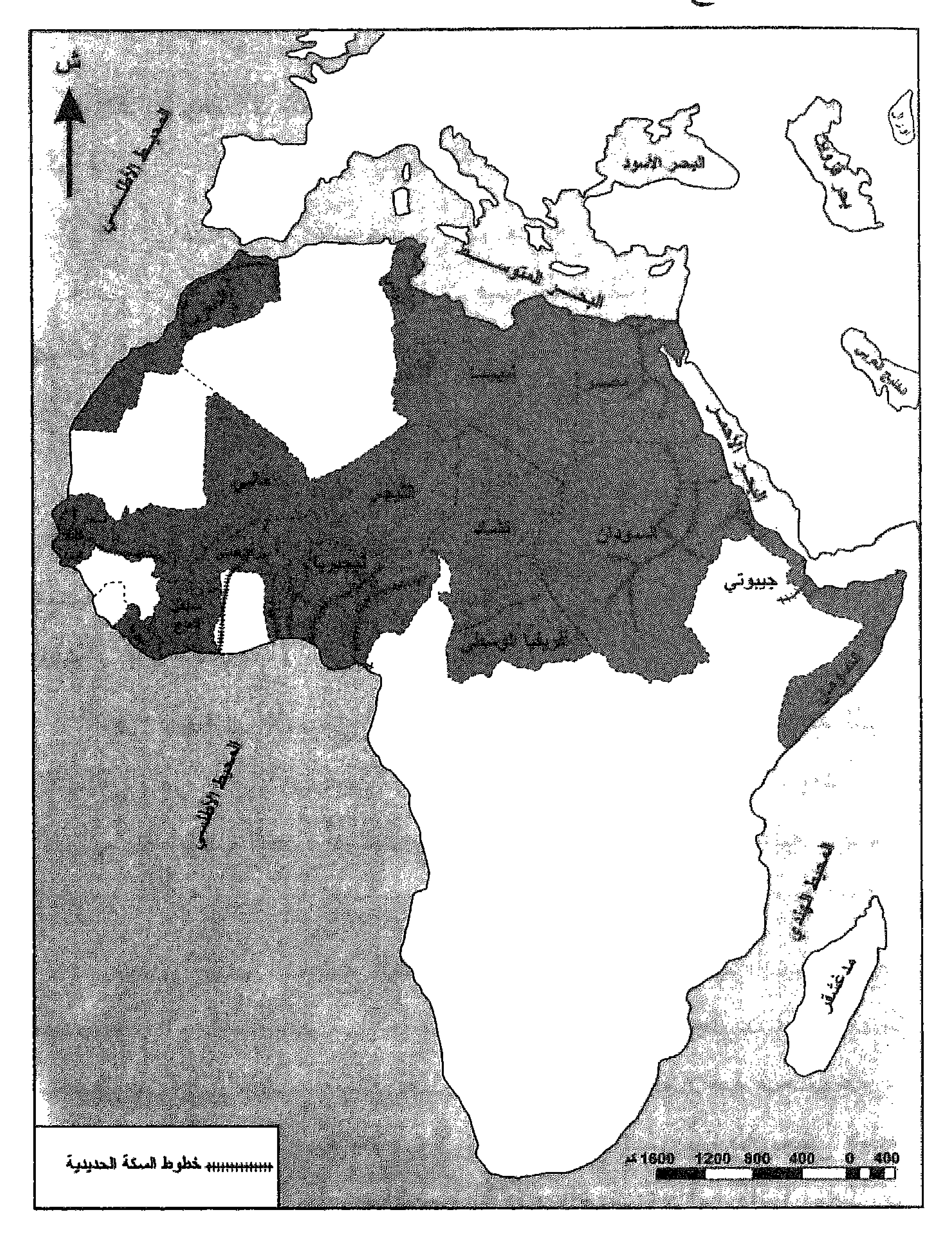
ويلاحظ مما تقدم، أن هذه الخطوط قد مدت منذ أيام الاستعمار، وكان هدفها الأول نهب موارد وخيرات البلاد، أما المناطق التي ليس بها منافع استعمارية ولا مراكز عسكرية فانها لا تعرف سككاً حديدية، خريطة رقم (12).

ج ـ النقل النهري:

يحتل النقل النهري مكانة مهمة بين وسائل النقل المختلفة حيث يمتلك الإقليم مجموعة من الأنهار الصالحة للملاحة الموسمية[47]، وهي عملية مكملة لوسائل النقل الأخرى البرية والنقل بالسكك الحديدية.

وتجري في إقليم التجمع الغربي والجنوب عدة أنهار صالحة للملاحة الموسمية أولها نهر النيجر الرئيسي الذي يبلغ طوله حوالي (4160كم)[48]، إلا أن بعض أجزائه لا تصلح للملاحة.

خريطة رقم (12)
توزيع خطوط السكة الحديدية بمنطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: محمد رياض وكوثر عبد الرسول، أفريقيا دراسة للمقومات القارة، مرجع سابق، ص 345.

ففي أجزائه العليا بين بماكو وكوكلور، وبين بماكو وكورينا بمسافة تصل نحو (347,2كم)[49]، تعتبر هذه صالحة للملاحة في شهري يوليو وأكتوبر كما أنّ أجزاءه الدنيا بين جيبا وبارو صالحة للملاحة أيضاً طول العالم تقريباً بعد أن يتحرر النهر من تأثير الشلالات التي توجد بأراضي دولة غانا.

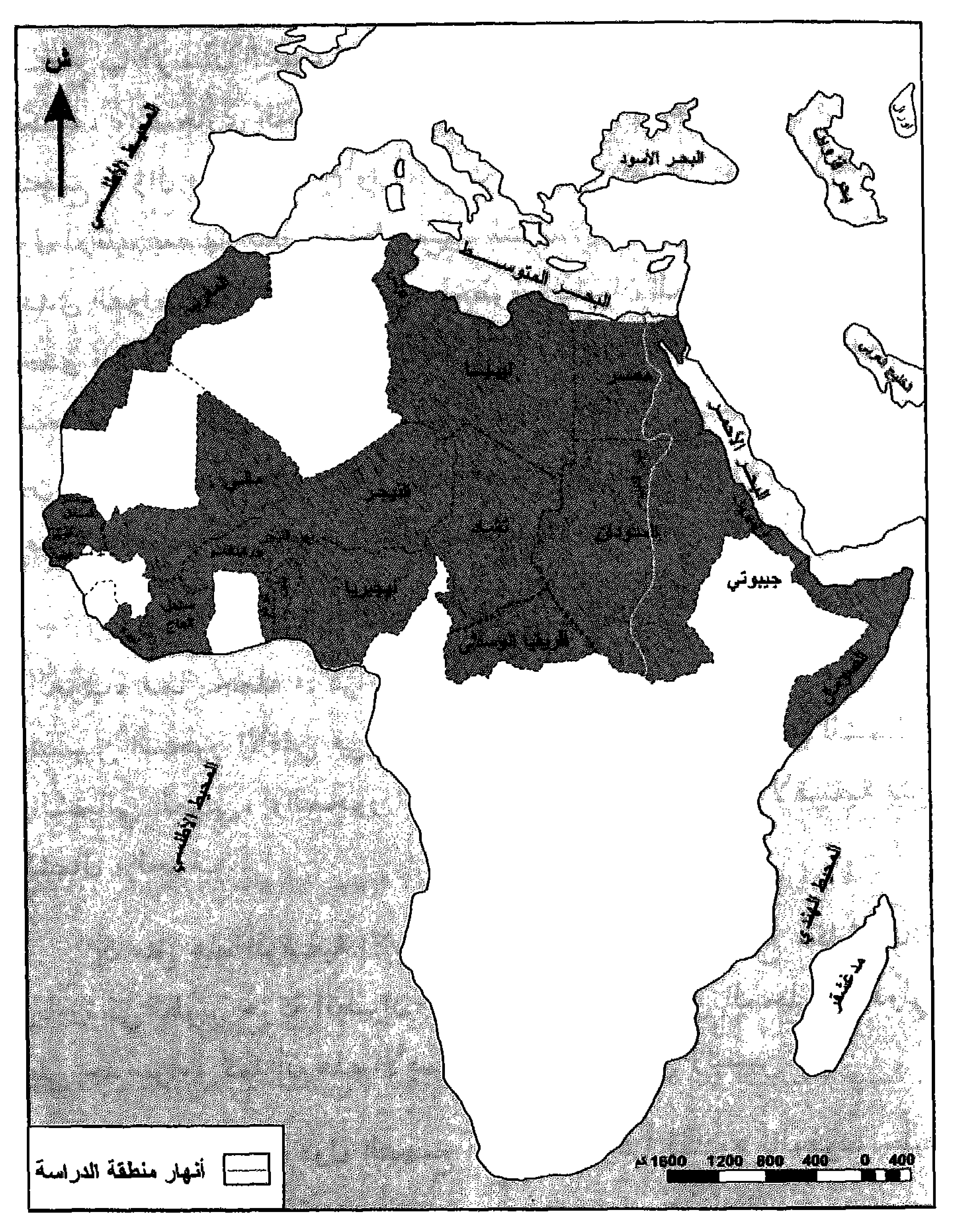
أما الرافد الشرقي لنهر النيجر فهو صالح للملاحة خلال فصول معينة من السنة، عدا السنوات التي يشتد فيها الجفاف، وعند دلتاه (النيجر) يصلح النهر للملاحة عدا الجزء الذي تعترض طريقه نباتات المنجروف والأشجار الكثيفة[50].

وبالنسبة إلى نهر غامبيا وهو أصلح أنهار غرب التجمع للملاحة، وذلك لمسافة (275 كم) من منبعه حتى مصبه في المحيط الأطلسي، حيث استفاد السنغال من خدمات هذا النهر في ظل الوحدة التي تمت بين السنغال وغامبيا بعد الاستقلال[51].

وفي الجانب الشرقي والشمال الشرقي لإقليم التجمع نجد الرافد الشمالي لنهر زائير (البانجي) الصالح للملاحة طول العام، إذ يعتبر هذا النهر بمثابة شريان الحياة لجمهورية أفريقيا الوسطى الذي تقع عليه عاصمتها بانجوي.

أما في إقليم التجمع الشمالي والشرقي، فنجد نهر النيل بروافده المتعددة، فأجزاؤه العليا صالحة للملاحة من جوبا في جنوب السودان إلى الخرطوم، وإلى الشمال من ذلك تعترض طرق الملاحة مجموعة من الشلالات تعيق عملية الملاحة، ولا تصلح داخل السودان إلا بعض أجزائه الشمالية للملاحة النهرية وخصوصاً للسّفن الصغيرة، أما داخل مصر فلا يختلف الحال بالنسبة لفرعي رشيد ودمياط[52]، حيث يصلح للملاحة في الأجزاء الشمالية منه، خريطة رقم (13).

خريطة رقم (13)
توزيع الأنهار بمنطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: إبراهيم حلمي الخوري، أطلس الوطن العربي والعالم، مرجع سابق، ص 60.

د ـ النقل الجوي:

يُعَدُّ النقل الجوي أحدث أنواع النقل وأسرعها، فهو الوسيلة التي استطاع بها الإنسان التغلب على العقبات الطبيعية كالجبال الشاهقة والغابات الكثيفة، والصحاري الجرداء والمحيطات المتسعة، والنقل الجوي في إقليم التجمع ما زال في مراحله الأولى، حيث لا توجد خطوط جوية متعددة تربط دول الإقليم بعضها البعض، فعلى سبيل المثال لا بد للمسافر من القاهرة إلى إحدى الدول الأفريقية أن يستخدم خطوط الطيران الجوية العالمية، أي إحدى المطارات الأوروبية ثم بعدها إلى إحدى دول التجمع، والعكس صحيح، وعلى هذا الأساس يجب العمل على تحسين شبكة النقل الجوي بين بلدان التجمع بعضها البعض والعالم الخارجي[53]، وذلك لأن مناخ وموقع دول السّاحل والصحراء نجدها أصلح الأجزاء للطيران طول العام.

ويشكل هذا الموقع حلقة الوصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، مما يجعله مركزاً استراتيجياً يقع على نقطة تقاطع محورين رئيسيين المحور الأفقي في الشمال ويمتد على طول الساحل الشمالي والشمالي الغربي، والمحور الرأسي ويمتد بوسط القارة الأفريقية بين الشمال والجنوب.

إن مثل هذه الوضعية الاستراتيجية تجعل لإقليم التجمع مكانة فعالة وبارزة في تطوير حركة الطيران، وذلك على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء، كما أن هذه الأهمية تنبعث من عاملين رئيسيين:

- أولهما أن بإمكان دول التجمع أن تكون مركزاً للتزود بالوقود، نظراً لغناها بالثورة النفطية.
- وثانيهما بوصفه يمتلك إمكانيات سياحية مهمة تعمل على نقل المسافرين[54] بين أجزائه.

لذلك لا بد من أن يصبح النقل الجوي من وسائل النقل الأساسية بالإقليم، سواء كان هذا النقل بين أقاليم التجمع أم بين عالم التجمع والعالم الخارجي، وقد ترتب على ذلك النشاط إنشاء العديد من المطارات التي ترتكز عليه وتتوزع منها خطوط الطيران لتربط بين مختلف دول التجمع والعالم الخارجي.

ففي الإقليم الشمالي من التجمع ساعدت خطوط الملاحة الجوية على ربط أقاليم التجمع بجسور جوية دولية، وذلك بدءاً من مطار الدار البيضاء والرباط ومطار قرطاج بتونس ومطار طرابلس العالمي وانتهاء بمطار القاهرة والإسكندرية على ساحل البحر المتوسط، هذا فضلاً عن العديد من المطارات الداخلية.

فقد قامت بعض دول الإقليم الشمالي مثلاً بإنشاء شركات الطيران الوطنية وذلك بافتتاح العديد من الخطوط تباشرها من مطاراتها الرئيسية، حيث قامت الخطوط الجوية الليبية بفتح خطوط داخلية وخارجية إضافية ترتب عليها زيادة حجم الأسطول الجوي الذي بلغ في نهاية 1993 نحو (41) طائرة[55].

لأنها تمثل همزة الوصل بين العالم الأفريقي والعالم الخارجي، وهذا يدعم عملية التكامل الاندماجي الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء.

وما قيل عن شماله لا يمكن أن يقال عن وسطه وجنوبه لأن الخطوط الرئيسية العالمية قد تجاهلت المناطق الواقعة إلى الداخل من إقليم التجمع والتي يطلق عليها بالدول الحبيسة.

وقد اقتصرت الدول الداخلية على إقامة شركات طيران وطنية داخلية تمارس رحلاتها من مطاراتها الرئيسية بدءاً من مطار نيامي بالنيجر وحتى مطار دكار بالسنغال[56].

وهناك من يرى أن تجاهل الشركات العالمية لمطارات الدول الحبيسة سوف يهدد التكامل الاندماجي الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء، وبالتالي يؤثر على مستقبل الإقليم.

إلا أن ذلك في صالح التكامل الاقتصادي لدول التجمع، ذلك لأن موقع دول الوسط يشكل عقدة الربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، خريطة رقم (14).

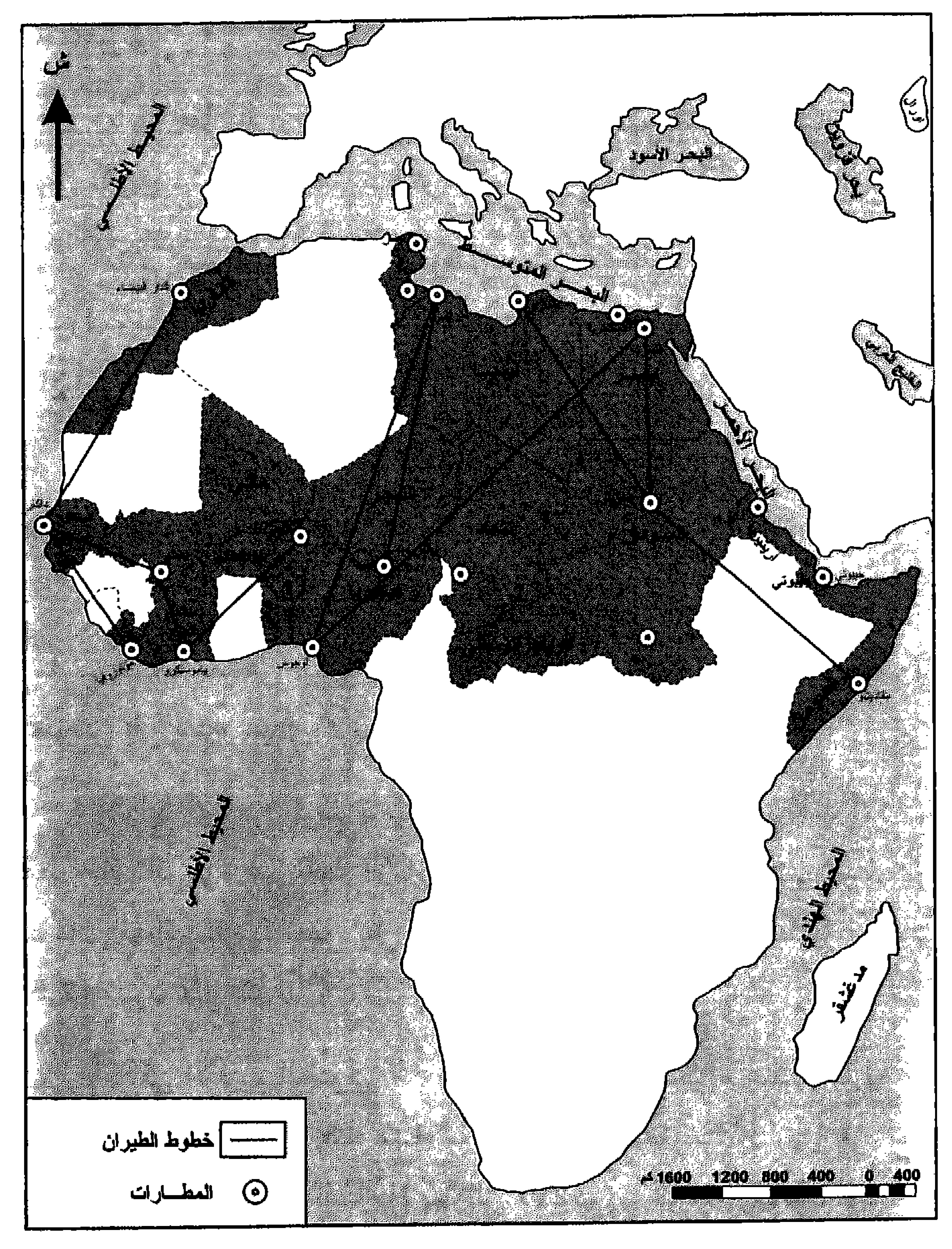
9 ـ النقل بالأنابيب:

من خلال مساحة الإقليم البالغة حوالي (13 مليون) كم2 وابتعاد الأراضي الداخلية الغنية بالموارد النفطية عن الموانئ السّاحلية، فإن ذلك يدعو إلى استخدام النقل الأنبوبي لما يمتاز به من سرعة الحركة واختصار في الوقت وكثافة في الكمية المنقولة بواسطته، إلى جانب اجتيازه العقبات الطبيعية التي يتعذر على وسائل النقل الأخرى اجتيازها مثل السبخات والمستنقعات والأراضي الجبلية الوعرة، كما يمكنها أن تعبر الأنهار والبحار[57]، والصحاري.

ومن أهم شبكات الأنابيب بدول الساحل والصحراء تلك التي تربط المناطق الصحراوية الداخلية بالجماهيرية بموانئ التصدير عند الساحل، أهمها الخط الأنبوبي الذي يربط حقل زلطن بميناء سرت لمسافة تصل إلى (141كم) وبقدرة إنتاجيه تصل إلى (36%) من إنتاج الجماهيرية من البترول.

والخط الثاني هو الذي يربط حقل الجبل الواقع جنوب حقل زلطن الذي تم ربطه بالخط نفسه المتجه إلى ميناء سرت وبقدرة إنتاجية (15%) من إنتاج الجماهيرية.

خريطة رقم (14)
توزيع خطوط الطيران والمطارات الرئيسة لمنطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: محمد رياض وكوثر عبد الرسول أفريقيا دراسة للمقومات القارة، مرجع سابق، ص 360.

أما حقل الواحة والظهرة الواقعان في الجنوب من زلطن فقد مد منهما خط أنبوبي إلى ميناء سرت وبقدرة إنتاجية تصل إلى (10%) من إنتاج الجماهيرية.

ويأتي حقل الرقوبة في المركز الخامس، إذ تم مد أنبوب منه إلى خط زلطن البريقة.

أما في مصر فإن أهم الخطوط النفطية هي تلك التي تمتد فيها لنقل البترول ومنتجاته بين المدن ومن أشهرها خط يربط السّويسّ مطرد وطوله (130كم) وبقدرة إنتاجية تصل إلى (10000) طن يومياً.

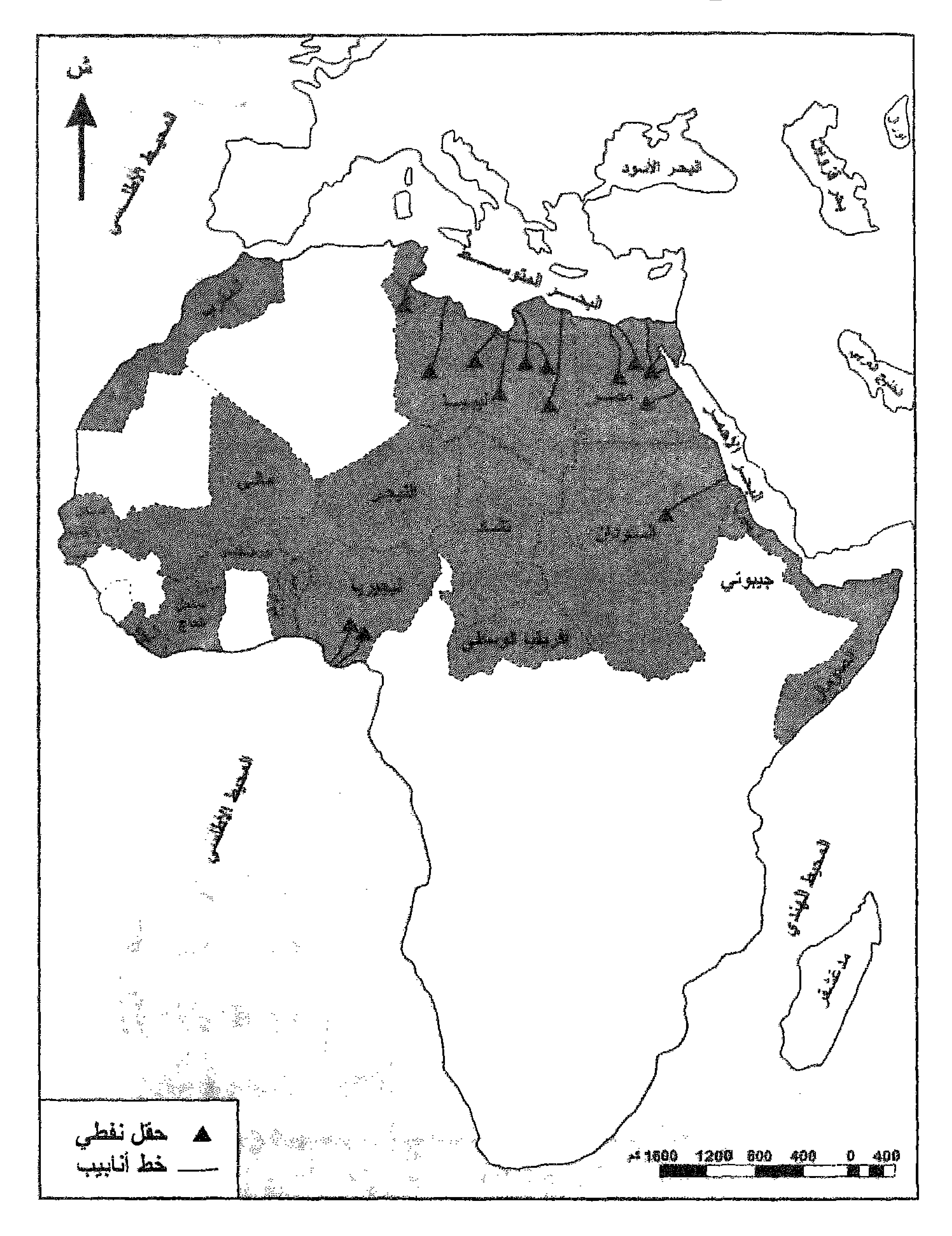
والخط الثاني هو الذي يربط مطرد حلوان بقدرة إنتاجية تصل إلى حوالي مليون طن سّنوياً.

والثالث ينقل المزوط الذي يربط الإسكندرية القاهرة وكفر الزيات، كما تم إنشاء خط من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط، ويبدأ من جنوب السّويس إلى ميناء سيدي كريم غرب الإسكندرية ماراً بالجيزة.

والرابع فهو من كريم سعيد إلى أسيوط، أما في السودان فقد تم ضخ نفط حقل الوحدة عبر خط الأنابيب البالغ طوله (1600كم) إلى ميناء بور سودان بقدرة إنتاجية تصل إلى حوالي (450 ألف برميل) وبطاقة إجمالية (2,5) مليون طن سّنوياً[58].

أما في الإقليم الجنوبي من دول الساحل والصحراء عند نيجيريا فقد تم ربط منطقة الساحل عند ميناء بوتي بمركز للفعليات النفطية في بورد هاركورت التي تبعد عن الساحل بحوالي (21كم)، خريطة رقم (15).

خريطة رقم (15)
توزيع الحقول النفطية والأنابيب لمنطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (   ).

هـ ـ الاتصالات السّلكية واللاسلكية:

تعد الاتصالات السلكية واللاسلكية ركناً مهماً وأساسياً في دعم التكامل الاندماجي الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء والعالم الخارجي، لما لها من أهمية في دعم التبادل المعرفي، وبالتالي التبادل التجاري الذي يترتب عليه اتساع السوق وحرية انتقال رؤوس الأموال والأفراد ويوضح الجدول رقم (12) معدلات الاتصال المعرفي لدول الساحل والصحراء لسنة 2000 على الشكل الآتي: ـ

جدول (12)

يوضح معدلات الاتصال المعرفي لدول الساحل والصحراء لسنة 2000

اسم الإقليم	معدل معرفة القراءة والكتابة	نسبة القيد الإجمالي بالتعليم	أجهزة الهاتف لكل ألف شخص	المشتركين في خدمة الهاتف الجوال	أجهزة الإذاعة المرئية لكل ألف شخص	الحاسوب الشخصي لكل ألف شخص	هواتف استقبال الشبكة العالمية للمعلومات
إقليم شمال التجمع	76,6	79,3	75	2,66	156	8	0,013
إقليم غرب التجمع	39,0	42,3	30,3	3,3	68,3	5,6	0,03
إقليم وسط التجمع	28,6	23,7	2,5	-	11,2	0,5	0,005
إقليم شرق التجمع	48,4	20,5	6,5	-	57	0,5	0,0025
إقليم جنوب التجمع	48,3	36,4	1	35,6	0,6	2,8	0,008

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

المركز الأفريقي، نشرة إخبارية صدر من المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، طرابلس، ليبيا، العدد الثالث، يونيو 2001، ص28، 29.

يأتي إقليم شمال التجمع في المركز الأول من حيث الاتصالات المعرفة، إذ بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين السكان نحو (76,6) لكل ألف شخص، وبلغت نسبة القيد الإجمالي للتعليم نحو (79,3) لكل ألف شخص، وبلغ عدد الخطوط الهاتفية حوالي (75) خط لكل ألف شخص ونحو (2,6) خط هاتف محمول لكل ألف شخص.

ويرجع ذلك إلى زيادة حجم التعامل بينه وبين العالم الخارجي ويليه في الترتيب إقليم غرب التجمع الذي بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة فيه نحو (39) لكل ألف شخص، وبلغت نسبة القيد الإجمالي بالتعليم نحو (42,3) لكل ألف شخص، وحوالي (30,3) خط هاتف أرضي لكل ألف شخص ونحو (3,3) خط هاتف محمول لكل ألف شخص، وبالنسبة إلى بقية أقاليم التجمع الثلاثة الأخرى (انظر الجدول السالف).

وهكذا يتضح من الجدول انخفاض كبير في الخدمات المعرفية بأقاليم التجمع، وهذا يرجع إلى سببين: أولهما انخفاض مستوى المعيشة والثاني التبعية الاقتصادية والثقافية للاستعمار الذي ظل جاثماً على صدر الدول الأفريقية طيلة النصف الأول من القرن العشرين.

6 ـ الوضع السياسي:

يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل البارزة والمؤثرة في التكامل الاندماجي الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء، ولا عجب أن تكون الصعوبات التي قد تواجه التكامل الاندماجي الاقتصادي صعوبات سياسية في المقام الأول والأخير، وعلى رأسها التبعية السياسية للدول الغربية، ومن ثم فإن التكامل الاندماجي الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء يلزمه التنسيق السياسي (التخطيط الرشيد) على المستوى المحلي والدولي وإدماج بعض المؤسسات السياسية في دول الساحل والصحراء لكي يحقق

تكاملاً اندماجياً سياسياً يتبعه تكامل اقتصادي ويلزم تلك المؤسسات السياسية الملائمة والقادرة على بذل الجهد اللازم لتحقيق هذا الهدف.

ولا يمكن وجود هذه المؤسسات السياسية دون أن يقابل ذلك تقبل عام من قبل دول التجمع لفكرة التكامل السياسي وأهميته ومن أهم أهداف التكامل الاندماجي بين دول الساحل والصحراء العمل على تنسيق السياسيات الاقتصادية بين دوله وذلك بإقامة تجمع إقليمي موحد سياسياً واقتصادياً، يعمل على تحقيق وحدته السياسية وتذليل مشاكلها[59]، والتي من أهمها مشكلة جنوب السودان التي قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير السودان، ومشكلة الحرب الأهلية بالصومال التي عقبت الانقلاب العسكري على رئيس الصومال الذي فرَّ خارج البلاد وترك المنطقة في حروب طاحنة ذات أبعاد متعددة أولها انهيار سلطة الدولة، وثانيها سيطرة العصابات على الصراع المسلح داخل البلاد، وكذلك مشكلة الصحراء الغربية وهي منطقة صحراوية تشترك في حدودها المملكة المغربية والجزائر وموريتانيا، وقد قامت بها الجبهة الشعبية لتحريرها، حيث أعلنت سيطرتها على البلاد تحت اسم الجمهورية الإسلامية الصحراوية.

وكذلك الخلاف الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا، وبين، وأرتيريا وأثيوبيا، والحرب الأهلية النيجيرية ومشكلة الإيدز التي توشك أن تفتك بالقوة العاملة الأفريقية والخلاف الحدودي بين السنغال وغينيا بيساوا[60].

إن قيام تكامل اندماجي سياسي بين دول الساحل والصحراء لا يمكن أن يتحقق بدون إحداث توافق دائم ومستمر في تقارب السياسات ووجهات النظر الداخلية والخارجية بين القادة والرؤساء.

هوامش الفصل الثاني

(1) علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2003، ص97.

(2) محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبد الحكيم، مرجع سابق، ص32.

(3) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار النهضة العربية بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ص299 ـ 329.

(4) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية إفريقية، دراسة إقليمية للقارة مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ط2، 2002، ص198 ـ 219 ـ 356.

(5) محمد عبد الغني سعودي، أفريقيا في شخصية القارة شخصية الأقاليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2002، ص532 ـ 533.

(6) فاروق عبد الجواد شريف وآخرون، الموسوعة الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية القاهرة، المجلد الأول، 1997، ص177، 178.

(7) فاروق عبد الجواد شريف وآخرون، الموسوعة الأفريقية، المرجع نفسه، ص179.

(8) إبراهيم علي الحوري، أطلس الوطن العربي والعالم، دار الشرق العربي سوريا، الطبعة الأولى، 2003، ص15 ـ 16.

(9) علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا الاقتصادية، دار الفكر العربي، مرجع سابق، ص30.

(10) أمال إسماعيل شاور وآخرون، أفريقيا المعاصرة، دار الثقافة، القاهرة، بدون طبعة، 2001، ص243.

(11) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية أفريقيا، مرجع سابق، ص241.

(12) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية أفريقيا، المرجع نفسه، ص198.

(13) علاء الدين علي محمد علي، مشكلة السكان وأثرها على التنمية الاقتصادية في

نيجيريا، رسالة ماجستير في الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، غير منشورة، 1980، ص34.
(14) محمد عبد الرحمن محمود المنهاوي، جغرافية الإنتاج الرعوي، ومشكلاتها في الصومال، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، غير منشورة، بدون تاريخ، ص128.
(15) آمال إسماعيل الشاور وآخرون، أفريقيا المعاصرة، مرجع سابق، ص243.
(16) عيسى أمين محمد جليل، جيبوتي، دراسات في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير في الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، غير منشورة، 1987، ص173.
(17) الهادي أبو لقمة، الأطلس التعليمي، اللجنة الشعبية العامة للتعليم، طرابلس، 1985، ص19.
(18) ظاهر جاسم محمد، العلاقات الليبية الأفريقية، مجلة الدعوة الإسلامية، كلية الدعوة الإسلامية، العدد العشرون، 2003، ص152 ـ 153.
(19) محمد عبد الغني سّعودي، أفريقيا في شخصية القارة شخصية الأقاليم، مرجع سابق، ص53.
(20) محمد عبد الغني سعودي، أفريقيا في شخصية القارة شخصية الأقاليم، المرجع نفسه، ص53.
(21) محمد عبد الرحمن محمود المنهاوي، جغرافية الإنتاج الرعوي ومشكلاته في الصومال، مرجع سابق، ص245.
(22) ساسي عبد الخالق واصل، إمكانات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي تونس الجزائر المغرب، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، غير منشورة، 1993، ص69.
(23) علي الحوات، تنمية الموارد البشرية في أفريقيا، المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، طرابلس، ليبيا، 2004، ص12.
(24) ساسي عبد الخالق واصل، إمكانات التكامل الاقتصادي، مرجع سابق، ص70.
(25) محمد عبد الغني سعودي، الاقتصادي الأفريقي، مرجع سابق، ص262 ـ 236 ـ 264 ـ 248.
(26) محمد عبد الغني سعودي، الاقتصاد الأفريقي، المرجع نفسه، ص350.
(27) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية أفريقيا دراسة إقليمية للقارة مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، مرجع سابق، ص60.
(28) فليجة أحمد نجم الدين، أفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شمال الجامعة الإسكندرية، بدون طبعة، وبدون تاريخ، ص272.
(29) فليجة أحمد نجم الدين، أفريقيا دراسة عامة وإقليمية، المرجع نفسه، ص60.
(30) السيد المغربي السيد، التحليل الاقتصادي والتوزيع الرياضي الأمثل لمفهوم

التكامل الغذائي بين مصر والسودان، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، بدون تاريخ، ص115.
(31) فليجة أحمد نجم الدين، أفريقيا، مرجع سابق، ص279.
(32) آمال إسماعيل شاور وآخرون، أفريقيا المعاصرة، مرجع سابق، ص388.
(33) آمال إسماعيل شاور وآخرون، أفريقيا المعاصرة، المرجع نفسه، ص389.
(34) محمد عبد الغني سعودي، أفريقيا شخصية القارة شخصية الأقاليم، مرجع سابق، ص390.
(35) آمال إسماعيل شاور وآخرون، مرجع سابق، ص389.
(36) محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص240.
(37) فليجة أحمد نجم الدين، أفريقيا، مرجع سابق، ص285.
(38) وليد نبيل علي محمد إبراهيم، الدول الحبيسة في غرب أفريقيا، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير في الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 2003، ص54.
(39) فليجة أحمد نجم الدين، أفريقيا، مرجع سابق، ص285.
(40) عبد الملك عودة وآخرون، جيبوتي دراسة مسحية شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية، بدون طبعة، وبدون تاريخ، ص21.
(41) عبد الملك عودة وآخرون، أرتيريا، دراسة مسحية شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1996، ص23.
(42) وليد نبيل علي محمد إبراهيم، الدول الحبيسة في غرب أفريقيا، دراسة في الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص65.
(43) مها محمود صالح، تشاد، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2003، ص65.
(44) إحميدة امحمد السنوسي، الاتحاد المغاربي، دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية، دار المطبوعات والنشر، جامعة الفاتح، الطبعة الأولى، 1999، ص518.
(45) آمال إسماعيل شاور وآخرون، أفريقيا المعاصرة، مرجع سابق، ص385.
(46) وليد نبيل علي محمد إبراهيم، الدول الحبيسة، مرجع سابق، ص54.
(47) آمال إسماعيل وآخرون، أفريقيا المعاصرة، مرجع سابق، ص385 ـ 386.
(48) مها محمود صالح، تشاد، دراسة في الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص65.
(49) آمال إسماعيل وآخرون، أفريقيا المعاصرة، مرجع سابق، ص387.
(50) آمال إسماعيل وآخرون، أفريقيا المعاصرة، المرجع نفسه، ص386.
(51) آمال إسماعيل وآخرون، أفريقيا المعاصرة، المرجع نفسه، ص403.
(52) إحميدة امحمد السنوسي، الاتحاد المغاربي، مرجع سابق، ص336.
(53) آمال إسماعيل وآخرون، أفريقيا المعاصرة، مرجع سابق، ص401 ـ 402.

(54) محمد صبحي عبد الحكيم، الوطن العربي، أرضه سكانه موارده، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، بدون طبعة، وبدون تاريخ، ص665 ـ 664.

(55) الهادي أبو لقمة، في الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، درا الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سّرت ليبيا، الطبعة الأولى، 1995، ص529.

(56) وليد نبيل علي محمد إبراهيم، الدول الحبيسة، مرجع سابق، ص54 ـ 65 ـ 75.

(57) محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، بدون طبعة، 2002، ص500.

(58) محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، المرجع نفسه، ص506.

(59) محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، المرجع نفسه، ص468.

(60) مصطفى عثمان إسماعيل، ملتقى الساحل والصحراء رصد وتوثيق وتحليل لقمة تجمع دول الساحل والصحراء، دار الأصالة للصحافة والنشر والإنتاج الإعلامي، الخرطوم السّودان، الطبعة الأولى، 2002، ص37 ـ 38.

الفصل الثالث

واقع ولادة التجمع في ظل المنظمات والاتحادات الأفريقية

المنظمات الأفريقية التي سبقت تجمع دول الساحل والصحراء.

أولاً: منظمة الوحدة الأفريقية.

ثانياً: لجنة حوض بحيرة تشاد.

ثالثاً: المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

رابعاً: منظمة استثمار نهر السنغال.

خامساً: الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسّطى.

سادساً: منظمة الايجاد.

سابعاً: اتحاد المغرب العربي.

ثامناً: جماعة التنمية لجنوب أفريقيا.

تاسعاً: السّوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي كومّا.

عاشراً: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا.

الحادي عشر: المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

الثاني عشر: تجمع دول الساحل والصحراء.

1 ـ دوافع قيام التجمع.

2 ـ تأسّيس التجمع.

3 ـ أهداف ومبادئ قيام التجمع.

4 ـ العضوية لتجمع دول الساحل والصحراء.

5 ـ الهيكل التنظيمي لتجمع دول الساحل والصحراء.

6 ـ نظرة تقويمية عامة لمّسيرة التجمع.

المنظمات الأفريقية التي سبقت تجمع دول الساحل والصحراء

تعرضت القارة الأفريقية منذ القرن الخامس عشر للعديد من الحركات الاستعمارية، التي استهدفت موارد وخيرات القارة الأفريقية، إذ زادت أطماع الاستعمار الأوربي منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وما أن جاءت الحرب العالمية الأولى حتى أصبحت القارة الأفريقية مجزأة بين الدول الاستعمارية.

وفي ظل هذه الأجواء المضطربة تعالت الصرخات الأفريقية المنادية بالتحرر من الاستعمار الغاشم، حيث عقدت العديد من المؤتمرات التي تنادي بالوحدة[1].

ففي عام 1900 عقد أول مؤتمر للمثقفين ورجال الدين الأفارقة في لندن، وعقد المؤتمر الثاني للجامعة الأفريقية عام 1919 في باريس، تبعه المؤتمر الثالث للجامعة عام 1921 في بروكسل وباريس، وفي عام 1927 عقد المؤتمر الخامس للجامعة الأفريقية بنيورك، وتبعه مؤتمر أكرا عام 1958 ومؤتمر أديس أبابا عام 1960، ثم بعد ذلك عقدت الدار البيضاء مؤتمر، عام 1961، ومؤتمر مجموعة دول برزفسيل 1952، ومؤتمر مجموعة دول

مونورفيا عام 1961، ومؤتمر لاجوس عام 1962 وجميع هذه المؤتمرات السابقة اعتبرت نقطة تحول هامة في تاريخ القارة الأفريقية، وعلى ضوئها تأسست منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963، وفي ظل هذه المنظمة ظهرت العديد من المنظمات والهيئات الإقليمية الأفريقية انتشاراً مبالغاً فيه، ففي عام 1964 أُنشئت لجنة حوض بحيرة تشاد، تبعتها عام 1972 المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ثم منظمة استغلال نهر السنغال.

أما في عام 1983 فقد تبلورت فكرة نشأة الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى، وفي عام 1986 أُنشئت منظمة الإيجاد، ثم تلاها اتحاد المغرب العربي عام 1989.

أما بالنسبة إلى جماعة التنمية للجنوب الأفريقي فقد تأسست عام 1992 ثم تبعها تأسيس السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا عام 1994، إلا أن الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا تأسست عام 1998، وفيما يأتي دراسة للمحاولات الاتحادية السالفة التي سبقت تجمع دول الساحل والصحراء والذي ولد من رحمها، من حيث تاريخ النشأة والدول المؤسسة لكل منظمة، والمبادئ والأهداف التي رسمتها كل منها لنفسها، وفي النهاية تقييم عام للمنظمات المدروسة[2] وهي كما يلي:

أولاً: منظمة الوحدة الأفريقية:

في السادس والعشرين من شهر الماء عام 1963 تأسست منظمة الوحدة الأفريقية، إذ ضمت عند التوقيع على المعاهدة المنشأة لها ثلاث وثلاثون دولة أفريقية مستقلة، وسرعان ما تزايد العدد حتى وصل إلى خمسين دولة في عام 1980، حيث جاءت زيمبابوي آخر دولة أفريقية انضمت للمنظمة عام 1986[3].

ليس هذا فحسب، وإنما سبقت المنظمة العديد من المحاولات الاتحادية الأفريقية التي سبق ذكرها، ومن بينها مؤتمر لاجوس الذي كان هدفه تقريب وجهات النظر بين المجموعتين (مجموعة موتروفيا ومجموعة الدار البيضاء)، غير أن المؤتمر فشل في ذلك، ولكنه نجح في وضع مشروع منظمة الدول الأفريقية الذي ضم كل الدول الأفريقية مجتمعة[4].

وعلى كل حال، فإن منظمة الوحدة الأفريقية عند تأسيسها رسمت أهدافاً كبيرة منها:

- تدعيم الروابط الوحدوية بين دول القارة الأفريقية.
- العمل على تنسيق السياسات في مختلف المجالات من أجل حياة أفضل للشعوب الأفريقية.
- التعاون التام في مجال الدفاع والأمن الإقليمي.
- القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله وطرده من الأراضي الأفريقية.
- العمل على تنسيق السياسات الداخلية مع الخارجية.
- تسهيل الحركة الدبلوماسية بين الدول الأعضاء بالمنظمة.
- التعاون بين الدول الأعضاء في شتى المجالات الاقتصادية، والتربوية، والثقافية، والصحية، والأمن والدفاع.

وعلى الرغم شمولية الأهداف والطموحات التي وضعتها المنظمة إلا أنها كانت لها اهتمامات اقتصادية، وهو الجانب الذي تركز عليه هذه الدراسة،

نذكر منها على سبيل المثال: عملت المنظمة على تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، عملت على تشجيع حرية تنقل رأس المال والأشخاص بين دول المنظمة.

إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مجموعة من الأجهزة التي أنشأتها المنظمة، إذ نصت المادة السابعة من ميثاق المنظمة على إنشاء الأجهزة الآتية:

- مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.
- مجلس الوزراء.
- الأمانة العامة.
- لجنة الوساطة «والتوثيق والتحكيم.

هذا وسرعان ما انشغلت المنظمة عن أهدافها التي قامت من أجلها، حيث افتقدت لعنصر الوحدة بين دولها، وكذلك انعدام مقدرتها على حسم قضية التخلف الاقتصادي والاجتماعي بين أعضاء المنظمة من جراء المصالح المتباينة التي حكمت سياسة هذه الدول[5].

ومما تقدم، يمكن إجمال أهم النقاط التي سارعت بفشل هذه المنظمة:

- التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية مع الدول الأجنبية، حيث نجد هناك دولاً ناطقة بالفرنسية، ودولاً ناطقة بالعربية، وأخرى ناطقة بالإنجليزية، إضافة إلى اللغات الإفريقية المحلية، وهذا التنوع اللغوي لا يشكل ضعفاً في كيان التجمع وإنما يكمن الضعف في تبعية هذه الدول الأفريقية للاستعمار الغاشم الذي ظل جاثماً على صدر الدول الأفريقية حتى عهد قريب.
- التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبعض دول المنظمة.
- شمولية الأهداف والطموحات التي وضحتها المنظمة، مما انعكس سلباً على أدائها لعدم تخصصها في مجال واحد ومحدد بعينه.

ثانياً: لجنة حوض بحيرة تشاد:

في الثاني عشر من شهر الماء عام 1964 أنشأت هيئة أفريقية صغيرة ضمت في عضوتها أربع دول أفريقية مستقلة، اثنتان منها موقعهما صحراوي داخلي حبيس، وهما تشاد والنيجر، واثنتان موقعهما ساحلي بحري، مطلتان على المحيط الأطلسي وهما (الكاميرون، ونيجيريا)، حيث أطلق على الهيئة لجنة حوض بحيرة تشاد، وكعادة المنظمات الأفريقية السابقة، فإن لجنة حوض بحيرة تشاد أخذت على عاتقها تحقيق جملة من الأهداف رسمتها مسبقاً وهي[6].

- التعاون والتنسيق بين الدول الحبيسة الصحراوية والدول الساحلية المطلة على المحيط في شتى مجالات التنمية المختلفة.
- العمل على تنسيق السياسات البينية لدول الأعضاء في شتى المجالات، وكذلك تحويل المشاريع الاستثمارية، إلا أن رداءة طرق النقل والتباين بين الدول الأعضاء في اقتصادياتها والتبعية الاقتصادية أمر عجل بفشل المنظمة وعجزها عن تحقيق أهدافها المرسومة[7].

ثالثاً: المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "Ecowas":

تأتي مجموعة دول غرب أفريقيا الاقتصادية Ecowas في المركز الرابع من حيث الوزن النسبي للإنتاج المحلي بين المنظمات الأفريقية العديدة، إذ تبلورت فكرة نشأة المجموعة منذ نهاية القرن الماضي، وقد كانت كل من نيجيريا والتوغو من أوائل مؤسسي هذه المجموعة، حيث وقعتا على معاهدة اقتصادية عام 1972، وسرعان ما بادرت هاتان الدولتان بإرسال دعوة تحث فيها الدول المجاورة على الانضمام لهذه المجموعة الاقتصادية[8].

ولم يمضِ وقت طويل حتى ضمت في عضويتها خمس عشرة دولة

أفريقية مستقلة، هي بنين، بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينابساو، وليبريا، السنغال، وسراليون، التوغو، جزر الرأس الأخضر، كوت ديفورا، نيجيريا».

إلا أن ساحل العاج اكتفت بعضو مراقب عام 1977 وبذلك أصبح عدد الدول Ecowas أربع عشرة دولة أفريقية، هذا وقد رسمت المجموعة Ecowas أهدافاً طموحاتٍ كبيرة منها:

- التعاون في المجالات الاقتصادية وخاصة الزراعة والصناعة، والنقل والمواصلات، استخراج الثروات الطبيعية والتجارة البينية، والمسائل المالية والمصرفية، مما يقود إلى تحقيق نوعٍ من التكامل الاندماجي الاقتصادي، بين مختلف الدول الأعضاء.
- تحقيق الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء[9] وتسهيل انسياب التجارة ورأس المال، وانتقال الأشخاص.
- حرية التملك والإقامة والهوية الموحدة للدول الأعضاء بالمجموعة.

وبالرغم من هذه الأهداف الكبيرة التي رسمتها المجموعة لنفسها، غير أنها لم تضع لها قرارات وإجراءات لتنفيذها بالرغم من مرور أكثر من ربع قرن من الزمن.

وكانت الغاية من تلك الأهداف هو تحقيق نوع من الاعتماد على الذات لدول المجموعة من أجل إقامة كتلة اقتصادية واحدة للنهوض باقتصاديتها من خلال إلغاء الرسوم الجمركية، وكذلك العمل على توحيد عملة واحدة لجميع الدول الأعضاء ومن أجل ذلك شرعت جملة من الأجهزة التي اتخذتها المجموعة كوسيلة لتحقيق تلك الأهداف وهي:

- مجلس رؤساء الدول والحكومات.

- مجلس الوزراء.
- برلمان الجماعة.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- محكمة العدل.
- السكرتارية التنفيذية.
- صندوق التعاون والتفويض.

إلا أن جميع هذه الأجهزة لا تستطيع أن تحقق أهداف المجموعة بسبب التبعية الاقتصادية لعموم هذه الدول الأعضاء[10].

فعلى الرغم من الاتفاقية الاقتصادية التي أبرمت بين دول المجموعة إلا أن التجارة البينية لم تتجاوز، 11% من حجم تجارتها مع الدول الأخرى خارج المجموعة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد أعاق الاندماج الإقليمي بين أعضاء المجموعة عدم الاستقرار السياسي، وكذلك عدم كفاءة الإدارة السياسية والاقتصادية وزيادة عدد المنظمات الإقليمية بالإقليم[11].

وبما أن المجموعة لم تستطع تحقيق الأهداف التي رسمتها في الموعد المقرر، قامت بتعديل الوعاء الزمني ليصبح عام 2000 بدلاً من 1990، والأسباب ترجع إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية بين دول المجموعة، وكذلك إلى اختلاف مستويات التقدم الصناعي لتلك الدول.

وكلها عوامل عملت على عرقلة مسيرة Ecowas، وكنتيجة لذلك قامت المجموعة بتقييم للدول حسب النمو الاقتصادي لكل دولة إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى وتضم بوركينا فاسو، كيب دنفر، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، والنيجر، إذ قامت هذه الدول المذكورة أعلاه

باتخاذ إجراءات لتحقيق الرسوم الجمركية خلال مدة زمنية لا تتجاوز عشر سنوات.

- المجموعة الثانية وتتبعها، بنين، غينيا، وسيراليون، والتدغو، حيث قامت المجموعة باتخاذ بروتوكول من شأنه تخفيض الرسوم الجمركية خلال وعاء زمني لا يتجاوز ثمان سنوات.

- المجموعة الثالثة: وتمثل غانا، نيجيريا، السنغال، حيث قامت باعتماد بروتوكول لا يختلف عن المجموعتين السابقتين إلا من خلال الوعاء الزمني، إذ لم تتجاوز المدة المقررة ست سنوات.

ورغم تعديل الوعاء الزمني المتبع من أجل تحقيق الهدف المنشود خلال مدة لا تتجاوز العشر سنوات المحصورة بين عامي 1990 ـ 2000،[12] إلا أنه لم تقم أية دوله بتخفيض الرسوم الجمركية بسب اعتماد كل دولة في إيراداتها السنوية على تلك الرسوم.

وما قيل عن التعاون الاقتصادي، لا يمكن أن يقال عن التعاون الأمني والعسكري، إذ قامت المجموعة في هذا المجال بتشكيل (قوة بكوموج) التي نجحت بتخفيض النزاعات والحروب الأهلية بين القبائل الأفريقية.

وقد ظهر دور هذه القوات واضحاً في أحداث سيراليون عام 1998، عندما قامت الدول الأعضاء في Ecowas بحشد قواتها لإعادة الشرعية الدستورية في سيراليون[13].

رابعاً: منظمة استثمار نهر السنغال O.M.F.S:

تعد المنظمة O.M.F.S أحد المنظمات الإفريقية الصغيرة التي أُنشئت بموجب اتفاقية بين الدول الثلاث المطلة على نهر السنغال وهي:

موريتانيا والسنغال ومالي، حيث جرى التوقيع على هذه الاتفاقية في شهر مارس من عام 1972، هذا وقد رسمت المنظمة بروتوكولاً خاصاً بها، ينص على:

السعي لإنشاء برنامج مشترك بين الدول الأعضاء لتحقيق استغلال أمثل لمياه نهر السنغال ومن بنوده: إنشاء السدود والخزانات على طول النهر، وبناء المواني عند مصب النهر في المحيط الأطلسي، وكذلك العمل على تعميق مجرى نهر السنغال من أجل صلاحيته للملاحة طول العام، الأمر الذي يترتب عليه نشاط الحركة الملاحية للدول الأعضاء بالمنظمة[14].

وعلى كل حال يمكن إجمال أهم معوقات هذه المنظمة في النقاط الآتية:

- قلة الإيرادات المحلية لأعضاء المنظمة، مما يترتب عليه عدم القدرة على تعميق مجرى النهر بسبب التكاليف الباهظة لإتمام هذه العملية.
- التبعية الاقتصادية لدول المنظمة مع فرنسا.
- عدم وجود السياسة الحكيمة التي تعمل على تنسيق الجهود المشتركة بين الدول الأعضاء.
- اعتماد مالي على الدول المجاورة الأخرى لها في وصول تجارتها إلى المناطق البحرية.
- عدم كفاءة النقل النهري بالإقليم وخاصة في بعض أجزاء نهر السنغال.
- تردي طرق النقل البرية بين دول المنظمة.

خامساً: لاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى C.E.E.A.C:

يعد الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى إحدى التكتلات الصغيرة، إذ بلغ الناتج الإجمالي للاتحاد حوالي 36,10 مليون دولار عام 1999،

في حين قدر عدد السكان الذين يعيشون على أرض الإقليم بحوالي (102) مليون نسمة[15].

وقد تبلورت فكرة إنشاء هذا الاتحاد منذ يناير عام 1966[16] حيث بدأ هذا الاتحاد تحت اسم الاتحاد الجمركي لوسط أفريقيا، وسرعان ما تطور هذا الاتحاد وتحول عام 1983 إلى المجموعة الاقتصادية لوسط أفريقيا ومقرها العاصمة برزافيل الكايونية برزافيل، إذ ضمت المجموعة في عضويتها عشرة دول أفريقية مستقلة هي (الكمرون، أفريقيا الوسطى، الكونغو برافيل، الغابون، تشاد، انجولا، بورندى، غينيا الاستوائية، رواندا، الكونغو الديمقراطية)، هذا وقد رسمت المنظمة عند نشأتها أهدافاً وطموحات أبرزها.

1 ـ التعاون التام بين الدول الأعضاء في مجال الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات[17].

2 ـ العمل على سرعة إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء.

3 ـ تسهيل حركة السلع بين الدول الأعضاء.

4 ـ تسهيل حركة النقل والإقامة لأفراد الدول الأعضاء.

5 ـ تسهيل حركة رأس المال بين الدول الأعضاء.

6 ـ العمل على (إصدار القوانين التي تسهل عملية الاستثمار داخل حدود المنظمة وخارجها).

وبما أن الاتحاد ذو صفة اقتصادية بالمقام الأول، إلا أنه لم يحقق حتى الآن أهدافه التي أنشئ من أجلها ويرجع السبب في ذلك إلى:

1 ـ الحروب الأهلية التي أعاقت مسيرة التحالف.

2 ـ تعدد العضوية لبعض الدول الذي ترتب عليه ضعف القدرة على الاستمرار بالتكتلات الاقتصادية الموجودة بالإقليم[18].

3 ـ الفرق في المستويات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

4 ـ انخفاض مستوى الدخل الفردي فالقومي لأعضاء المنظمة[19].

سادساً: منظمة الإيجاد IGAD:

كانت هذه المجموعة «الإيجاد» تعرف باسم الهيئة الحكومة للتنمية "IDAAD" وسرعان ما تغير اسمها وأصبح الهيئة الحكومية للجفاف والتنمية التي تبلورت فكرتها عام 1986[20].

وقد ضمت هذه المنظمة في عضويتها سبع دول إفريقية مستقلة هي: جيبوتي، واريتريا، وكينيا، والصومال، والسودان، واثيوبيا، حيث كان مقرها العاصمة الأثيوبية أديس أبابا.

عندما تأسست المنظمة، ارتكزت في نشأتها على مجموعة من المبادئ والأهداف كان أهمها:

- العمل على تحسين البنية التحتية.
- العمل على توفر السلع الغذائية لأعضاء المنظمة والحيلولة دون تدمير بيئتها[21].

وهكذا تسعى المنظمة إلى تطوير البرتوكول الخاص بالسياسات الاقتصادية في المجالات كافة منها الزراعية والموارد الطبيعية، والنقل والمواصلات والجمارك والخدمات، وإنشاء المشروعات استعداداً للطوارئ[22].

ولا يتأتى ذلك إلا من خلال مجموعة من الأجهزة قامت الهيئة بإنشائها تأتي جمعية رؤساء الدول والحكومات أولها، ومجلس الخارجية ثانيها، ولجنة الشعراء المعتمدين للدول الأعضاء ثالثهما، وأخيراً السكرتارية وهي السلطة التنفيذية للهيئة وعلى رأسها السكرتير التنفيذي.

وبما أن المنظمة IGAD سعت في طموحاتها وأهدافها المقترحة إلى التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، والعمل على التنسيق في الشؤون السياسية والقضايا الإنسانية، إلا أن طبيعة الإقليم وما يختلف به عن غيره من الأقاليم المجاورة، من تركز هجمات الجفاف المتكررة، وعدم الاستقرار السياسي والتردي الواضح للبيئة الطبيعية، كل ذلك أصاب IGAD بالوهن وجعلها تعدل عن تحقيق أهدافها[23].

ومما تقدم يمكن إجمال أهم النقاط التي سارعت بفشل المنظمة IGAD:

- الفقر الحاد للدول الأعضاء بالمنظمة.
- تكرار نوبات الجفاف في إقليم المنظمة.
- التصحر الذي أصاب مناطق المنظمة الناتج عن تذبذب كميات الأمطار.
- التبعية الاقتصادية والثقافية للإقليم مع الدول الاستعمارية.
- مقاومة الدول الأوربية للتدخلات الليبية المصرية اتجاه منطقة المنظمة.
- الفشل في تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي ترتب عليه اشتعال النزاعات والحروب الأهلية بالإقليم.
- تعدد عضوية بعض الدول بالإقليم، ونعني بها تعدد التكلات الاقتصادية والسياسية التي ترتب عليها تضارب المصالح والمهام بين المنظمات.

سابعاً: اتحاد المغرب العربي:

إن الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الإفريقية حلم راود الجميع، يسعى كل إفريقي إلى تحقيقه، فهي مصدر قوتنا وعزتنا وكرامتنا.

وما الاتحاد المغاربي الذي أنشئ عام 1989 إلا أحد أشكال الوحدة الإفريقية[24].

ففي السابع عشر من يناير عام 1989 أنشئ الاتحاد وضم في عضويته خمس دول عربية إفريقية هي ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، واتخذ من مدينة الرباط بالمغرب مقراً له[25].

وعلى الرغم أن الاتحاد المغاربي اتحاد شامل بالدرجة الأولى ويختلف عن المنظمات الإفريقية السابقة الذكر، إلا أن له جوانب اقتصادية يحاول التركيز عليها هذا الاتحاد، ومن هذه الجوانب:

- عمل الاتحاد على تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، إلا أن هذا الامتياز اقتصر على السلع ذات المنشأ الوطني.
- العمل على تسهيل حركة تنقل الأشخاص بين الدول الأعضاء.
- العمل على تسهيل هجرة رأس المال بين الدول الأعضاء.

هذا بالنسبة إلى الجانب الاقتصادي للاتحاد، أما من الناحية الاجتماعية فقد عمل الاتحاد على تقوية الروابط الاجتماعية بين الدول الأعضاء، وكذلك اتباع أسلوب يحقق من شأنه الرفاهية لتلك الدول.

أما في الجانب السياسي فقد عمل الاتحاد على تنسيق السياسات في مختلف المجالات، وكذلك عمل على تحقيق السلام القائم على العدل بين الدول الأعضاء.

وعلى كل حال، فإن بعض الأهداف قد تحققت وبعضها ما زال في طريقه إلى التنفيذ، فقد تحقق مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية، ولكن اختصر هذا الامتياز على السلع ذات المنشأ المحلي، هذا من جانب ومن جانب آخر غفل الأهداف والطموحات الأخرى والتي في طريقها إلى التحقق.

ثامناً: جماعة التنمية للجنوب الأفريقي SADC:

تأتي جماعة التنمية للجنوب الإفريقي SADC في المركز الثاني بين التجمعات الاقتصادية الإفريقية من حيث الوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ ذلك الناتج حوالي 185,3 مليون دولار عام 1999، وبلغ عدد سكان الإقليم حوالي 138 مليون سنة عام 1995 يتوزعون على مساحة من الأرض تقدر بحوالي 6,9 مليون كم2[26].

وقد تبلورت فكرة قيام هذه الجماعة منذ عام 1980 إذ تطورت المنظمة عن مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الإفريقي SADCC، وفي عام 1992 تكونت المنظمة SADC من جماعة تسمى نفسها الجنوب الأفريقي التي تبنتها زمبابوي وأخذت من لوزكي عاصمة زامبيا مقراً لها، إذ ضمت في عضويتها 14 دولة إفريقية مستقلة[27] هي:

(انجولا، وبيتسوانا، ولسوتو، وملاوي، وموزمبيق، وجنوب أفريقيا، وسيشل، ونامبيا، ومورشيوس، والكونغو الديمقراطية، وسوزنلاند، وزامبيا، وتنزانيا.

وعند نشأتها رسمت SADC أهدافاً وطموحات كبيرة منها اعتماد الجماعة على الذات في التعاملات الاقتصادية وتقليل الاعتماد الاقتصادي على الخارج، وخاصة مع جنوب أفريقيا التي انضمت إليها مؤخراً.

وقد سعت هذه الجماعة للعمل على الاندماج التكاملي من خلال هيئة أو رابطة تتكون من الدول الأعضاء في المنظمة للاعتماد على الناتج المحلي من أجل استقلال الدول الأعضاء فيها[28].

وسرعان ما تغيرت الأهداف والطموحات بعد انضمام جنوب أفريقيا للمنظمة عام 1994، وأصبح يهدف البرتوكول المتبع إلى تنسيق وتعميق التكامل الاقتصادي من خلال توزيع الاختصاصات بين الدول الأعضاء على النحو الآتي:

فالطاقة اختصت بها انجولا، والشؤون الزراعية بيتسوانا.

أما حماية البيئة لليسوتو، والغابات والصيد لمالاوي، والسياحة للمورشيوس، والاتصال المعرفي والنقل للموزمبيق، والموارد الطبيعية واستثماراتها لناميبيا، وبالنسبة إلى التنمية البشرية وإعداد القوى العاملة فكان من نصيب سوازيلاند، أما جنوب أفريقيا فقد اهتمت بدعم المشاريع التكاملية الاستثمارية، وتنزانيا اهتمت بالصناعات التحويلية والخدمات التجارية، ومشاريع التغذية والموارد التعدينية أوكلت إلى زامبيا وهذا ليس بالغريب على المنظمات الإفريقية التي غالباً ما تنشغل عن تحقيق أهدافها وطموحاتها بسبب تمويل مشاريعها من مصادر خارجية، فمثلاً 85% من الدعم للمشاريع التكاملية كانت تأتي من مصادر خارجية رغم أن جمهورية جنوب أفريقيا قد أوكل لها دعم وتنسيق تلك الاستثمارات التكاملية SADC[29]، ومما تقدم يمكن إجمال معوقات المنظمة SADC:

- التبعية الاقتصادية لدول المنظمة مع الدول الاستعمارية.
- التباين الحاد بين دول المنظمة في الموارد الاقتصادية والإدارات المحلية.
- انشغال الدول التي أوكلت إليها المهام عن القيام بها والسبب يعود إلى تعدد العضوية لدول المنظمة SADC.
- الجفاف الحاد الذي كان يعاني منه إقليم المنظمة.
- الركود الاقتصادي العالمي الذي صاحب ميلاد هذه الجماعة SADC.
- الحروب الأهلية التي عانى منها هذا الإقليم وخاصة في الكونغو.
- تعثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإقليم.
- التراجع الحاد في النمو الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

- التدخل الأجنبي بالإقليم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبية.

- السيطرة المباشرة لجنوب أفريقيا على المنظمة SADC من حيث القوة الاقتصادية والبشرية، إذ يمثل سكان جنوب أفريقيا حوالي 31% من سكان SADC، وكذلك الناتج الإجمالي لجنوب أفريقيا 78% من الناتج الإجمالي القومي للمنظمة SADC.

تاسعاً: السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي:

تعد COMEAS إحدى المنظمات الإفريقية الجديدة، إذ تأتي في المركز الثاني، من حيث حجم السكان وقد أنشأت تحصيل حاصل لتطور منظمة التجارة الفعلية (DTA) التي قامت في عام 1981[30].

وبناء على اجتماع اللجنة الاقتصادية الإفريقية بدأت فكرة انشأ المنظمة COMEAS[31].

وهي تضم في عضويتها 20 دولة إفريقية مستقلة:

(انجولا، بوروندي، كينا، مالاوي، مورشيوس، زامبيا، رواندا، أثيوبيا، جزر القمر الكونغو، جيبوتي، مصر، ارترينا، سيشل، السودان، ثنزانيا، سوازلاند، وأوغندا، زامبيا.

هذا وقد رسمت المنظمة COMEAS برتوكولاً[32] خاصاً بها ينص على التعاون التجاري البيني وتسهيل حركة انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء وكذلك تسهيل حركة الاستثمارات البينية وحركة تنقل الأفراد والتوطن بين أعضاء دول المنظمة، وبالتالي تحقيق نوع من التكامل النقدي بين الأعضاء[33]، ولا يتأتى ذلك البرتوكول المقترح إلا من خلال جملة من الأجهزة قامت COMEAS بإنشائها وهي:

1 ـ هيئة رؤساء الدول والحكومات.

2 ـ مجلس وزراء الخارجية.

3 ـ لجنة محافظي البنوك المركزية واللجنة الحكومية[34] التي تضم:

السكرتارية واللجنة الاستشارية، ومحكمة العدل[35]، وقد انبثق عن هذه الأجهزة الإدارية جملة من المؤسسات التابعة لها منها:

1 ـ غرفة المقاصة.

2 ـ بنك التنمية لمنطقة التجارة الفعلية.

3 ـ هيئة إصدار الشيكات السياحية لمنطقة التجارة التفصيلية[36]، ومن خلال أجهزة COMEAS والبرتوكول المتبع بهذه الأجهزة، حققت COMEAS تخفيض الرسوم الجمركية بدرجات متفاوتة، منها ما أزيل تماماً، وقد ترتب على ذلك انتعاش التجارة البينية حيث بلغت عام 1998 حوالي 42 مليون دولاراً، وبلغ الناتج الإجمالي القومي عام 1997 حوالي 155 مليون دولاراً، إلا أن كمية الديون الخارجية ما زالت عالية، حيث بلغت عام 1998 حوالي (13) مليار دولاراً[37]، وقد أثرت هذه الديون على استمرار المنظمة coueas، بحيث أهملت البرتوكول المقترح، فهي لم تقم إلا بتسوية نسبة لا تتعدى 10% من الإيرادات المدفوعة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم تفهم أعضاء المنظمة لطبيعة وظيفة (غرفة المقاصة)، ومن الأسباب الأخرى محدودية نشاط المنظمة بسبب قلة مصادر الإيرادات المالية[38]، أما على صعيد التكتلات داخل دول القارة الإفريقية فقد عملت المنظمة الإفريقية COMEAS على الاندماج مع المنظمة SADC في نهاية تسعينيات القرن الماضي، إلا أن المنظمة SADC شجعت الدول التي تنتمي إليها بالانسحاب من COMEAS تجنباً للإضرار بمصلحة

SADC، غير أن سبع دول من COMEAS عملت على إحياء برنامج التعاون الإقليمي بينها من خلال إنشاء هيئة لمكافحة الجفاف والتصحر[39].

عاشراً: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا :UEMOA

تأسس الاتحاد النقدي لدول غرب أفريقيا UEMOA عام 1962، ولا يختلف تكون الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا هذا عن الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وقد تطور الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا عن الاتحاد النقدي لدول غرب أفريقيا في:

1) أغسطس عام 1994 حيث كانت نشأته في التاريخ سالف الذكر وكان مقره العاصمة البوركينيه وأقادوقو[41]، وقد رسم الاتحاد أهدافاً وطموحات منها:

- إعادة النظر في اقتصاديات دول الاتحاد.
- العمل على تنسيق البرتوكول السياسي والنظري، عن طريق الهيئات المتخصصة.
- العمل على الإسراع بإنشاء المشاريع التكاملية بين أعضاء الاتحاد، إعطائها الأولية في التنفيذ، ولا يختلف الحال في هذه المنظمة عن المنظمات الإفريقية السابقة.

فالتبعية الاقتصادية والفقر لأعضاء الاتحاد والتباين الكبير بين اقتصاديات الدول المنظمة كلها أسباب يكمن وراءها عجز الاتحاد عن تحقيق أهدافه.

الحادي عشر: المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا:

تطورت المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا عن الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا U.D.E.A.C والذي تأسس في يناير عام 1983، وهذا بدوره تطور عن المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا U.D.E.A.C التي تأسست عام 1966 وكان مقرها العاصمة الغابونية برزفيل، إلا أن الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا تم تأسيسها في عام 1998 ومقرها العاصمة بانجي لجمهورية أفريقيا الوسطى، إذ ضمت في عضويتها سبع دول أفريقية مستقلة هي:

(الكاميرون، الكونغو، برازفيل، والغابون، وأفريقيا الوسطى، وغنيا الاستوائية، وتشاد)[42].

وبعد تأسيس الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، قامت المنظمة برسم أهداف طموحة لا تختلف عن أهداف الاتحاد الجمركي الاقتصادي لوسط أفريقيا السابق، حيث تمثلت هذه الأهداف في التعاون التام بين أعضاء الجماعة في مختلف المجالات مع الإبقاء على سيادة الدول الأعضاء بالمجموعة، ولا يمكن تنفيذ تلك الأهداف إلا من خلال مجموعة من الأجهزة أنشأتها الجماعة وهي:

1 ـ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وهو السلطة العليا بالمجموعة ويجمع مرة واحدة خلال كل سنتين.

2 ـ مجلس الوزراء يتكون من وزراء الخارجية للدول الأعضاء بالمجموعة، ويعقد اجتماعاً واحداً في السنة قبل اجتماع القمة.

3 ـ الأمانة العامة، وقد فشلت هذه المنظمة في تحقيق أهدافها أسوة بالمنظمات السابقة وللأسباب نفسها التي وردت في الصفحات السابقة ويمكن إيجاز أهم الأهداف المشتركة بين المنظمات الآنفة الذكر كما يأتي:

أ ـ طرد الاستعمار من الأراضي الأفريقية.

ب ـ التعاون السياسي والدبلوماسي بين دول القارة.

ج ـ التعاون الاقتصادي بين أعضاء المنظمات الأفريقية.

د ـ التعاون في مجال الدفاع والأمن بين الدول.

هـ ـ التعاون التربوي والثقافي.

و ـ تسهيل حركة انسياب رأس المال والأشخاص بين الدول الأعضاء.

ز ـ تسهيل انتقال الأفراد بين الدول والإقامة فيها.

تلك هي أهداف وطموحات المنظمات الأفريقية السالفة، فقد عملت تلك المنظمات والهيئات الاتحادية على طرد الاستعمار من الأراضي الإفريقية، ولكنها ظلت تابعة له، يصدق القول الذي يقول (طرد الاستعمار من الباب فرجع من النافدة)، والدليل على ذلك هي الاتفاقيات التي عقدها والشركات الاستثمارية التابعة له في الأراضي الأفريقية، كلها بمثابة إحتلال غير مباشر لهذه الدول، وسوف تظل مصالح البلدان الأفريقية مرتبطة به لا تستطيع الاستغناء عنه طالما ظلت مرتبطة به بعدة اتفاقيات وهذا سبب جوهري في عجز المنظمات الإفريقية عن تحقيق أهدافها.

وفي خضم تلك الإخفاقات التي عاشتها المنظمات السابقة، ولد تجمع اقتصادي جديد من رحم تلك المنظمات أطلق عليه تجمع دول الساحل والصحراء، تعبيراً عن المساعي الليبية منذ عام 1969 التي كانت جملة من المبادرات الوحدوية العربية والإفريقية، فرغم الأزمة الخانقة التي واجهتها ليبيا منذ عام 1992، إلا أن القيادة الليبية لا تزال متمسكة بهذا التوجه في سياستها الخارجية، حيث تحمست لمشروع وحدوي تكاملي بين

العديد من الدول الأفريقية أطلقت عليه «تجمع دول الساحل والصحراء» س، ص)[43].

الثاني عشر: تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص):

انطلقت الشرارة الأولى للتجمع من الرابع إلى السادس من شهر فبراير عام 1998 بالجماهيرية الليبية.

والحقيقة أن الروابط التي تجمع بين الدول التي يطل قسم منها على الماء، وقسم آخر داخل الصحراء تتوفر إذا ما انعقد العزم فضاء أفريقيا يكفل[44] للدول الأعضاء إمكانية التكامل الاندماجي الاقتصادي، ومن هذه الروابط التجاور الجغرافي الذي يعتبر ضمناً إحدى العوامل المهمة لقيام التكامل، كذلك الاشتراك في الخصائص العامة كالتشابه في التكوين الاجتماعي والاقتصادي.

والواقع أن الرغبة في استثمار هذه الروابط التاريخية والجغرافية[45]، إنما تشكل إحدى الدوافع المهمة لإنشاء التجمع، إذا ما أضيفت إليها دوافع التفكير الجدي للتصدي للعديد من المشكلات التي تعاني منها جل دول التجمع كالتخلف الاقتصادي والاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي.

وبناء على ذلك، تأسس التجمع ليكون فضاءً للتبادل الاقتصادي المندمج بين دوله يقوم من خلال خطط جيوبولتيكية تنفذ على مراحل تنموية متكاملة، وبناء على ما تقدم سوف يقسم هذا الجزء على النحو الآتي:

1 ـ دوافع قيام تجمع دول الساحل والصحراء.

2 ـ تأسيس تجمع دول الساحل والصحراء.

3 ـ أهداف ومبادئ قيام تجمع دول الساحل والصحراء.

4 ـ العضوية في تجمع دول الساحل والصحراء.

5 ـ الهيكل التنظيمي لتجمع دول الساحل والصحراء.

6 ـ نظرة تقوميه عامة لمسيرة التجمع.

1 ـ دوافع قيام تجمع دول الساحل والصحراء:

جاء تأسيس التجمع استجابة لدوافع عجلت بقيامه ومن هذه الدوافع:

- عجز المنظمات الإفريقية السالفة عن تحقيق أهدافها.
- عجز الدول العربية عن إقامة اتحاد شامل رغم وحدة اللغة والدين والتجاور الجغرافي.
- توفير الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية في أغلب الدول الأفريقية، مما جعلها مدعاة لقيام التجمع.
- السعي إلى تحقيق اندماج اقتصادي بين الدول الإفريقية من أجل التصدي لمشكلات التخلف على كل الأصعدة.
- الروابط الجغرافية الطبيعية والتشابه في التكوين الاجتماعي بين دول الساحل والصحراء.
- انهيار الاتحاد السوفيتي وسيادة القطب الواحد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.
- التوجه الأمريكي نحو القارة الإفريقية(46)، وخطورة مخططاته.
- اندماج المصارف والشركات في ظل ظاهرة العولمة التي انبثقت عنها تكتلات اقتصادية عملاقة.
- اندماج الدول الأوروبية في اتحاد شامل رغم اختلاف اللغات واللهجات.
- قرار بعض الدول الأفريقية الشجاع لمساندة الجماهيرية في كسر الحصار الجائز عنها(47).

2 ـ تأسيس التجمع:

ونتيجة لما تقدم من دوافع تبلورت فكرة تأسيس التجمع حينما وجهت الجماهيرية الليبية الدعوة لتأسيس المنظمة الإقليمية (س، ص)إذ استجابت لدعوتها كل من بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر، والسودان، وتشاد في المدة من 4 ـ 6 من شهر فبراير عام 1998.

وقد تم التوقيع على المعاهدة المنشئة لتجمع دول الساحل والصحراء من قبل قادة ورؤساء الدول الأفريقية الست السالفة الذكر، وقد اعتبرت هذه الدول مؤسسة لتجمع دول الساحل والصحراء، هذا وسرعان ما تضاعف العدد بين عامي 1999 ـ 2000 خلال انعقاد قمتي سرت الأولى، وتشاد الثانية، حيث انضمت كل من أفريقيا الوسطى وارتريا، وجبوتي، وغامبيا، والسنغال، أما بالنسبة إلى مصر وتونس والمغرب ونيجيريا والصومال فقد انضمت خلال انعقاد قمة الخرطوم الثالثة[48]، بتاريخ 6 ـ 7 مارس عام 2002 وفي قمة سرت الرابعة انضمت كل من التوغو وبينين بالعاصمة المالية باماكو، وخلال القمة الخامسة وبتاريخ 15/ 5/ 2003 انضمت كل من ساحل العاج، وغينيا بيساو، وليبيريا، ليصبح عدد دول التجمع(21) دولة إفريقية مستقلة[49]، انظر الملحق رقم (2).

3 ـ أهداف ومبادئ قيام التجمع (س، ص):

نصت المادة الأولى من المعاهدة المنشئة لتجمع دول الساحل والصحراء على الأهداف الآتية:

- إقامة فضاء اقتصادي اندماجي سياسي شامل ينفذ من خلال مخطط تنموي متكامل في شتى المجالات.
- تسهيل حركة انسياب الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية التملك وممارسة النشاط الاقتصادي داخل دول التجمع.

- العمل على توحيد المناهج التربوية والتعليمية.

- تحسين وسائل نقل البضائع والأشخاص والاتصالات الأرضية والجوية، انظر المعاهدة المنشئة الملحق رقم (1).

كما نص الميثاق الأمني للتجمع على المبادئ التي تحكم مسيرة التجمع وهي:

- حفظ السلم والأمن بين أعضاء التجمع من خلال إقامة مكتب للتنسيق بهذا الشأن.

- التعاون من أجل التصدي لظواهر التهريب والهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة.

- الالتزام بعدم استخدام القوة أو التهديد بها بين دول التجمع.

- عدم جواز استخدام أراضي الدول الأعضاء من أجل تهديد سلامة دولة عضوه بالتجمع.

- تسوية الصراعات والنزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية.

- الالتزام بعدم تقديم المساعدة للجماعات المتطرفة والمتمردة على السلطة داخل الدول الأعضاء.

- التزام الدول الأعضاء بتقديم المساعدة لبعضها في حالة السلم والحرب[50]، انظر الميثاق الأمني للتجمع ملحق رقم (1).

4 ـ نظام العضوية بالتجمع:

تنص المادة السابعة من ميثاق المعاهدة المنشئة «أن هذه المعاهدة مفتوحة لانضمام دول إفريقية جديدة أخرى بموافقة الدول الأعضاء كافة».

أي لكل دولة إفريقية الحق في الانضمام إلى التجمع، حيث تقدم

طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة ويعرض على مجلس الرؤساء في أول اجتماع له[51].

ومن هذا النص يتبين أن عضوية الانضمام لها مطلبان أولهما عضوية أصلية والآخر عضوية بالانضمام، وهذا استعراض لكلا الحالتين:

ـ عضوية أصلية:

وهي التي ثبت عند التوقيع على المعاهدة المنشئة لتجمع (س، ص) وعدد هذه الدول ست دول مؤسسة للتجمع وهي (الجماهيرية، السودان، النيجر، تشاد، مالي، بوركينا فاسو)، إذ تعد الجماهيرية الدولة الراعية والمضيفة لها في العاصمة الليبية طرابلس خلال الفترة من 4 ـ 6 فبراير عام 1998[52].

ـ عضوية بالانضمام:

بعد التوقيع على المعاهدة المنشئة لتجمع دول الساحل والصحراء، انضمت العديد من الدول الإفريقية التي تتوافر فيها الشروط اللازمة، وقد بلغ عدد هذه الدول إحدى وعشرون دولة إفريقية جاء انضمامها تباعاً عبر القمم التي انعقدت من 1999 حتى 2003.

هذا وقد وضعت المعاهدة المنشئة للتجمع شروطاً للعضوية منها ما هو موضوعي وآخر إجرائي.

أما الموضوعي فقد نصت المادة السابعة من المعاهدة المنشئة للتجمع بأن العضوية مفتوحة أمام انضمام دول إفريقية جديدة بموافقة الدول الأعضاء[54] كافة، ومن هذا النص تبين أن هناك عدداً من الشروط الموضوعية والإجرائية.

أ ـ الشروط الموضوعية:

ـ أن يكون طالب العضوية دولة ذات سيادة، أي بمعنى أن الكيانات القزمية التي لم يعترف بها بعد لا يمكن انضمامها لهذا التجمع لأنها لم تُحرز على اعتراف دولي ولا إقليمي، ومن أمثلة ذلك ما يطلق على جمهورية أرض الصومال وما يسمى بالجمهورية الصحراوية في غرب الصحراء الكبرى.

ـ أن يكون طالب العضوية بلداً إفريقياً، والغاية من هذا الشرط محافظة على كيان التجمع داخل نطاق إقليمي إفريقي[55].

ب ـ الشروط الإجرائية:

لا يكفي لاكتساب العضوية بالمنظمة الإقليمية (س، ص) توافر الشروط الموضوعة السالفة، بل لا بد من اتخاذ إجراءات معينة تتمثل بتقديم طلب كتابي يودع لدى الأمانة العامة تبين فيه الدولة رغبتها بالانضمام إلى عضوية المنظمة، وهي بدورها أي «الأمانة العامة» تعرضه على مجلس الرؤساء في أول قمة للمجلس أو قمة استثنائية، إذا ما تطلب الأمر ذلك، وللمجلس الحق في قبول عضوية الدولة الجديدة أو رفضها[56].

هذا ويشترط لقبول العضو الجديد موافقة الأغلبية الموثوقة «أغلبية الثلثين»، وإصدار قرار من المجلس، أما في حالة إيقاف العضوية فلم تتطرق إليها المعاهدة بالتفصيل، إلا أنها كتفت بالإشارة إلى إنهاء العضوية بالانسحاب طبقاً لنص المادة الخامسة الفقرة الثانية من المعاهدة المنشئة للتجمع.

وتنص هذه المادة على أن للدولة الراغبة بالانسحاب من عضوية المنظمة تقديم طلب للأمانة العامة، وتشترط المادة مرور فترة من الزمن

تصل إلى اثنى عشر شهراً، وفي نهاية هذه المدة إذا لم يسحب هذا الطلب فتوقف العضوية للدولة المتقدمة بالطلب، أنظر المعاهدة المنشئة للتجمع المادة الخامسة الفقرة الثانية الملحق رقم (1).

5 ـ الهيكل التنظيمي للتجمع:

تنص المادة الرابعة من المعاهدة المنشئة لتجمع دول الساحل والصحراء، على تشكيل هيكليته، حيث تتكون من الهيئات الآتية: مجلس الرئاسة، المجلس التنفيذي، الأمانة العامة، مصرف التنمية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[57]، وهذه الهيئات ليست على مستوى واحد من السلطة، فاللجان المتخصصة تتبع المجلس التنفيذي، وهو بدوره يتبع المجلس الرئاسي، والأمانة العامة تخدم جميع هذه الهيئات، وهذه دراسة لكل هيئة على حده[58].

ـ مجلس الرئاسة:

أ ـ مركز المجلس في هيكل التجمع:

يُعد مجلس الرئاسة أهم أجهزة التجمع، ذلك أنه يملك أهم الاختصاصات، فهو الجهاز الأعلى للتجمع بل هو في قمة الأجهزة جميعاً، لأن أجهزة التجمع ليست على مستوى واحد، بل هناك أجهزة تعلو الأخرى، فمجلس الرئاسة لا شك يمثل السلطة العليا للتجمع، وسيتضح ذلك عند التعرض لاختصاصات هذا الجهاز[59].

ب ـ تشكيل مجلس الرئاسة:

حدد النظام الداخلي لأجهزة التجمع، الباب الأول، المادة الثانية بأن مجلس الرئاسة يتكون من قادة ورؤساء دول التجمع[60].

وما من شك أن حضور قائد أو رئيس الدولة أمر مهم وحيوي وأفضل كثيراً من الإنابة عنه في مجال العمل الأفريقي: فالمفروض أن يكون هناك اتصال مباشر بين قادة ورؤساء الدول من أجل تقارب وجهات النظر وحل ما قد تنشأ من خلافات أو تجنب ما قد يحدث منها، وفوق ذلك فإن حضور القادة والرؤساء شخصياً هو تجسيد أو تحقيق للعمل الأفريقي، ذلك لأن سلطات قائد أو رئيس الدولة واسعة وغير محددة بقيود أو ضوابط خاصة في مجال السياسة الخارجية، وبالتقاء القادة والرؤساء يتم إنجاز كثير من الأمور التي تعجز الاتصالات الدبلوماسية الأخرى أو يعجز مجلس الوزراء عند إنجازها.

ويمكن إضافة عامل آخر من العوامل التي تدعو بضرورة حضور قادة ورؤساء الدول ألا وهو أن إيفاد المبعوث الشخصي للرئيس ينشأ عنه ازدواجية في العمل، وذلك أنه في أغلب الحالات يكون المبعوث هو الشخص نفسه الذي حضر اجتماع المجلس التنفيذي، ومن ثم فإنه عند الاجتماع في القمة سوف لن يطرح شيئاً جديداً في مجلس القادة والرؤساء.

ج ـ اجتماعات مجلس القادة والرؤساء:

تشير القاعدة العامة لاجتماعات الأجهزة في المنظمات الدولية إلى دورية تلك الاجتماعات وتنص على ذلك في وثائق المنظمات واللوائح الداخلية فقد تكون تلك الاجتماعات، سنوية كما هو متبع في الأمم المتحدة، أو كل سنتين أو ثلاث سنوات كما هو متبع في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الطيران الدولي، وقد تكون مرتين في العام أي نصف سنوية طبقاً لما هو متبع في جامعة الدول العربية[61]، وفضلاً عن هذه الاجتماعات الدورية العادية، فإنه يمكن للجهاز العام أو مجلس القادة والرؤساء أن يعقد اجتماعات غير عادية حددها نص المادة الثالثة من النظام الداخلي لأجهزة التجمع.

وهنا فإن التجمع (س، ص) هو واحد من المنظمات الدولية الإقليمية، الذي تنطبق عليه القاعدة العامة، ففي النظام الداخلي الصادر عن مجلس القادة والرؤساء قد حدد تحديداً قاطعاً دورات اجتماع مجلس القادة والرؤساء لمرة واحدة في السنة، وللمجلس أن يعقد دورات غير عادية، بناء على طلب أية دولة عضو، ولا يكون النصاب قائماً للمجلس إلا بحضور ثلثي الأعضاء، حددته المادة الرابعة من النظام الداخلي.

(أنظر النظام الداخلي لأجهزة التجمع المادة الثالثة)، وعلى كل حال فإن بالتطبيق العملي نجد أن تجمع دول الساحل والصحراء يعد تجمعاً مثالياً بالنسبة إلى دورية اجتماعاته.

فهو حريص كل الحرص على الاجتماع الدوري السنوي ولم يحدث أن أجل أو ألغي اجتماع من تلك الاجتماعات منذ تأسيس التجمع بتاريخ 4 فبراير 1998 حتى الآن، أما عن تحديد تاريخ ومكان الاجتماع القادم فقد حددته المادة الخامسة من النظام الداخلي لأجهزة التجمع، الباب الأول، مجلس الرئاسة.

وبالنسبة إلى الدورات غير العادية، فلم يعقد مجلس القادة والرؤساء دورة غير عادية منذ تاريخ تأسيس التجمع حتى الآن.

أما عن انعقاد الاجتماعات الدورية لمجلس الرئاسة، فإن النصاب القانوني اللازم لعقد أي اجتماع من اجتماعاته هو ثلثا الدول الأعضاء.

ـ المجلس التنفيذي:

أ ـ مركز المجلس في هيكل التجمع:

يُعد المجلس التنفيذي لتجمع دول الساحل والصحراء الجهاز الثاني في الأهمية بعد مجلس القادة والرؤساء، وقد تناولته معاهدة نشأة التجمع

في 16 مادة من المواد البالغة 60 مادة[62]، وهو في الواقع السلطة التنفيذية للتجمع ومسؤول أمام مجلس القادة والرؤساء.

ب ـ تشكيل المجلس:

تنص المادة 20 من المعاهدة المنشئة للتجمع قرار مجلس الرئاسة، على أن المجلس التنفيذي يتكون من أمناء الوزراء المكلفين بالقطاعات الآتية:

1 ـ العلاقات الخارجية والتعاون.

2 ـ الاقتصاد والمالية والتخطيط.

3 ـ الداخلية والأمن العام.

ومعنى ذلك بوضوح أن المجلس يتكون من الأمناء ووزراء الخارجية للدول الأعضاء، في التجمع[63].

ج ـ اجتماعات المجلس التنفيذي:

تعقد اجتماعات المجلس وفق ما أوردته المعاهدة المنشئة للتجمع، وكذلك إقرار مجلس الرئاسة الباب الثاني المادة (32) وبشكل عام، فإن الأجهزة التنفيذية تعقد اجتماعاتها وبصفة دورية منتظمة، ومع هذا فإنها تكون مستعدة لأي اجتماع خارجي غير عادي تستوجبه الضرورة، هذا ويعقد المجلس التنفيذي جلساته في مقر التجمع أو في أي دولة من الدول الأعضاء[64]، وقد حدد قرار مجلس الرئاسة في النظام الداخلي للتجمع المادة(32) أن يعقد المجلس التنفيذي اجتماعاته الدورية كل ستة اشهر، وله الحق أن يعقد دورات غير عادية بناء على طلب رئيس مجلس الرئاسة، أو بناء على طلب أحد الدول الأعضاء، ونجد هنا أن المعاهدة نصت على اجتماع مجلس الرئاسة كل سنة بينما اجتماع المجلس التنفيذي كل نصف

سنه، وذلك بقصد تنظيم العمل في كل اجتماع يسبق اجتماع مجلس الرئاسة[65]، وباستعراض ما ورد بالنظام الداخلي لأجهزة التجمع الباب الثاني «المجلس التنفيذي» نجد الآتي:

- يعقد المجلس التنفيذي اجتماعاً دورياً عادياً مرتين في السنة دون تحديد تاريخ انعقاد الدورة.

- يعقد المجلس اجتماعاً غير عادي بناء على طلب من رئيس مجلس الرئاسة أو بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء.

- تعقد دورات المجلس التنفيذي في أي دولة من دول التجمع، ويلاحظ أن المجلس عقد حتى الآن دورة عادية.

- جميع اجتماعات المجلس التنفيذي جميعها سريه، وللمجلس أن يقرر جعلها علانية، وذلك بالأغلبية المطلقة.

- تبدأ الجلسات برئاسة رئيس الدورة السابقة، ثم ينتخب المجلس رئيساً ونائباً له ومقراً عاماً، هذا ويقوم رئيس الدورة بفتح الجلسات وفضها، ويعرض محاضر الجلسات للموافقة عليها، كما يوجه المناقشات للتصويت عليها، ويتولى كذلك إعلان نتائجها، كما يفعل في المسائل النظامية وفقاً لما يحدده النظام الداخلي للمجلس.

أما عن جدول الأعمال فهو يعد بمعرفة الأمين الإداري، حيث يقوم بإبلاغه للدول الأعضاء، قبل افتتاح الدورة العادية.

ولكي يتم عقد أي اجتماع، فلا بد من حضور ثلثي الدول الأعضاء في موعد ومكان انعقاد الدورة[66]، انظر الملحق رقم (2) تجمع دول الساحل والصحراء في سطور.

وهنا فإن ما قيل عن مجلس الرئاسة يقال عن المجلس التنفيذي

فالمجلس عند انعقاده ينتخب رئيساً ونائب رئيس ومقرراً عاماً، وسوف يبدو ذلك واضحاً عند التعرض إلى اختصاصات المجلس التنفيذي، حيث تنص المادة (22)، للمجلس التنفيذي على أن المجلس يختص بما يأتي:

- إعداد البرامج والخطط التكاملية وعرضها على مجلس الرئاسة.
- تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة في المجالات المنصوص عليها في المعاهدة وفيما يصدره مجلس الرئاسة من توجيهات.
- التحضير لاجتماعات مجلس الرئاسة.
- النظر في مقترحات ونتائج أعمال اللجان الوزارية المتخصصة ورفع توجيهاتها وبرامجها إلى مجلس الرئاسة لاعتمادها.
- دراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة.
- انتخاب مكتب له يتكون من رئيس ونائب رئيس ومقررٌ عامٍ في بداية كل دورة[67].

ـ الأمانة العامة:

نادراً ما يوجد الآن منظمة دولية تعمل بدون جهاز إداري متخصص، وهذا الجهاز يُعَدُّ من أجهزة المنظمة الرئيسة، ويطلق عليه «السكرتارية أو الأمانة العامة»، وهو الجهاز الدائم في المنظمة والذي لا يخضع لسيطرة أو رقابة دولة معينة، ويُعَدُّ بحق المعبر عن شخصية المنظمة، ذلك أن الأعضاء قد يتحكمون في منظمتهم، ولكن لا يمكنهم أن يكونوا هم المنظمة، فهيئة الموظفين الإداريين مثلاً هي الدلالة المادية الملموسة للوجود المستمر للمنظمة، وللأمانة العامة تسمية تميزها عن الأجهزة أو الفروع الأخرى، ذلك أن الفروع الأخرى تتكون من ممثلي الحكومات بينما الأمانة العامة عبارة عن موظفين دوليين لا يمثلون حكوماتهم فضلاً عن أن الأمانة العامة

هي عبارة عن جهاز تابع للأجهزة الأخرى في المنظمة تعد للأعمال التي تودعها هذه الأجهزة[68]، والأمانة العامة في تجمع دول الساحل والصحراء لا تخرج عما ذكر أنفاً.

فهي أمانة عامة في منظمة دولية إقليمية حددتها المعاهدة المنشئة وتناولتها في موادها، حيث جاء ذكرها في المادة الرابعة باعتبارها ثالث جهاز رئيسي في التجمع ثم المادة (36) التي تحدد تعيين الأمين العام والأمين العام المساعد، وتليها المادة (41) التي تحدد مسئولية الأمين العام الإداري أمام المجلس التنفيذي والمجلس الرئاسي.

أما المادة (42) فقد اختصت بتوقيع مهام الأمين العام المساعد وتلك هي المواد التي أشارت بصفة رئيسية إلى الأمانة العامة ثم تتعرض المعاهدة المنشئة أيضاً إلى المكاتب والإدارات التابعة للأمانة العامة ومنها المادة (43) الخاصة بتكوين مكاتب وإدارات الأمانة العامة حيث تتكون من:

- إدارة البحوث والشؤون القانونية.
- إدارة التكامل والاندماج.
- مكتب الأمين العام.

هذا وتضم كل إدارة من إدارات الأمانة العامة عدداً من المكاتب، حيث تناولتها المادة (47) الخاصة بالشؤون الإدارية والمالية، إذ ضمت الأقسام الآتية:

- قسم شؤون الموظفين.
- قسم الشؤون الإدارية.
- قسم الشؤون المالية.
- قسم العلاقات العامة.

ويختص كل قسم بمجموعة من الأعمال:

أما إلى إدارة التكامل والاندماج فقد تناولتها المادة (48) من المعاهدة المنشئة، إذ ضمت الأقسام التالية:

- قسم الدراسات والبحوث.
- قسم الشؤون الاقتصادية.
- قسم الشؤون الاجتماعية.

ويختص كل قسم بمجموعة من الأعمال المواكله له من الأمين العام الإداري، إذ تناولتها المواد من 46 إلى 52 راجع على وجه الخصوص الملحق رقم (2) قرار مجلس الرئاسة لتجمع دول الساحل والصحراء، النظام الداخلي أجهزة التجمع الباب الثالث الأمانة العامة.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

- مركز المجلس في هيكل التجمع:

يعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بتجمع دول السّاحل والصحراء، المنشئ بموجب قرار المجلس التنفيذي الباب الأول، المادة الأولى بأن المجلس ذو أهمية استشارية بالمقام الأول لرئيس التجمع حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[69].

- تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

حدد قرار المجلس التنفيذي الباب الثاني المادة الرابعة عدد أعضاء المجلس بعشرة أعضاء تختارهم الدول الأعضاء بالتجمع ومن الطبيعي عند تشكل أي جهاز لا بد أن يتكون من كادر إداري، فهذه المهمة أولكت لأعضاء المجلس العشرة، حيث يتم بينهم التزكية واختيار رئيس ونائب

رئيس المجلس، أما بالنسبة إلى المادة الخامسة من قرار المجلس التنفيذي فقد نصت على تكوين اللجان الآتية:

لجنة التخطيط والاقتصاد والمالية.

لجنة التربية والثقافة والعلوم والإعلام والتنمية الريفية.

لجنة الشؤون الاجتماعية والصحية والبيئية.

لجنة النقل والمواصلات والاتصالات والطاقة[70].

- الدورات والاجتماعات القطاعية بالمجلس:

وطبقاً لنص المادة (8) من قرار المجلس التنفيذي، الباب الثاني فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي له دورات عادية سنوية، وله أن يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب أو دعوة من رئيس التجمع أو رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أو إحدى الدول الأعضاء بالتجمع.

- اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

وعلى كل حال فما قيل عن المجلس الرئاسي والتنفيذي لم يكن أن يقال عن المجلس الاقتصادي، ذلك لأن المجلس الاقتصادي مهمته ذات طبيعية تختلف عن الأجهزة الرئيسية للتجمع، حيث نصت المادة الثانية من قرار المجلس التنفيذي الباب الأول بأن المجلس يختص بـ:

مساعدة الأجهزة الرئيسية للتجمع بإعداد الخطط والبرامج التنموية ذات الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تبنى عليها سياسات أخرى.

إعطاء الرأي السديد والمدروس للمجلس التنفيذي والأمانة العامة الخاصة بوضع الخطط والبرامج المشتركة.

إمداد المجلس التنفيذي بالخطط والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المبرمج إقامتها.

تشجيع التعاون بين الفئات الاجتماعية في الدول الأعضاء[71].

- المصرف الإفريقي للتنمية والتجارة:

يعد المصرف الإفريقي للتنمية والتجارة إحدى الأجهزة المهمة لتجمع دول الساحل والصحراء والذي أنشأ بموجب اتفاقية بين الدول الست المؤسسة للتجمع، وهي الجماهيرية، بوركينا فاسو، تشاد، والنيجر، ومالي والسودان[72].

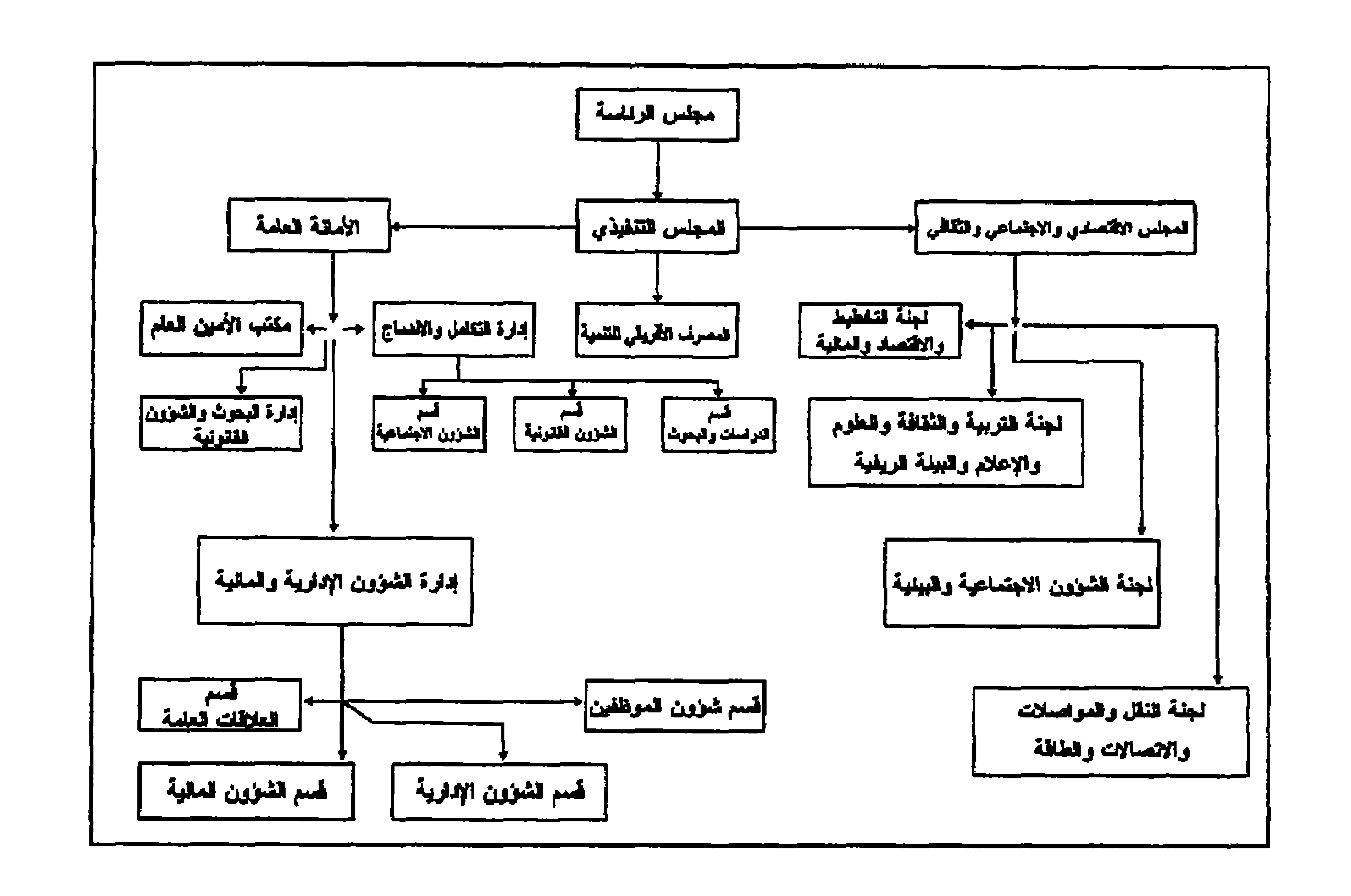
- مركز المصرف في هيكل التجمع:

حددت المادة الثانية من اتفاقية نشأة المصرف دور المصرف بأنه سوف يقوم بكل الأعمال المصرفية وتمويل المشاريع الاندماجية، وكذلك إعطاء الأولوية لدول التجمع في الاستفادة من المشاريع المنفذة داخل نطاق الدول الأعضاء[73].

- تشكيل المصرف الإفريقية للتنمية:

جاءت المادة السابعة عشر من اتفاقية نشأة المصرف بأنه يتكون من (6) أعضاء يمثلون الدول المساهمة بالمصرف، وقد حددت الاتفاقية عضوية الأعضاء بأربع سنوات قابلة للتجديد، شكل رقم (4).

شكل رقم (4)
الهيكل التنظيمي لتجمع دول الساحل والصحراء



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (9)

أما المادة الرابعة فقد حددت رأس مال المصرف وقدر بحوالي (100) مليون يورو قابلة للزيادة حتى تصل إلى (250) مليون يورو.

- اجتماعات المصرف الإفريقي:

يجتمع أعضاء المصرف الإفريقي للتنمية اجتماعات دورية حددتها المادة السابعة من اتفاقية نشأة المصرف، بثلاثة شهور: وكذلك له اجتماعات غير عادية تعقد عند الحاجة لذلك لا تكون تلك الاجتماعات صحيحة إلا بحضور ثلثي الأعضاء أما قرارات المجلس الإداري للمصرف فتؤخذ بأغلبية الحاضرين (انظر اتفاقية نشأة المصرف الإفريقي للتنمية الملحق رقم (1).

نظرة تقومية عامة لمسيرة التجمع:

لعله من السابق لاوانه الحكم على مسيرة التجمع، الذي لم يبلغ من العمر حتى اليوم تسعة سنوات، بالفشل أو النجاح، فرغم محدودية نشاطه الاقتصادي، إلا أنه سار على خطوات إيجابية، ترتب عليها تحقيق حملة من الأهداف التي كانت في الماضي، قرارات وطموحات، ولكنها اليوم حقيقة قائمة ومن ضمن هذه الأهداف:

1 - تم إنشاء المصرف الإفريقي للتنمية برأس مال وصل إلى (100) مليون يورو، ويحتمل أن يزيد رأس مال المصرف إلى (250) مليون يورو.

2 - ثم تبني سياسة مشتركة للأمن الغذائي حيث خصص مبلغ وقدرة (9,3) مليون دولار للمشاريع الزراعية والصناعية بالدول التي تعاني من تدني الناتج المحلي[74].

3 - فيما يخص حرية الإقامة والتنقل، فقد أشاد الأستاذ مدير المكتب الإعلامي بالأمانة العامة وقال «ما نراه اليوم بالجماهيرية من جنسيات

مختلفة، المالي، والبوركيني، والنيجري، والتشادي، خير دليل على اندماج وانصهار أبناء الإقليم الواحد وتعايشهم مع بعضهم البعض على أرض الجماهيرية يشتغلون يقيمون دون قيد أو شرط».

أما رئيس قسم الدراسات والبحوث فقد أشاد قائلاً «إنّ حرية التنقل والإقامة اختصرت على أعضاء البعثات الدبلوماسية، وجاري الترتيب لتعميم هذا الامتياز على كل الأفراد داخل دول التجمع».

هذا بالنسبة إلى جانب الاقتصادي وما قيل عن الاقتصاد، لا يمكن أن يقال عن السياسة فرغم أولوية النشاط الاقتصادي للتجمع إلا أنه حقق أهدافاً سياسية كبيرة، تمثلت بالمصالحة بين الجمهورية السودانية وجمهورية ارتيريا، بعد انضمام ارتيريا للتجمع، وكذلك تمثلت الأهداف السياسية المتحققة في النقاط الآتية:

1 ـ التزمت الدول الأعضاء بعدم التدخل في الشؤون الداخلية فيما بينها والحفاظ على وحدة أراضي كل دولة وثرواتها.

2 ـ التزمت الدول الأعضاء بعدم استعمال أراضيها ضد سيادة الدول الأخرى الأعضاء بالتجمع.

3 ـ التزمت الدول الأعضاء بعدم مساعدة العناصر المناوية التي تهدد سلامة الدول الأعضاء.

4 ـ التزمت الدول الأعضاء بالتعاون في مجال الأمن العام ومحاربة تجارة المخدرات بكل الوسائل وعلى ضوء ذلك قامت بإنشاء مكتب دائم لتنسيق وتبادل المعلومات.

وفي هذا السياق، فإن تجمع دول الساحل والصحراء مقارنة بمنظمات كومسا، واكواس، والإيجاد التي مر عليها من العمر (10) سنوات و30 سنة و18 سنة على التوالي، قد حقق جزءاً كبيراً من أهدافه

التي قام من أجلها، ولهذا فإن قيام تجمع دول الساحل والصحراء خطوة وحدودية تاريخية خالدة، جاءت تجسيداً للآمال والطموحات الأفريقية، وكذلك سوف يخلق تعاوناً فعلاً ومستمرا بين أبناء الإقليم الواحد لمواجهة تحديات القرن الجديد الذي لا مكان فيه للكيانات القزمية الصغيرة، وسوف يكون ذلك واضحاً عند التعرض لإمكانات التجمع في إقامة اندماج اقتصادي تكاملي بين دوله.

هوامش الفصل الثالث

(1) عبد المجيد خليفة الكون، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص150.

(2) مصطفى عثمان إسماعيل، السودان ملتقى الساحل والصحراء، دار الأصالة للصحافة والنشر والإنتاج الإعلامي، الطبعة الأولى، 2002، ص16.

(3) علي خليفة علي أسطيله، دول شمال القارة الإفريقية والاتحاد الأفريقي الواقع والآفاق رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، جنزور، 2004، ص48.

(4) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، الطبعة الأولى، المجلد السادس، 1990، ص358.

(5) علي يونس الشكري، المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، أثيرك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص212، 213، 214، 215، 216، 217، 218.

(6) عبد الوهاب الكيامي، الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص359.

(7) محمد السعيد الدقاق، المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، بدون طبعة، 1988، ص53.

(8) مرتكزات وأهداف سياسة السودان الخارجية ووسائل تحقيقها، كتب من إصدار وزارة العلاقات الخارجية، الخرطوم، بدون طبعة، أبريل1998، ص30.

(9) أحمد حجاج وآخرون، الاتحاد الإفريقي، ومستقبل القارة الإفريقية، حركة البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص290.

(10) مصطفى عثمان إسماعيل، السودان ملتقى الساحل والصحراء، مرجع سابق، ص17.

(11) عبد الله الأشعل، الاتحاد الأفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، مؤسسة الفريجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص7.
(12) أحمد حجاج وآخرون، الاتحاد الأفريقي، مرجع سابق، ص291.
(13) حسن مصطفى سلامة، الجماعة الاقتصادية الإفريقية، قراءة قانونية في السياسة الدولية، العدد 13، يوليو 1993، ص60.
(14) وليد نبيل علي محمد إبراهيم، الدول الحبيسة في غرب أفريقيا، مرجع سابق، ص37، 54.
(15) عبد الخالق جودة الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص61.
(16) عبد الوهاب الكيال، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، الطبعة الثالثة، المجلد الأول، 1990، ص528.
(17) أحمد حجاج وآخرون، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، مرجع سابق، ص299.
(18) عبد الوهاب الكيال، الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص30.
(19) أحمد حجاج وآخرون، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، مرجع سابق، ص289.
(20) محمد السعيد الدفاق، المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، مرجع سابق، ص59.
(21) عبد الوهاب الكيال، الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص528.
(22) عبد الله الأشعل، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، مرجع سابق، ص15.
(23) أحميدة امحمد السنوسي، الاتحاد المغاربي، دراسة في الجغرافية الإقليمية والاجتماعية والسياسية، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص5.
(24) الملتقى الثاني للجغرافيين العرب، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، الجزء الأول، 2002، ص154.
(25) إبراهيم أحمد نصر الدين وآخرون، الموسوعة الإفريقية، اليوبيل الذهبي لمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، بدون طبعة، المجلد الخامس، 1997، ص172.
(26) عبد الله الأشعال، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، مرجع سابق، ص17.
(27) أحمد حجاج وآخرون، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، مرجع سابق، ص286.

(28) إبراهيم أحمد نصر الدين وآخرون، الموسوعة الإفريقية، مرجع سابق،ص172.
(29) عبد الله الأشعل، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، مرجع سابق، ص14.
(30) اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، أديس أبابا، 1994، ص38.
(31) حسن مصطفى سلامة، الجماعة الاقتصادية بالإفريقية، مرجع سابق، ص56.
(32) مصطفى عثمان إسماعيل، السودان ملتقى الساحل والصحراء، مرجع سابق، ص17.
(33) عبد الوهاب الكيال، الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص528.
(34) عبد الله الأشعل، دروس في القضايا الإفريقية المعاصرة، غير منشورة، القاهرة 1994، ص50.
(35) حسن مصطفى سلامة، الجماعة الاقتصادية الإفريقية، قراءة قانونية، مرجع سابق، ص58.
(36) عبد الله الأشعل، دروس في القضايا الأفريقية المعاصرة، غير منشورة مرجع سابق، ص54.
(37) أحمد حجاج وآخرون، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مرجع سابق، ص288.
(38) عبد الله الأشعل، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، مرجع سابق، ص12.
(39) أحمد حجاج وآخرون، الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة، مرجع سابق، ص289.
(40) مرتكزات وأهداف سياسية السودان الخارجية ووسائل تحقيقها، مرجع سابق، ص35.
(41) مصطفى عثمان إسماعيل، السودان ملتقى الساحل والصحراء، مرجع سابق، ص20.
(42) حسن مصطفى سلامة، الجماعة الاقتصادية الإفريقية، مرجع سابق، ص54.
(43) مصطفى عثمان إسماعيل، السودان ملتقى الساحل والصحراء، مرجع سابق، ص35، 36، 37.
(44) محمد عبد الحكيم دياب، ما بعد العولمة، المركز العربي الدولي للإعلام، القاهرة، لندن، الطبعة الأولى، 2003، ص50، 51، 52.
(45) سامية بيبرس، تجمع دول الساحل والصحراء، أفاق أفريقيا، المجلد الثاني، العدد السابع، 2001، ص84.
(46) تجمع (س، ص) في سطور، الأمانة العامة، طرابلس 2004، ص3، 6.
(47) معاهدة تأسيس التجمع، النصوص المنظمة لمؤسسات تجمع دول الساحل

والصحراء، الأمانة العامة، طرابلس الجماهيرية، بدون تاريخ، المادة الأولى.

(48) تجمع دول الساحل والصحراء، الميثاق الأمني، من المادة (111) إلى المادة (10).

(49) معاهدة تأسيس التجمع، النصوص المنظمة لمؤسسات تجمع دول الساحل والصحراء، المادة السابقة، ص12.

(50) علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية والإقليمية، والمتخصصة، مرجع سابق، ص232.

(51) تجمع دول الساحل والصحراء في سطور، الأمانة العامة، طرابلس الجماهيرية، 2004، ص6.

(52) عبد الله الأشعل، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، مرجع سابق، ص26، 27.

(53) عبد الله الأشعل، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، المرجع نفسه، ص27.

(54) معاهدة تأسس التجمع، النصوص المنظمة لمؤسسات تجمع دول الساحل والصحراء، المادة الرابعة، ص9.

(55) عبد الرحمن إسماعيل محمد، الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الإفريقية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، 1988، ص92.

(56) المعاهدة المنشئة لتجمع دول الساحل والصحراء، النظام الداخلي لأجهزة التجمع، الباب الأول، المادة الأولى.

(57) قرار مجلس الرئاسة لتجمع دول الساحل والصحراء، النظام الداخلي لأجهزة التجمع، النصوص المهمة لتجمع الأمانة العامة، طرابلس، المادة الثانية.

(58) جامعة الدول العربية، الميثاق، المادة11.

(59) عبد الرحمن إسماعيل محمد، الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الإفريقية، مرجع سابق، ص124.

(60) النظام الداخلي لإظهار تجمع دول الساحل والصحراء، الباب الثاني المجلس التنفيذي، المادة (20).

(61) النظام الداخلي لأجهزة تجمع دول الساحل والصحراء، الباب الثاني المجلس التنفيذي، المادة (23).

(62) عبد الرحمن إسماعيل محمد، الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الإفريقية، مرجع سابق، ص126.

(63) علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة، مرجع سابق، ص247.

(64) النظام الداخلي لأجهزة تجمع دول الساحل والصحراء، الباب الثاني، المجلس التنفيذي، المادة (23).

(65) راجع على وجه الخصوص تجمع دول الساحل والصحراء في سطور، الأمانة العامة، طرابلس الجماهيرية.

(66) أسامة بيبرس، تجمع دول الساحل والصحراء، مرجع سابق، ص89.

(67) تجمع دول الساحل والصحراء، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، مركز البحوث الإفريقية القاهرة، 2002ن ص106.

(68) عبد الملك عودة، أحمد الرشيدي، تجمع دول الساحل والصحراء سلسلة دراسات مصرية إفريقية، جامعة القاهرة، أغسطس 2002، ص15.

(69) مقابلة شخصية مع الأستاذ، خالد فرج، رئيس قسم الدراسات والبحوث بالأمانة العامة لتجمع دول الساحل والصحراء، طرابلس الجماهيرية، بتاريخ 15 ـ 7 ـ 2004.

(70) مقابلة شخصية مع الأستاذ التواتي، رئيس المكتب الإعلامي بالأمانة العامة لتجمع دول الساحل والصحراء، طرابلس، الجماهيرية بتاريخ 14 ـ 5 ـ 2004.

(71) مقابلة شخصية مع الأستاذ خالد محمد فرج، مرجع سابق، بتاريخ 15 ـ 7 ـ 2004.

(72) عبد المجيد خليفة، السياسة الخارجية الليبية، اتجاه أفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص198.

(73) مقابلة شخصية مع الأستاذ خالد محمد فرج، مرجع سابق، بتاريخ15 ـ 7 ـ 2004.

(74) تجمع دول الساحل والصحراء في سطور، الأمانة العامة، مرجع سابق.

الفصل الرابع

واقع موقع التجمع الاستراتيجي في ظل النظريات الجيوبولتيكية والجيواستراتيجية

أولاً: نظرية القوى البحرية لألفردماهان (1840 ـ 1914).

ثانياً: نظرية القوى البرية لهـا لفردماكنـدر (1904).

ثالثاً: نظرية النطاق الهامشي الراملند (نيوقولاس سبيكمان).

رابعاً: نظرية القوى الجوية لـ (دي سفرسكي).

لا يمكن أن نحدد أهمية منطقة الدراسة وما يحيط بها من خطر دون التعريج على النظريات الجيوبولتيكية الجيوستراتيجية[1]، إذ أن تلك النظريات تهدف إلى دراسة وتحليل العلاقات بين الواقع الجيوبوليتيكي والظواهر السياسية وأثرها في قوة الدولة[2]، بمعنى أن الجيوبولتيك ترسم سياسة الدولة في المستقبل، وإن كان لا يوجد مفهوم عام للجيوبولتيك فلكل منطقة ظروفها وخصوصيتها لا تخرج في العادة عن أيديولوجية موحدة متمثلة في الدين والنزاعات القومية العرقية والثقافية أو الجيوسراتيجية المتمثلة في ضم مواقع جديدة متميزة كأحواض الأنهار والممرات والمضايق والقنوات والمرافئ البحرية[3].

ليس هذا فحسب، بل إن السيطرة على مواقع استراتيجية مهمة يعد اليوم من أولويات الدول الكبيرة.

ومن ثم عملت تلك الدول على وضع استراتيجية معينة لتفكيك الوحدات السياسية والكيانات القومية والإقليمية وكذلك ضم مناطق جديدة لمسرحها الجغرافي، فما يبين بوضوح مدى الارتباط الوثيق والأصيل بين علم الجيوبولتيك ومفهوم سياسة القوة الذاتية، لأن قوة ومستقبل أي منطقة لا يتأتى إلا من خلال قوتها الذاتية المبنية على واقعها الجغرافي السياسي،

وأن هذا الواقع نسبي وليس مطلقاً فهو يتغير تبعاً لتغير الأوضاع العلمية والتكنولوجية وعليه فإن كل النظريات الجيوبولتيكية تسعى إلى بناء قوة استراتيجية معتمدة على المسرح الجغرافي للمنطقة، حيث اتبعت الدول الكبرى في سياستها أسلوب النظريات الجيوبولتيكية، ولم تختلف عليها الدول الصغرى ذلك أنها باتت مسرح الصراع للدول الكبرى، إذ أنها ترى فيها قواعد استراتيجية لها[4]، ومن النظريات الاستراتيجية التي سيرد ذكرها خلال هذا الفصل هي نظرية القوة البحرية لـ(الفريد ماهان) ونظرية القوة البرية لـ(هالفورد ماكندر) ونظرية الإطار الهامشي لـ(نيقولاس سبيايكمان) ونظرية القوة الجوية لـ(دي سفرسكي)[5]، وانعكاساتها على منطقة الدراسة.

أولاً: نظرية القوة البحرية
الفريد ما هان (1840 ـ 1914)

يعد ألفريد ماهان قائداً بحريّاً حصل على شهرة كبيرة كمؤرخ استراتيجي مرموق، آمن بدور البحر في مستقبل الدولة عبر تاريخها الطويل، إذ أن قوة الدولة لا تكمن في مساحتها بالأميال المربعة أو بالكيلومتر المربع، وإنما في طول خطوط سواحلها وطبيعة تلك السواحل وهو بذلك يحث الدول البحرية للسيطرة على قواعد بحرية خارج أراضيها عن طريق إقامة قوة بحرية كبيرة، متأثراً في رأيه هذا بالإمبراطورية البريطانية فيما وراء البحار[5].

وقد توصل ما هان إلى ذلك من خلال ما جاءت به الثورة الصناعية التي قامت في أوربا ما بين سنة (1760 ـ 1830) وما نتج عنها من عائد مادي كبير لبعض الدول الأوربية معتمدة على استهداف الدول الاستعمارية وأحكام سيطرتها على أماكن كثيرة بحثاً عن المواد الخام اللازمة لمصانعها، وإيجاد أسواق لتصريف إنتاجها، واستيراد المواد الغذائية فيها

لسكانها الذين عاشوا ثورة ديموكرافية آن ذاك[6].

ومن الطبيعي أن يتطلب الأمر إنشاء الأساطيل التجارية الضخمة لنقل التجارة والركاب بين الشرق والغرب، وكذلك تطوير الملاحة البحرية بإدخال الحديد بدل الخشب والبخار بدل الشراع، ولحماية ذلك لا بد من إقامة الأساطيل البحرية التي تقوم بحراسة السّفن التجارية من القراصنة والعدوان عليها من خلال مواقع استراتيجية تسيطر عليها القوى البحرية فما وراء حدودها[7].

ولا سيما تلك الأجزاء التي تسيطر عليها القوى البحرية البريطانية على طول الطرق التجارية المنتشرة حول القارة الأفريقية وجنوب أسيا.

ويرى ما هان أن أعظم الدول قوة في تلك الآونة تقع إلى الشمال من قناتي السويس وبنما، حيث كانت بريطانيا أعظم قوة بحرية بذلك التاريخ، وقد خلص ماهان بوجود ستة عوامل تقف وراء بناء الأساطيل البحرية.

1 ـ الموقع الجغرافي للدولة:

ونعني به موقع الدولة على بحر واحد أو بحرين أو أكثر مفتوحة على بعضها وصالحة لنشاطات الملاحية.

فالنشاط التجاري والعسكري البحري لأي دولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنوع البحر أو المحيط الذي تقع عليه الدولة سواء كان ذلك البحر مفتوحاً أم مغلقاً.

كما يشترط ما هان على الموقع البحري للدولة أن يمكنها من السيطرة على الطرق الملاحية التجارية والعسكرية المهمة والتحكم في القواعد الاستراتيجية التي تقع بالقرب من سواحلها حتى تستطيع أن تردّ أي عدوان ينتهك نطاقها الإقليمي.

2 ـ طبيعة سواحل الدولة:

ويعني به ماهان نوعية الساحل وصلاحيته لإقامة الموانئ ولا يعطي اعتباراً لطول الساحل، ولذلك يؤكد على السواحل المتعرجة التي تكثر بها الخلجان العميقة لأن مثل هذه السواحل تشجع على التوجه البحري وعلى الرغبة في بناء وإرساء السفن والبواخر، كما تشكل مركزاً للإشعاع الحضاري المرافق للنشاط الملاحي.

3 ـ صفات ظهير السّاحل:

ونقصد به الأراضي التي تقع خلف خط الساحل للدولة، فإذا كانت أراضي الظهير ذات مساحة كبيرة تكفي لسد حاجة السكان داخل الوحدة السياسية وتفيض حين ذاك سوف يضغط هذا الفائض على الدولة بالتوجه نحو البحر للأشغال فيه، وهكذا يحدد مثل هذا الفائض قسماً من فاعليات الدولة ونشاط سكانها وبعض رغباتهم، وسوف يجبر الدولة على بناء بعض الموانئ وشراء عدد من البواخر، إذ لم تستطع إنشائها في الوقت الحاضر بسبب عدم توفر الكفاءات الفنية المدربة على ذلك.

4 ـ مساحة الدولة وعدد سكانها:

من المقومات الرئيسة لبناء القوة البحرية هي سعة المساحة وكثرة السكان لأن ماهان يرى في المساحة الكبيرة إمكانية تنوع الموارد الطبيعية داخلها، كما يرى في كثرة السكان القدرة على بناء الأساطيل البحرية وفي استعمالها.

5 ـ الخصائص القومية لسكان الدولة:

ومن العناصر الرئيسة الضرورية لبناء أي قوة بحرية هي معرفة رغبة السكان وميلهم لركوب البحر لأنّ هذا الشرط يعده ماهان حجر الزاوية في بناء القوة البحرية.

6 ـ توجه السلطة الحاكمة:

ويعني ذلك رغبة الحكومة في توجيه سكان البلاد نحو البحر لخلق قوة بحرية ويعتمد ذلك على توفر جميع الظروف الطبيعية والثروات المتوفرة داخل الدولة كما تعتمد على نوع العلاقات القائمة بين الدول البحرية المتجاورة[1].

انعكاسات النظرية البحرية على موقع منطقة الدراسة:

وبتطبيق المبادئ التي جاءت بها نظرية القوة البحرية على منطقة الدراسة نجدها تتمتع بموقع جغرافي لا نظير له إذ لها سواحل طويلة تحف بأربعة مسطحات مائية هي: المحيط الأطلسي في الغرب والمحيط الهندي في الجنوب الشرقي والبحر المتوسط في الشمال والبحر الأحمر في الشرق، كما تشرق منطقة الدراسة على قنوات وممرات بحرية مهمة أهمها مضيق جبل طارق وقناة السويس ومضيق باب المندب، وبذلك فإن منطقة الدراسة تتمتع بموقع جغرافي بحري فريد من نوعه في نظر نظرية القوة البحرية.

وأما خط الساحل بمنطقة الدراسة، فهو طويل بلغ مجموع أطواله نحو 16185كم منها 4625كم على ساحل المحيط الأطلسي، و4056كم على ساحل البحر الأحمر، و3200 كم على ساحل خليج عدن والمحيط الهندي.

وإن كانت هذه السواحل في أجزاء منها من النوع المرفوع قليلة التعاريج ولا تصلح لإقامة موانئ طبيعية فيها إلا أنه يمكن إقامة الموانئ الصناعية عليها وخير مثال على ذلك ميناء طرابلس في ليبيا.

أما الأجزاء الأخرى من سواحل البحر المتوسط، والبحر الأحمر والمحيط الأطلسي، والمحيط الهندي وما تتمتع به من خلجان وتعرجات بحرية وعمق مياهها، فهي مؤهلة لإقامة الموانئ الطبيعية والصناعية، وبالتالي تصلح لإرساء وبناء السفن، وبالنسبة للظهير القاري فهو غني نوعاً ما بالموارد

الطبيعية والاقتصادية، حيث نجد ذلك واضحاً في منطقة حوض النيل وحوض النيجر ودلتاه إذ تتوافر التربة الخصبة وكمية من المياه لا بأس بها جعل هذه المنطقة إقليم جذب للقوة العاملة في رحلة موسمية إلى هذه المناطق.

وما قيل عن توافر الظروف الملائمة لإقامة زراعة ناجحة يقال عن توافر ثروات معدنية هائلة بمنطقة الدراسة فنجد ليبيا ونيجيريا ومصر مثلاً توجد بها ثروات نفطية كبيرة تؤهلها لكي تقيم عليها 3200 صناعة.

وبما أن أغلبية سكان منطقة الدراسة يتمركزون على طول السواحل والمحيطات والبحار فإن ذلك يشكل ثقلاً سكانياً يمكن أن يرفد التوجه البحري بمختلف نشاطاته الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية، وبالتالي يكون ذلك مدعاة لإقامة موانئ طبيعية واصطناعية عند تلك السّواحل لتصدير فائض منتجاتهم من هذه القطاعات والأنشطة الاقتصادية إلى دول العالم الخارجي.

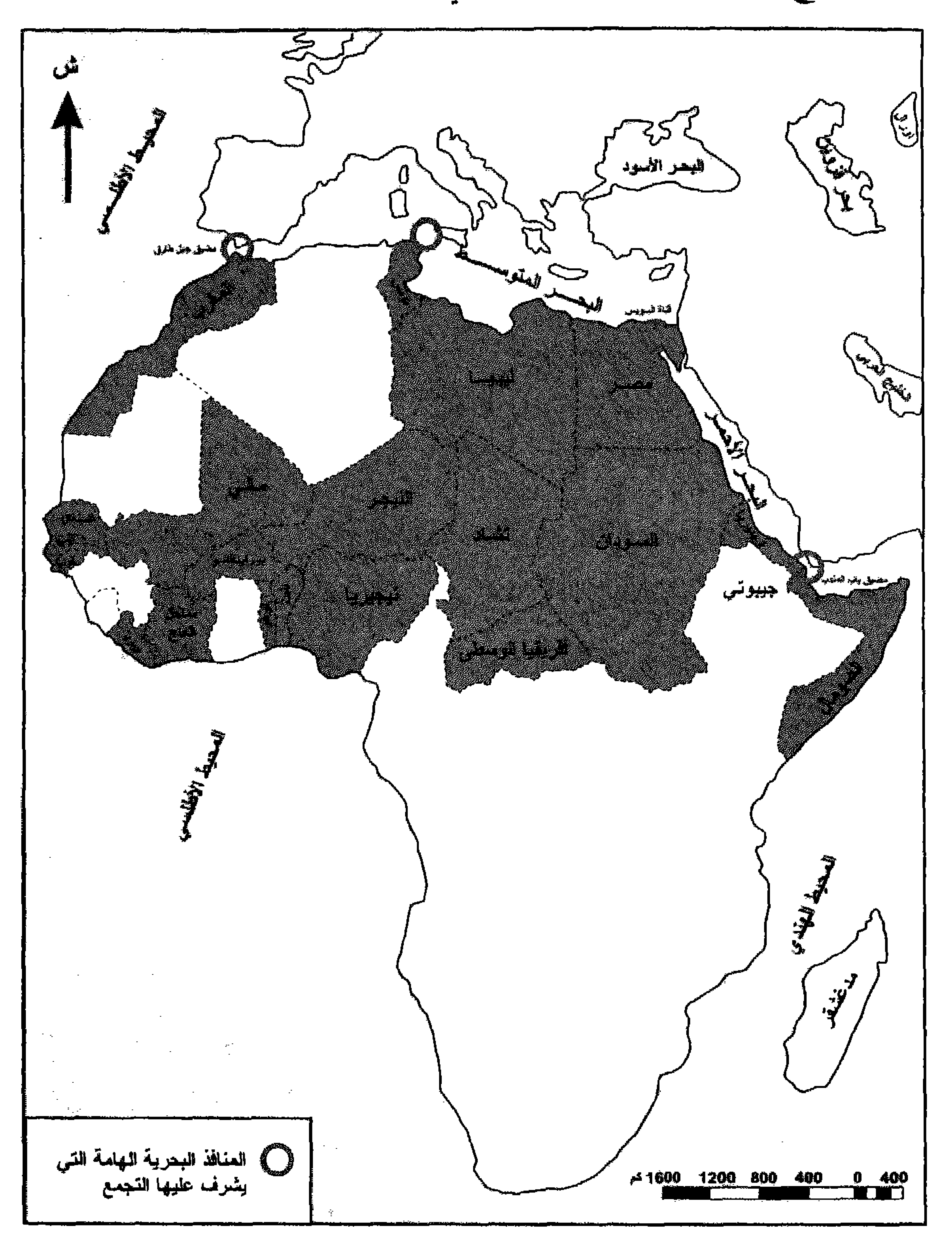
ومن مميزات الرصيف القاري الذي يعد جزءاً من الظهير الأرضي الغارق تحت البحر لبعض أجزاء منطقة الدراسة، أنه غني بالثروة السمكية التي يمكن أن تنشط تجارتها لتضيف عائداً مالياً اخر لاقتصاد دول التجمع.

وتتمتع أغلب سواحل منطقة الدراسة بمناظر خلابة شواطئ رملية طويلة تصلح لإقامة المنتجعات السياحية تستطيع من خلالها بعض دول منطقة الدراسة أن تصبح أكبر منطقة سياحية في قارة أفريقيا نظراً لطول السواحل التي تشرف بها منطقة الدراسة على المحيطات والبحار العالمية وبذلك تستطيع أن تضيف مورداً احتياطاً للمستقبل الذي ينذر بنفاذ البترول والغاز الطبيعي في وقت محدود.

وهناك بعض الدول داخل منطقة الدراسة استغلت طبيعة سواحلها لهذا النشاط السياحي مثل المغرب وتونس ومصر من بين أعضاء دول التجمع، خريطة (16).

خريطة رقم (16)

توزيع المنافذ البحرية الهامة التي تشرف عليها منطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد علي: إبراهيم حلمي القودي، أطلس الوطن العربي والعالم، مرجع سابق، ص 59.

ثانياً: نظرية القوة البرية هالفرد ماكندر:

نظرية القوة البرية للعالم هالفورد ماكندر وهو عالم جغرافي إنجليزي الأصل اطلع على مختلف النظريات التي كانت تعالج مسألة الصراع المستمر لتحقيق السيطرة العالمية ومنها نظرية القوة البحرية التي جاء بها ماهان، وقد ساهمت هذه النظرية «القوة البرية» التي ألقاها أمام الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية عام 1904 مساهمة فعالة في إطار علم الجيوبولتيك وقد أطلق عليها نظرية قلب الأرض استناداً إلى الأسس الجغرافية التي اتبعها وخرج منها بحصيلة مفادها أن مصير الصراع الدائم والمستمر لتحقيق النصر هو في النهاية بجانب القوة البرية وليس بجانب القوة البحرية[8].

وللبرهنة على ذلك لاحظ ماكندر أن $\frac{2}{3}$ مساحة سطح الكرة الأرضية تغطيها المياه وقد أطلق على هذه المحيطات اسم محيط العالم، كما لاحظ بأن. الباقي «وهو اليابس» تحتله قارات أوربا وآسيا وأفريقيا.

وقد اعتبر هذه القارات وحدة طبيعية نطلق عليها جزيرة العالم ووجد كذلك أن $\frac{7}{8}$ من سكان العالم يسكنون هذه الجزيرة في حين يتوزع $\frac{1}{8}$ الباقي على القارات المنتشرة في المحيطات والبحار.

وقد وجد أن هناك سهولاً داخلية واسعة ضمن نطاق قارتي أوروبا وأسيا تتمتع بحماية طبيعية من مختلف الجهات، وتمتد هذه السهول من البرزخ الواقع بين بحر البلطيق شمالاً والبحر الأسود جنوباً وعلى مسافة 2500 ميل حتى هضبة لينالند شرقاً وهي الهضبة المحصورة بين المحيط المتجمد شمالاً حتى الحواجز الجبلية جنوباً، وتبلغ مساحة هذه السهول حسب التحديد المذكور آنفاً 4 مليون ميل مربع[9].

وتمتاز هذه السهول بأنها ذات إمكانيات اقتصادية هائلة من غنى الموارد الطبيعية فيها.

ومن المميزات التي يتمتع بها هذا القلب هو موقعه الجغرافي المركزي بالنسبة إلى روسيا وسهولة الحركة فيه لانبساط أرضه ولذلك توقع ماكندر إمكانية انتشار السكك الحديدية في أرجائه المختلفة واستخدام أجزائه في النقل الداخلي، مما سيؤدي بالتالي إلى نهوضه اقتصادياً وعسكرياً وازدياد ضغطه على جميع الأطراف، واستناداً إلى هذه الخصائص فقد أدلى ماكندر بآراء مفاده، أنه إذا أتيح لقوة من القوى العالمية أن تسيطر على جزيرة العالم سيكون لهذه القوة القدرة على فرض شخصيتها على العالم كله، وافترض أن ألمانيا هي الدولة الوحيدة المرشحة لغزو هذا القلب من الجهة الغربية غير المحمية بحواجز طبيعية، وقد أنهى ماكندر نظريته بفرضية مفادها[10].

1 ـ من يحكم أوربا الشرقية يهيمن على قلب الأرض باعتبارها الباب المفتوحة إلى القلب.

2 ـ ومن سيطر على قلب الأرض يحكم جزيرة العالم (قارات العالم القديم).

3 ـ ومن يسيطر على جزيرة العالم يتحكم في العالم كله[11].

وقد لاحظ ماكندر بأن هناك قلباً ثانوياً هو أصغر من القلب الرئيس وأطلق عليه (القلب الجنوبي) تميزاً له من قلب الأرض الذي يقع إلى الشمال من الكرة الأرضية، وقد حدد هذا القلب الجنوبي في قارة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي اعتبرها حاجزاً طبيعياً يفصل بين القلبين وقد لاحظ أن هناك تشابهاً بين خصائص القلبين، لا سيما في ظروف التصريف المائي سببها أن القلب الجنوبي تفيض مياهه من الهضبة الداخلية لأفريقيا وتتجه إلى أنهاره (النيجر والكنغو والزمبزي والأورنج) التي لا تصلح مجاريها الدنيا للأغراض الملاحية بسبب وجود الشلالات الواقعة بالقرب من مصباتها في المحيط، ولهذا أصبح القلب الجنوبي في مأمن من غزو

القوات البحرية أو النهرية شأنه في ذلك شأن القلب الرئيس الشمالي الذي يتمتع بحماية من جميع الجهات إلا من جهة الغرب.

كما يوجد تشابه بينهما في خصائص الغطاء النباتي حيث تغطى القلبين الغابات الكثيفة وبمساحات شاسعة[12].

وقد اعتبر ماكندر منطقة الوطن العربي بجناحيه الأفريقي والأسيوي جسراً برياً يربط القلب الشمالي بالقلب الجنوبي، حيث يرتبط القلبان ببعضهما عبر مسافة تبلغ 800 ميل من نهر النيل غرباً إلى ما وراء الفرات شرقاً، وكذلك لمسافة 1800 ميل من جبال طورس في الشمال إلى خليج عدن في الجنوب.

وقد ميز ماكندر هلالين أحدهما يتمثل في المناطق الساحلية التي تحيط بمنطقة قلب الأرض أطلق عليه الهلال الداخلي والآخر يتمثل بالسواحل الأفريقية والذي أطلق عليه بالهلال الخارجي[13]، خريطة رقم (17).

انعكاسات النظرية البرية على منطقة الدراسة:

لقد أطلق ماكندر في نظريته على أراض منطقة الدراسة بأنها جزء مهم من الجسر البري الذي يربط بين القلب الشمالي في اسيا وأوربا بالقلب الجنوبي في قارة أفريقيا جنوب الصحراء.

ومن المؤكد والمعلوم أنّ جزءاً كبيراً من منطقة الدراسة وهو الجزء الجنوبي الغربي والجنوب الشرقي يقع ضمن إطار القلب الجنوبي مما يعطيه ميزة الحماية الطبيعية الذاتية من أي غزو أجنبي بحرياً كان أم برياً وهذا الجزء يشكل جزء أمان للمناطق الداخلية الواقعة في الجزء الشمالي منه من أي اعتداء.

أما بالنسبة إلى جزء الشمالي الغربي، والشمالي والشمالي الشرقي بالمغرب وتونس وليبيا ومصر، فإن بمقدورهم غلق المنافذ البحرية المشرفة عليها والمتمثلة بمضيق جبل طارق، وخليج سرت، وقناة السويس في حالة

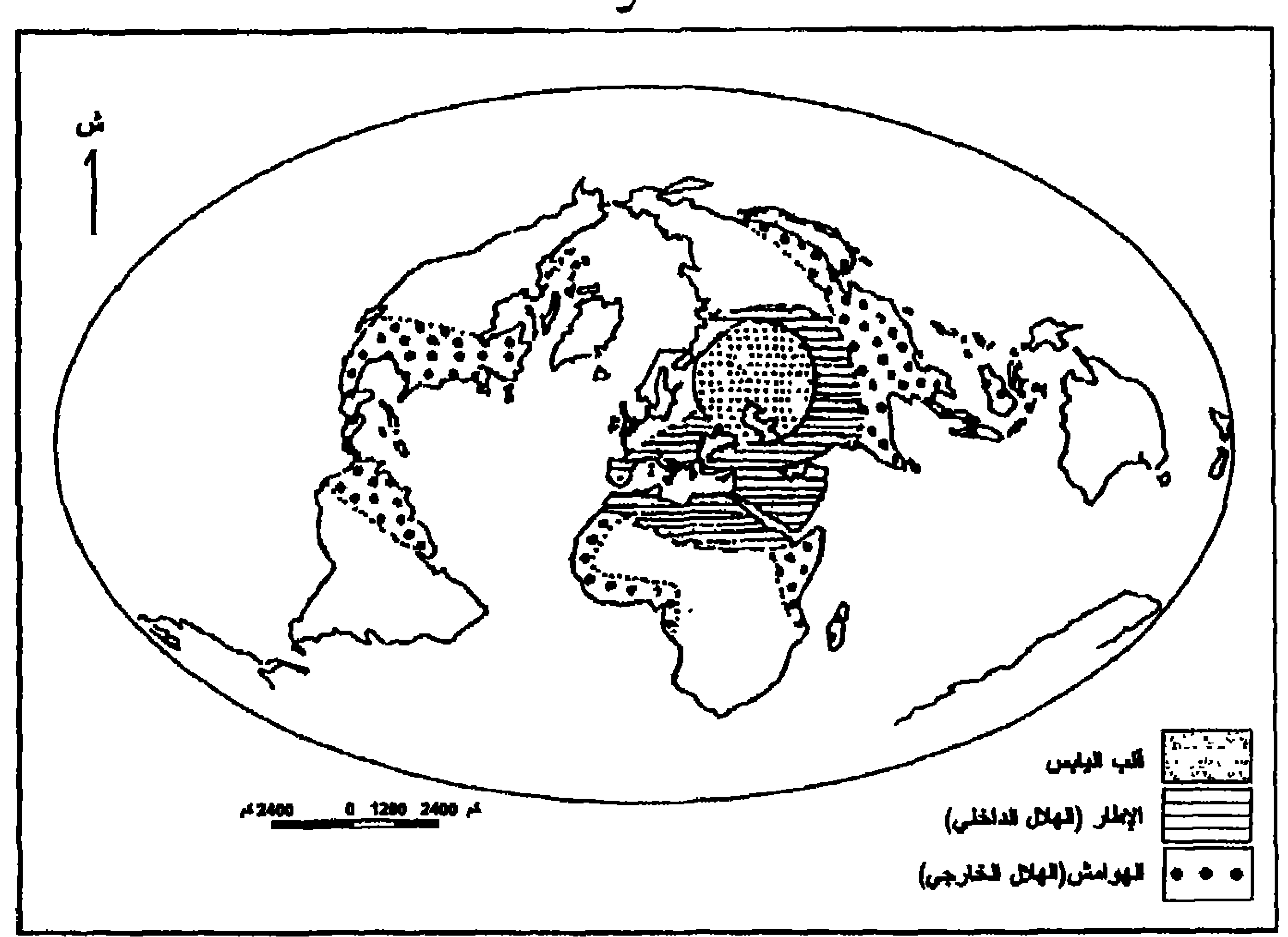
أي هجوم بحري ينوي العدو القيام به كما تنظر إليه تلك النظرية البرية التي أكدت مؤخراً على أهمية بناء الاستحكامات العسكرية البرية المشرفة على طول هذا المضايق والخلجان.

ومن هنا برزت أهمية منطقة الدراسة في نظرة فرضيات النظرية البرية لماكند دون المناطق الأخرى من العالم مما أعطاه مكانه استراتيجية حفزت النظريات الجيوستراتيجية الأخرى أن تنظر إليها بعين البحث والدراسة لما تملكه من مؤهلات جغرافية من خلال الموقع المتميز والموارد الاقتصادية المتنوعة المتوفرة فيها وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي وكونها مجالاً حيوياً احتياطياً لتنمية البشرية والاقتصادية.

خريطة رقم (17)

موقع التجمع من نظرية القوة البرية لماكندر

القوة



المصدر: طه عبد العليم

ثالثاً: نظرية النطاق الهامش «الرملاند»:

نيقولاس سيبكمان N.SPY KMAN RIM LAND

تُعد نظرية النطاق الهامش من نظريات القوى البرية الجيوستراتيجية التي جاء بها العالم الأمريكي نيقولاس سيبكمان، حيث يعتبر من رواد المدرسة الأمريكية الحديثة في الجيوبولتيك، وأستاذ العلاقات الدولية بجامعة ييل yaleفي الولايات المتحدة، وقد جاء بتعريف للجيوبولتيك بأنها وضع سياسة السّلامة والأمن للدولة في ظل العوامل الجغرافية، وهذا يعني أنه يرى أن دراسة الموقع الجغرافي لدولة ما له أهمية كبيرة في فهم علاقاتها الخارجية المبنية على السلامة الإقليمية.

والسلام في رأيه لا تكون إلا مدعمة بالقوة لذلك لا تستطيع الدولة الفقيرة إقامة سلاماً في نطاق إقليمها إلا إذا استطاعت بناء قوة كبيرة.

وقد كان سيبكمان على معرفة تامة بأثر عامل الزمن في الجيوبولتيك، لأنّ مركز الدولة الجيوبولتيكي يتوقف على عاملين أولهما الموقع الجغرافي الثابت للدولة، والآخر علاقة هذا الموقع بمراكز الثقل في العلاقات الخارجية العالمية.

وكان هذا الثقل نسبياً وليس مطلقاً كما أن أهمية الموقع الجغرافي للدولة ليست ثابتاً وإنما يتغير[14].

وبعد ظهور نظرية قلب الأرض لماكندر، جاء سيبكمان واتفق معه في أن الدولة التي تسيطر على جزيرة العالم «العالم القديم» تستطيع أن تتحكم في مصير العالم[15].

وخالفه في أن السيطرة على العالم تأتي من النطاق الهامشي وليس من قلب الأرض نفسه، حيث يرى أن هذا القلب «قلب الأرض» ميتاً لا ينبض بالحياة فيحده من الجهة الشمالية المحيط المتجمد الشمالي وتغطى

أجزاءه الجنوبية الغابات الصنوبرية، ويقع جزء كبير منه عند الصحاري الحارة الجرداء.

ليس هذا فحسب، بل إنه لم يحظ بثروات طبيعية كبيرة عدا الجزء الواقع عند جبال الأورال وأجزاء من تركستان، وقد لخص سيبكمان نظريته على النحو الآتي:

1 ـ من يتحكم في الإقليم الهامشي يتحكم بأوراسيا.

2 ـ ومن يحكم أوراسيا يسيطر على العالم[16].

وحيث رأى سيبكمان أن إقليم الرملاند الانتقالي الذي يحيط بالهارتلاند «قلب الأرض» أكثر أهمية حيث خلصت أراؤه أن المناطق المحيطة بالرملاند والتي تتمثل في الهلال الخارجي عند ماكندر «الجزر البريطانية واليابانية» مراكز قوة سياسية تحف بالرملاند من الغرب والشرق وقد شملت منطقة الرملاند كل من قارة أوربا، واسيا الصغرى والوطن العربي بجناحية الأسيوي والأفريقي وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا وشرق سبيريا، وأرجع سيبكمان أهمية هذا الجزء «الرملان» للأسباب التالية:

1 ـ أنه يتمتع بأعداد كبيرة من سكان العالم.

2 ـ وقوعه في مناطق معتدلة المناخ.

3 ـ تنوع موارده الزراعية والمعدينة.

4 ـ إشرافه على مناطق بحرية هامة مهمّة في العالم.

5 ـ جمعه بين القواعد الجوية الثابتة «على الأرض» والقواعد البحرية العائمة أو المتحركة في البحار الداخلية خلافاً للقوة البرية «قلب الأرض» التي لها قواعد برية ثابتة فقط[17].

وعلى الرغم من الأهمية الكبرى التي يتمتع بها الرملاند من موقع جغرافي متميز وتنوع موارده الطبيعية إلا أن هذه النظرية لم تسلم من النقد، حيث أن منطقة الرملاند ما هي إلا نطاق هامشي مهدد من قبل قوة قلب الأرض من الداخل وقوة الهلال الخارجي من الخارج، ولو قدر لهذا الإقليم «الرملاند» أن يبني قوة كبيرة واحدة فلن يتأتى ذلك الأمن خلال سيطرة هذا الإطار «الرملاند» على حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط، ومن ثم على بقية أفريقيا وأستراليا، أعداداً للخطوة الحاسمة وهي الاستيلاء على بقية الإطار في أسيا الجنوبية والشرقية.

ولهذا فإن منطقة الهامش تقع تحت تأثير المنافسة بين الهلال الخارجي المتمثل في اليابان وبريطانيا وقلب الأرض المتمثل في الاتحاد السوفيتي سّابقاً[18].

انعكاسات نظرية الإطار الهامشي على منطقة الدراسة:

يتمتع إقليم منطقة الدراسة في هذه النظرية بأهميته الاستراتيجية لما له من خاصية الموقع، حيث تشرق من خلاله منطقة الدراسة على البحر المتوسط من الجهة المقابلة لأوروبا «جزء من الرملاند» محور نظرية سبيكمان إضافة على الأهمية الحيوية والاستراتيجية التي يمتلكها الساحل الشمالي لمنطقة الدراسة المتمثلة في سيطرته على قناة السويس ومضيق جبل طارق، حيث تربط قناة السويس مناطق الرملاند الغربية المتمثلة بأوروبا الغربية بالمناطق الشرقية المتمثلة بجنوب وجنوب شرق وشرق قارة أسيا.

وبذلك أصبحت دول التجمع جزءاً من الإطار الهامشي في نظرية سبيكمان التي اعتبرها إحدى الركائز الأساسية لنطاق التصادم بين القوى البرية المتمثلة في نظرية ماكندر والقوى البحرية المتمثلة في نظرية ماهان، وهذا يعني أن دول التجمع بإمكانها أن تمنع أي هجوم يأتي من البحر باتجاه القلب الجنوبي الذي جاءت به نظرية ماكندر.

نظرية القوة الجوية لـ دي سفرسكي:

تعتبر نظرية القوة الجوية من النظريات الجيوستراتيجية التي ظهرت نتيجة للتقدم التكنولوجي وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تزايدت أهمية القوة الجوية في الحرب والسلم[19]، وتمحض عن ذلك ظهور بعض الآراء في مجال الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية.

ولعل أبرزها ما جاء به دنبر عام 1944 وهو أنّ للأرض قلبين أولهما كبير يتمركز عند أوراسيا والآخر صغير وحديث ولكنه أكثر منه قوى وغنى يتمثل في الولايات المتحدة، إذ أن المحيط القطبي الشمالي يربط بين القلبين.

ومن المعروف أن المسافة بين القلبين عند تلك الأجزاء الواقعة على امتداد الدائرة القطبية أقصر من غيرها[20].

ولو قدر لقوة القلب الحديث «الصغير» أن تسيطر على قوة القلب القديم الكبير «لتمكنت من السيطرة على العالم، وقد دفعت هذه الآراء بالقوتين إلى التنافس من أجل بناء قوة جوية كبيرة خلصت إلى تفوق القوة الحديثة على القوة القديمة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً.

إلا أن الفضل الكبير في تقييم السلاح الجوي، يرجع إلى العالم الروسي سفرسكي من خلال ما نشره في كتابه «القوة الجوية مفتاح للبقاء» عام 1950 Allpower.keyto saurvd إذ كان مفاده تقسيم العالم إلى منطقتي نفوذ أولهما منطقة النفوذ السوفيتي والتي تشمل الجزء الأكبر من قارة أفريقيا وأجزاء من جنوب شرق أسيا.

أما الأخرى فتمثل منطقة النفوذ الأمريكي التي تشمل أمريكا اللاتينية «الجنوبية» وهي بمثابة منطقة النفوذ أو السيادة الجوية للولايات المتحدة الأمريكية[21].

وقد مثل سفرسكي منطقتي النفوذ على الخارطة بأربع دوائر تشمل الدائرة الصغيره في الشمال القلب الصناعي الروسي، والثانية في الجنوب القلب الصناعي الأمريكي[24].

أما الدائرتان الكبيرتان المتداخلتان، تمثل الدائرة الشمالية منطقة النفوذ السوفيتي، والأخرى في الجنوب منطقة النفوذ الأمريكي، وبالنسبة إلى الجزء المشترك بينهم أطلق عليه سفرسكي «منطقة المصير» ويشتمل هذا الجزء المشترك بين الدائرتين على القلبين القلب الصناعي الروسي والقلب الصناعي الأمريكي.

وكذلك يشمل أمريكا الشمالية وأوربا وأفريقيا شمال الصحراء الكبرى ومعظم أسيا، بما فيها الجزر اليابانية، والجزر البريطانية أيضاً.

وبهذا التحديد أصبح إقليم منطقة الدراسة ضمن منطقة المصير ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة.

فمن يسيطر على هذا الجزء الذي يتداخل فيه النفوذ الجوي للقوتين العالميتين يسيطر على العالم كله.

ومن هنا وضع سفرسكي نظرية على النحو الآتي:

1 ـ من يملك السيادة الجوية يسيطر على المصير.

2 ـ ومن يسيطر على منطقة المصير يسيطر على العالم كله[25].

انعكاسات نظرية القوى الجوية على منطقة الدراسة.

وبتطبيق المبادئ التي جاءت بها نظرية سفرسكي على منطقة الدراسة نجدها تقع ضمن هذه النظرية عند منطقة التداخل الأمريكي الروسي «منطقة المصير» حيث يعتبر هذا الجزء أهم حلقة للمواصلات الجوية العالمية نظراً للأهمية التي يتمتع بها الموقع الجغرافي لهذه المنطقة إذ أنه حلقة وصل بين

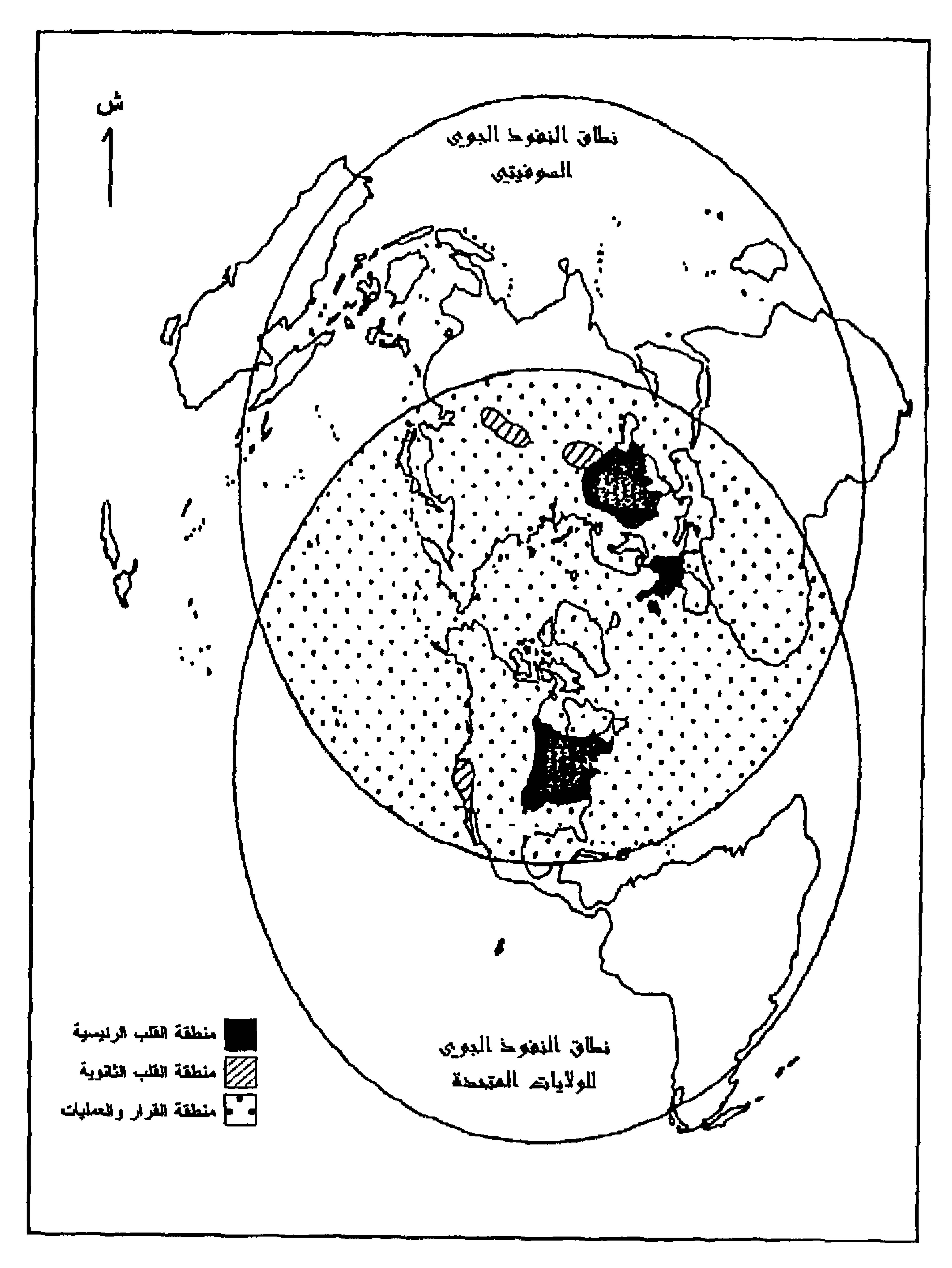
الشرق والغرب والشمال والجنوب، وكذلك ما يمتاز به مناخه من خصائص تجعله من أنسب الأجواء للطيران طيلة العام.

وبالنظر إلى موقع منطقة الدراسة في شمال وشمال غرب أفريقيا نجده يمثل مركزاً استراتيجياً مهماً يقع على نقطة تقاطع محورين رئيسين: المحور الأفقي في الشمال والشمال الغربي والمحور الرأسي يمر بوسط القارة الأفريقية من الشمال إلى الجنوب.

إن هذه الوظيفة الاستراتيجية تجعل لمنطقة الدراسة مكانة فعالة وبارزة في تطوير حركة الطيران وذلك على الصعيدين المحلي والعالمي ليس هذا فحسب، بل تكمن الأهمية كذلك في عاملين رئيسين: أولهما إن منطقة الدراسة بإمكانها أن تكون مركزاً للتزود بالوقود نظراً لغناها بالثروات النفطية، والاخر بوصفه يملك إمكانيات سياحية مهمة جداً، ومن جهة أخرى فإن وضع المنطقة الجغرافي وتباعد مراكزها العمرانية يجعل من النقل الجوي عاملاً منافساً ومؤثراً على الطرق البرية وخاصة في مجال نقل المسافرين، خريطة رقم (18).

خريطة رقم (18)

موقع التجمع من نظرية القوة الجوية لدى سيفرسكي



المصدر: طه عبد العليم رضوان، الجغرافية السياسية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998 ـ ص 169.

هوامش الفصل الرابع

(1) نافع قصاب وآخرون: الجغرافيا السياسية، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص126.
(2) صباح سالم عمر عبد المولى: خليج سرت، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، 2001، ص5.
(3) طه عبد العليم رضوان: الجغرافية السياسية منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون طبعة، 1998، ص62.
(4) صباح سالم عمر عبد المولى: خليج سرت، مرجع سابق، ص151.
(5) نافع قصاب وآخرون: الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص126.
(6) فتحي محمد أبو عيانة: الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2001، ص24.
(7) نافع قصاب وآخرون: الجغرافية السياسية، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر العراق، بدون طبعة، وبدون تاريخ، ص139.
(8) علي أحمد هارون: أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص312.
(9) محمد محمود إبراهيم الدين، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2002، ص798، 799.
(10) نافع القصاب وآخرون: الجغرافية السياسية، مرجع سابق، ص127.
(11) نافع القصاب وآخرون: الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص128.
(12) محمد محمود إبراهيم الدين: الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مرجع سابق، ص809، 370.
(13) طه عبد العليم رضوان: الجغرافية السياسية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون طبعة، 1998، ص161.

(14) محمد محمود إبراهيم الدين: الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مرجع سابق، ص310.

(15) طه عبد العليم رضوان: الجغرافية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص163 ـ 164.

(16) دولت أحمد صادق، وآخرون: الجغرافيا السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة، 1998، ص25.

(17) فتحي محمد أبو عيانة، الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص26.

(18) مولت أحمد صادق وآخرون: الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص.

(19) صباح سالم عمر عبد المولى: خليج سّرت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، 2001، ص157.

(20) صباح سالم عمر عبد المولى: خليج سّرت رسالة ماجستير غير منشورة، المرجع نفسه، ص158.

(21) نافع قصاب، الموسم الثقافي السنوي بجامعة النقاط الخمس، مطبعة الإخلاص الزاوية، الطبعة الأولى، 2002 ـ 2003، ص272.

(22) فتحي محمد أبو عيانة: الجغرافية السياسية، مرجع سابق، ص27.

(23) محمد محمودْ إبراهيم الدين: الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص838.

(24) نافع قصاب وآخرون: الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص154.

(25) نافع القصاب وآخرون: الجغرافيا السياسية، مرجع نفسه، ص155.

الفصل الخامس

أفاق التعاون الاقتصادي الاندماجي
في دول الساحل والصحراء

أولاً: آفاق التعاون الاقتصادي الاندماجي في الإنتاج الزراعي.

ثانياً: آفاق التعاون الاقتصادي الاندماجي في الثروة الحيوانية.

ثالثاً: آفاق التعاون الاقتصادي الاندماجي في الثروة المعدنية.

لا يمكن أن نضع نظرة مستقبلية لتجمع دول الساحل والصحراء ما لم نسترجع الذاكرة إلى الواقع الجغرافي السياسي لتلك الدول التي سبق دراستها[1].

والمسيرة الإنسانية تتسم عبر تاريخها الطويل بالتفاعل ما بين الإمكانات المادية من ناحية ووعي الإنسان بمحيطه وبمقدرته من ناحية أخرى.

فإذا تطلعنا إلى مستقبل منطقة الدراسة لوجدنا أن آفاقه تتحدد وفق ما يحدده الإنسان من طموح وأمل ومقدرة على التحول من مسيرة إلى أخرى، حيث يكمن مستقبل أي إقليم في إيجاد نوع من التكامل بين موارده.

إن إقامة تجمع اقتصادي أفريقي متكامل بلا حدود في ظل الواقع الجغرافي السياسي المدروس في عالم تسوده التكتلات والتجمعات الاقتصادية، أصبح أمراً يمكن تحقيقه حيث أخذت بذلك كثير من دول العالم باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية ودفعهم إلى ذلك طبيعة الحاجات والظروف التي يمر بها عالم اليوم[1].

فعالم اليوم يعيش عصر التكتلات الاقتصادية وفرض سياسة الحصار والتبعية الاقتصادية، وأن اقتصاديات منطقة الدراسة في معظمها مرتبطة

بمحور اقتصاديات الدول الأجنبية التي هي بمثابة الاستعمار المستقر، حيث ربط منطقة الدراسة بالتبعية ثم إن منطقة الدراسة بهذا الاتساع الذي يبلغ نحو (13)[*] مليون كم2 وبطول شواطئها التي تقدر بنحو (16)[**] ألف كم والتي تمتد ما بين البحر المتوسط في الشمال وخليج غينيا في الجنوب وما بين المحيط الأطلسي في الغرب والجنوب والبحر الأحمر والمحيط الهندي في الشرق والجنوب الشرقي قد لا يكون لها أهمية اقتصادية[3] بدون إيجاد نوع من التوافق والانسجام الدائم والمستمر بين الموارد الاقتصادية لتلك الدول والإمكانيات الخاصة بها، ومتطلبات التنمية فيها وبما يؤدي إلى توفير المناخ المناسب لدفع عجلة النمو والإسراع بها، وتهيئة الفرص لعوامل الإنتاج المختلفة لأن تتفاعل لتعطي أقصى إنتاج لها ودفع اقتصاديات منطقة الدراسة نحو الانطلاق والنمو الذاتي، وتحقيق الرفاهية في إطار استراتيجية علمية موحدة.

فإدماج اقتصاديات منطقة الدراسة عن طريق تجميع الموارد وعوامل الإنتاج المادية والبشرية تصبح وكأنها اقتصاد واحد تتوافر في داخله حرية تبادل السلع والمنتجات بين دول المنطقة، دون فرض أية قيود وتعريفه جمركية عليها، كذلك حرية انتقال الأشخاص للإقامة والعمل، وبالتالي تحقق ما نصبو إليه بهذه الدول وهو انتقال رؤوس الأموال فيما بينها[4].

ليس هذا فحسب، بل يجب تنسيق السياسات المتعلقة بالإنتاج الزراعي والحيواني والتعديني، يتخصص بعض منها في إنتاج السلع والمنتجات التي تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية أكثر من غيرها «المزايا المطلقة»، بمعنى أن تتخصص كل دولة من دول التجمع في إنتاج ذلك

(*) انظر الجدول رقم (1).

(**) انظر الجدول رقم (2).

النوع من السلع والمنتجات التي تستطيع إنتاجها بأقل تكلفة ممكنة.

وهكذا فإن التكامل الاقتصادي هو الحل الأمثل لمواجهة التحديات الاقتصادية بمنطقة الدراسة لأنه بمثابة السّبيل لإزالة العقبات الموضوعة على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بقصد تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع[5].

وهكذا، فإن تجميع الاقتصاديات الأفريقية مع بعضها البعض تحت مظلة تجمع دول الساحل والصحراء قاعدة الهرم للاتحاد الأفريقي وذلك بفتح وتوسيع نطاق السوق المناسب للاقتصاد الأفريقي، مع إزالة العوائق المصطنعة أمام التبادل التجاري عليها مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد، ويجب أن تتخصص كل دولة من دول التجمع في إنتاج الموارد والسلع التي تتمتع فيها بالكفاءة الإنتاجية من حيث الجودة وتكاليف الإنتاج، أي تنفرد الدولة بالمنتجات التي تجود بها وتميزها عن بعضها، لكي تتمكن بقية الدول من استيراد تلك الموارد والسلع التي تتميز بها هذه الدول بميزات تختلف عن تلك الدولة[6].

إن التكامل الاقتصادي بين دول منطقة الدراسة يحقق عدة منافع اقتصادية مهما منها زيادة الموارد الأكثر جودة على حساب الموارد الأقل جودة، سواء كانت زراعية أم حيوانية أم تعدينية أم تجارية، مما يحقق زيادة في الرفاهية الاقتصادية لدول منطقة الدراسة، ومن ثم يؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلكين، عن طريق إحلال السلع والمنتجات الأفريقية رخيصة الثمن محل السلع والمنتجات المستوردة الغالية.

وهذا سوف يؤدي إلى وقوف جميع الدول في وجه الأسواق الأجنبية بدلاً من وقوف كل دولة من دول التجمع على حده تواجه الأسواق العالمية بمفردها، وبالتالي سوف يتحسن معدل التبادل التجاري لدول المنطقة بحيث

لا يصبح هناك عجز في الميزان التجاري وتكون أسعار الصادرات مساوية أو تقل عن أسعار الواردات.

وهذا يجعل منطقة الدراسة قوة اقتصادية في مواجهة العالم الخارجي الذي ربط الاقتصاد الأفريقي في الماضي بالتبعية، ولا شك أن الأخذ بمبدأ إمكانات التكامل الاقتصادي بين دول منطقة الدراسة سوف يؤدي إلى توسيع السوق وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات الأفريقية، مما يؤدي إلى استغلال طاقتها الإنتاجية ويزيد من شأن الاقتصاد الأفريقي عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة فائض الاستهلاك.

أن انتقال عناصر الإنتاج المختلفة، وانخفاض تكاليف الصناعات وزيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في منطقة الدراسة كحرية تنقل الأيدي العاملة ورؤوس الأموال، وحسن استخدام الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية داخل المساحة الأفريقية الكبرى والتي تتمتع بموارد اقتصادية مناسبة، كل هذا سوف يساعد على إقدام كل دولة من دول التجمع على استغلال طاقتها في التخصص الملائم، والاعتماد على جارتها في سد ما تحتاجه من سلع وخدمات إضافية.

ومن هنا سوف تستفيد كل دولة من هذه الدول من مزايا التخصص، وكذلك من تسليم العمل فيما بينها وهذا كله سوف يقود إلى الاستقرار الاقتصادي الأفريقي في المستقبل.

ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اتباع سياسات ترمي إلى استثمار موارد المنطقة الطبيعية والاقتصادية والبشرية لتفعيل عملية التكامل الاقتصادي، ويرجع ذلك لتوافر الموارد الهائلة مع وجود القدرة على الاستفادة منها.

إن قابلية الدول على استغلال هذه الموارد يجعل من الصعب تغطية

السلع والمنتجات التي يجرى تداولها وانتشارها في الأسواق الأفريقية، مما يضعف بالتالي تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة الدراسة ويقلل من شأنه.

وهكذا يعمل التكامل الاقتصادي الأفريقي على خلق مجالات جديدة للعمل في مختلف قطاعات الإنتاج الاقتصادي وزيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة المدربة في مصر وتونس والمغرب والسودان وتشاد ومالي وبوركينا فاسو، حيث شهدت تلك المناطق انتقال مجموعة من السكان طلباً للعمل طمعاً في الأجور العالية مقابل الأجور المتدنية في بلادهم، وتشمل الهجرة أرباب الحرف والفنيين ورجال الأعمال والمزارعين.

هذا فضلاً عن انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى داخل دول التجمع لغرض اتساع حجم الأعمال والمشاريع، مما ينجم عنه تحقيق القدر الأكبر من التكافؤ بين مجموع الدول الأعضاء في منطقة الدراسة بهدف القضاء على الصعوبات والتحديات التي تعاني منها منطقة الدراسة ومنها البطالة وانخفاض مستويات المعيشة فيها.

وهكذا، فإن الدولة التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة المدربة ومنها (ليبيا) تستطيع الحصول من الدول الأخرى على القدر الكافي من الأيدي العاملة التي تمكنها من استغلال مواردها الطبيعية والاقتصادية بأكبر كفاءة ممكنة ويزيد من درجة تخصصها الإنتاجي بوجه عام كما سبق شرحها.

وبذلك تُعَدُّ العوامل البشرية وعلى رأسها الأيدي العاملة من أهم عناصر التكامل الاقتصادي.

ومن أثار التكامل الاقتصادي في منطقة الدراسة هو إعادة توزيع

السكان وخاصة الأيدي العاملة المدربة بدول المنطقة، بما يحقق القدر الأكبر من التناسب بين أعدادهم والموارد الطبيعة المتاحة والممكنة عن طريق انتقال العدد الفائض من الأيدي العاملة المدربة من دولة إلى أخرى كما هو الحال عند الشريط الساحلي المطل على البحر المتوسط في تونس ومصر وعلى المحيط الأطلسي في المغرب والسنغال وغامبيا وغينا بيساو وليبيريا وساحل العاج وبنين والتوغو ونيجيريا، وعلى المحيط الهندي والبحر الأحمر في مصر وارتريا والصومال.

أما الدول الداخلية الصحراوية فهي تعد مناطق طرد للأيدي العاملة الموسمية، حيث تجذبها المناطق الساحلية السالفة الذكر.

وهذا يمكن أن يقال عند وجود تكامل في الأيدي العاملة بين الساحل والصحراء، وهو الغرض الذي يسعى البحث إلى تحقيقه في المستقبل.

ولا شك إن هذا التكامل بين دول المنطقة في الأيدي العاملة سوف يؤدي إلى القضاء على البطالة المستفحلة في بعض دول منظومة التجمع، وبالتالي يقود إلى التخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير.

وهذا أهم ميزة من مميزات التكامل الاقتصادي بين دول منطقة الدراسة، وبالتالي يعمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية المتكاملة، وكذلك يهدف التكامل الاقتصادي إلى تنسيق السياسات الوثيقة بين دول الساحل، والصحراء عن طريق إيجاد نوع من الاستراتيجية الاقتصادية الناجحة، بحيث يسهم إنتاج كل دولة في تطوير اقتصاد دولة أخرى من دول التجمع وأن تعمل جميع القطاعات الإنتاجية والخدمات في كل دولة من دول التجمع متعاونة ومتكاملة مع بعضها البعض كما يأتي:

أولاً: آفاق التعاون الاقتصادي الاندماجي في الإنتاج الزراعي بين دول السّاحل والصحراء:

رغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء لا بد من العمل على التكامل الزراعي لسد الفجوة الغذائية في دول الساحل والصحراء، نظراً لأن أزمة الغذاء في هذه المنطقة تمثل حجر الزاوية في إمكانات العالم الأفريقي الطبيعية والبشرية عامة وإمكانات دول الساحل والصحراء خاصة[7].

للوصول إلى أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة يجب الاستعانة بالجهود الأفريقية المشتركة في هذا المجال وخصوصاً في استصلاح الأرض الصحراوية وتوفير المياه إليها لحل مشاكل الزراعة في دول التجمع، على غرار مشروع النهر الصناعي العظيم، ومشروع توشكى في مصر.

وفقاً للمزايا المطلقة والنسبية التي تتمتع بها كل دولة في هذه المنطقة في إنتاج المحاصيل المختلفة التي سوف نأتي على ذكرها في الجدول الآتي وسوف يؤدي هذا العمل المشترك في مجال التكامل الزراعي إلى سد احتياجات تلك الدول في المقام الأول، ومن ثم تصدير المحاصيل الزراعية الفائضة بكميات كبيرة إلى العالم الخارجي في حالة زيادة معدل الإنتاج.

لأن التكامل والاندماج الزراعي ضروري في منطقة يبلغ عدد سكانها نحو (378) مليون نسمة حسب إحصاء عام 2000.

لعل التزايد في عدد السكان ينذر ويهدد بنقص الغذاء والماء، استناداً إلى الواقع الجغرافي السياسي من جهة وارتفاع نسبة سكان الحضر من جهة أخرى، إن المعطيات الجيوبولتيكية لدول التجمع تشير إلى الإنتاج الزراعي وندرة الأموال اللازمة للاستيراد من الخارج وزيادة المديونية، حيث بلغت

بدول التجمع حوالي 300 مليار دولار عام 1998[8]، ومن ثم تتفاقم مشكلة الأمن الغذائي، كل ذلك سوف يزيد من مخاطر التبعية الخارجية باستمرار مع ما يترتب عليها من تبعية مالية وسياسية إزاء الدول التي تحتكر إنتاج وبيع الغذاء مثل «الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول السوق الأوروبية المشتركة».

ونظراً لتفاقم حجم هذه المشكلة «التبعية» وما قد يتولد عنها من مخاطر ومضاعفات تهدد دول التجمع الأفريقي، فإن قيام تكامل اندماجي زراعي أصبح أمراً ضرورياً ومفروضاً على أبناء التجمع الأفريقي (س.ص)، سواء على مستوى تنسيق الجهود أو توحيد الإمكانات والموارد أو وضع مشاريع إنمائية بصفة عامة والمتعلقة بحل مشكلة الغذاء بصفة خاصة، وقد تبنت المنظمة العالمية للغذاء (الفاو) مشروعاً لتنمية الزراعة بتجمع دول الساحل والصحراء اقتصر في البداية على استثمار الأراضي التي تضمها الدول المؤسسة لذلك التجمع مثل(ليبيا، بوركينا فاسو، النيجر، مالي، تشاد، السودان).

ولا زال العمل جارٍ بتوسيع هذا المشروع حتى يشمل كل أراضي التجمع، وخير دليل على ذلك ما قامت به دولة مالي إحدى أعضاء التجمع من وضع 10000 آلاف هكتار تحت تصرف الدول الأعضاء لاستثمارها[9].

ولا شك أن القوى العاملة في مجال الزراعة بمنطقة الدراسة والتي مر ذكرها والمساحات الشاسعة القابلة للزراعة والقابلة للاستصلاح الزراعي، تمثل أبرز صور التكامل والاندماج الزراعي بين دول منطقة الدراسة.

ويشكل هذا التكامل بين الأيدي العاملة الزراعية في كل من مالي

وبوركينا فاسو وأفريقيا الوسطى، وتونس، وكذلك عنصر الأرض في المغرب والسّنغال، ونيجيريا وليبيريا والسودان ومصر إمكانات هائلة لتحقيق الأمن الغذائي في دول الساحل والصحراء بصفة خاصة والعالم الأفريقي بصفة عامة، حيث يشكل التعاون والتكامل الأفريقي في مجال التنمية الزراعية ركناً أساسياً من مقومات التكامل الاقتصادي الذي تشير مقدماته إلى تحقيق نتائج إيجابية وفعالة في هذا المجال ومن المعروف أن التجمع يمتلك أراضٍ زراعية كثيرة من سهول فيضيه وساحلية وأراضي حشائش وأراضٍ معتمدة على المطر في الوسط والتي تنتشر على السواحل البحرية الغربية.

ومما لا شك فيه أن تظافر جهود الأيدي العاملة الزراعية وتوفر الأرض الصالحة في كل من دول الساحل والصحراء يمكن من استغلال الموارد الطبيعية الزراعية في تلك الدول إلى جانب امتصاص الفائض من القوة البشرية العاطلة، حيث يقضي التكامل بين الدول الساحلية والصحراوية على ظاهرة البطالة الزراعية في هذه المناطق.

أما من حيث إمكانات التكامل الاندماجي في الإنتاج الزراعي لدول الساحل والصحراء فيوضحها الجدول الآتي:

جدول (13)

إنتاج أهم المحاصيل الزراعية لدول الساحل والصحراء بالألف طن

أنماط المحاصيل الزراعية والدولة	1980	1990
1 ـ زراعة البحر المتوسط:		
الكروم		
مصر	330	580
المغرب	170	232
البرتقال		
مصر	1170	11120
المغرب	841	771
تونس	156	140
الليمون		
السودان	52	52
القمح		
المغرب	2809	3711
مصر	1929	4267
الزيتون		
المغرب	330	350
تونس	650	330
ليبيا	120	125

2 ـ زراعة استوائية :		
الكاكاو		
كوت ديفوار/ ساحل العاج	520	700
نيجيريا	125	155
نخيل الزيت		
نيجيريا	760	900
كوت ديفوار/ ساحل العاج	180	214
البن		
كوت ديفوار/ ساحل اعاج	280	219
المطاط		
ليبريا	90	70
نيجيريا	60	80
كوت ديفوار/ ساحل العاج	38	74
الكسافا		
نيجيريا	14700	26000
3ـ زراعة مدارية مطيرة:		
قصب السكر		
مصر	9450	11143
السودان	5200	34000
القطن		
مصر	434	330

السودان	70	125
مالي	70	97
الذرة الدقيقة		
نيجيريا	3780	1133
مالي	1284	695
بوركينا فاسو	687	597
السنغال	703	514
4 ـ شبة الصحراوية:		
الفول السوداني		
بوركينافاسو	152	140
أفريقيا الوسطى	142	100
السمسم		
السودان	301	66
نيجيريا	76	70
الصومال	45	50
الشعير		
المغرب	2499	2415
ليبيا	135	138
تونس	151	580

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على

FAO PRODUCTION YEAY BOOK, 1991.

حيث يشير إلى أن إنتاج الكروم بمنطقة الدراسة بلغ في مصر نحو (330) ألف طن عام 1980 ونحو (580) ألف طن عام 1990 طن في إقليم التجمع الشمالي، وانخفض بالمغرب حتى وصل إلى نحو (170) ألف طن عام 1980 ونحو (232) ألف طن عام 1990 داخل نطاق التجمع الغربي وهذا الإنتاج لا يغطي حاجة الاستهلاك المحلي لدول التجمع.

ولكي يقوم تكامل في هذا المحصول، يجب العمل قدر الإمكان على زيادة الإنتاج من الكروم عن طريق زيادة الرقعة الزراعية المخصصة لهذا المحصول واستخدام أفضل الأساليب الحديثة لإنتاجه، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى زيادة مساهمة هذا المحصول في الدخل القومي الزراعي وبالتالي زيادة رأس المال، مما يقلل من عجز الميزان التجاري وبالتالي تحقيق نوع من التنمية الزراعية في منطقة الدراسة.

وبالنسبة إلى الموالح فقد بلغ إنتاج مصر أحد أعضاء الإقليم الشمالي بالتجمع نحو (1,170) مليون طن عام 1980 ونحو (11,120) مليون طن عام 1990 وبلغ إنتاج المغرب منها نحو (841) ألف طن عام 1980 ونحو (0,771) ألف طن عام 1990.

أما تونس فقد بلغ الإنتاج بها نحو (156) ألف طن عام 1980 ونحو (140) ألف طن عام 1990 وهي من دول الإقليم الشمالي وبالتالي فإن هذا الإنتاج أيضاً لا يكفي السوق المحلية بمنطقة الدراسة ولا بد أن يقوم التكامل في هذا المجال بأن تتعاون دول التجمع على زيادة الإنتاج الاقتصادي القائم على هذا المحصول.

هذا بالإضافة إلى أن تقوم كل من مصر والمغرب بتصدير فائض إنتاجها إلى الدول الأخرى الأعضاء بتجمع دول الساحل والصحراء.

لكي يقود ذلك إلى تحقيق نوعٍ من الاكتفاء الذاتي ومن بعده العمل على خلق استراتيجية تعمل على تصدير فائض الإنتاج المحلي إلى الدول العالمية لتحسين الميزان التجاري مع دول العالم وبالتالي تقليل قيمة الديون الخارجية التي سبق ذكرها.

أما القمح فقد بلغ إنتاج المغرب إحدى أعضاء تجمع دول الساحل والصحراء منه نحو (2,809) مليون طن عام 1980 ونحو (3,711) مليون طن عام 1990.

وانخفض الإنتاج من المحصول ذاته بمصر حتى وصل إلى (1,929) مليون طن عام 1980 وارتفع عام 1990 إلى نحو (4,269) مليون طن.

ولذلك لا بد للتكامل الاندماجي الزراعي في القمح بأن يعمل على زيادة إنتاجه لكفاية الاستهلاك المحلي بدلاً من استيراد المحصول من الخارج لأن ذلك يعمل على زيادة العجز في الميزان التجاري عن طريق زيادة الواردات على الصادرات كذلك يجب أن تتعاون دول التجمع مع بعضها في أن تمد الدولة ذات الفائض منه الدولة الأخرى القليلة الإنتاج بدلاً من استيراده من الخارج، بعد كفاية حاجة استهلاكها المحلي ويجب أن ينقل القمح بالنقل البحري أو البري الرخيص نظراً لأنه من السلع الثقيلة وغير قابلة للتلف.

وبهذا التعاون سوف تتحقق التنمية الاقتصادية بين دول التجمع لتقليل حجم الواردات وزيادة حجم الصادرات بإنتاج القمح الذي يمثل الغذاء الأساسي للسكان.

وإذا أتينا إلى محصول الزيتون وزيته لوجدنا إنتاج المغرب منه يقدر بحوالي (330) ألف طن عام 1980، ووصل إلى حوالي (350) ألف طن، عام 1990، وارتفع بتونس حتى وصل إلى (650) ألف طن عام 1980، وانخفض إلى (330) ألف طن عام 1990.

هذا وازداد انخفاضاً في ليبيا أحد أعضاء التجمع الشمالي، حيث تراوح بين 120 ـ 125 ألف طن لعامي 1980 ـ 1990 على التوالي.

والإنتاج هنا في ظل الواقع البشري الكبير بمنطقة الدراسة لا يكفي حاجة الاستهلاك المحلي في دول المنطقة.

ولكي يقوم التكامل في الزيتون لا بد أن تعمل دول التجمع على زيادة إنتاجها، وبالتالي زيادة الزيت المستخرج منه حتى يسهم بنصيب كبير في التجارة الدولية، حيث يعد الزيتون من أهم المحاصيل النقدية في الصادرات التونسية، وكذلك صادرات المملكة المغربية.

وإذا كان إنتاج هذه الدول لا يكفي الاستهلاك المحلي بدول التجمع فإن التكامل بهذا المنتوج يجب أن يكون بتصدير الفائض من هذا الإنتاج إلى دول الأعضاء بالتجمع بدلاً من تصديره إلى أوروبا، وأمريكا اللاتينية ويجب أن يكون ذلك عن طريق تبادل الإنتاج وخاصة الزيت المستخرج من نخيل الزيت، والفول السوداني والتي تجود زراعتها بالسنغال ونيجيريا والكودفوار، وبالتالي يعمل على زيادة الدخل القومي بعد تحقيق الأمن الغذائي من الزيتون وزيته.

أما بالنسبة إلى الكاكاو فقد بلغ إنتاج ساحل العاج أحد أعضاء إقليم التجمع الجنوبي حوالي (520) ألف طن عام 1980 ونحو 700 ألف طن عام 1990 وانخفض الإنتاج بنيجيريا وهي ضمن الإقليم الجنوبي أيضاً، حيث تراوح بين 125 ـ 155 ألف طن لعامي 1980، 1990 على التوالي.

ويكون التكامل بهذا المحصول عن طريق زيادة رقعة الأرض الزراعية المستصلحة للإنتاج في كل من ليبيريا، والتوغو، وبنيين الملائم مناخها الاستوائي لمثل هذه المحاصيل.

وإذا نظرنا إلى محصول قصب السكر، نجده بلغ في مصر حوالي 9,450 مليون طن عام 1980 ونحو 11,143 مليون طن عام 1980 وزاد انخفاضاً عام 1990، حيث قدر إنتاجه بنحو 4,300 مليون طن.

وهذا الإنتاج لا يكفي حاجة الاستهلاك المحلي في دول التجمع البالغ عددها إحدى وعشرون دولة أفريقية مستقلة حتى تاريخ 2 ـ 2 ـ 2005.

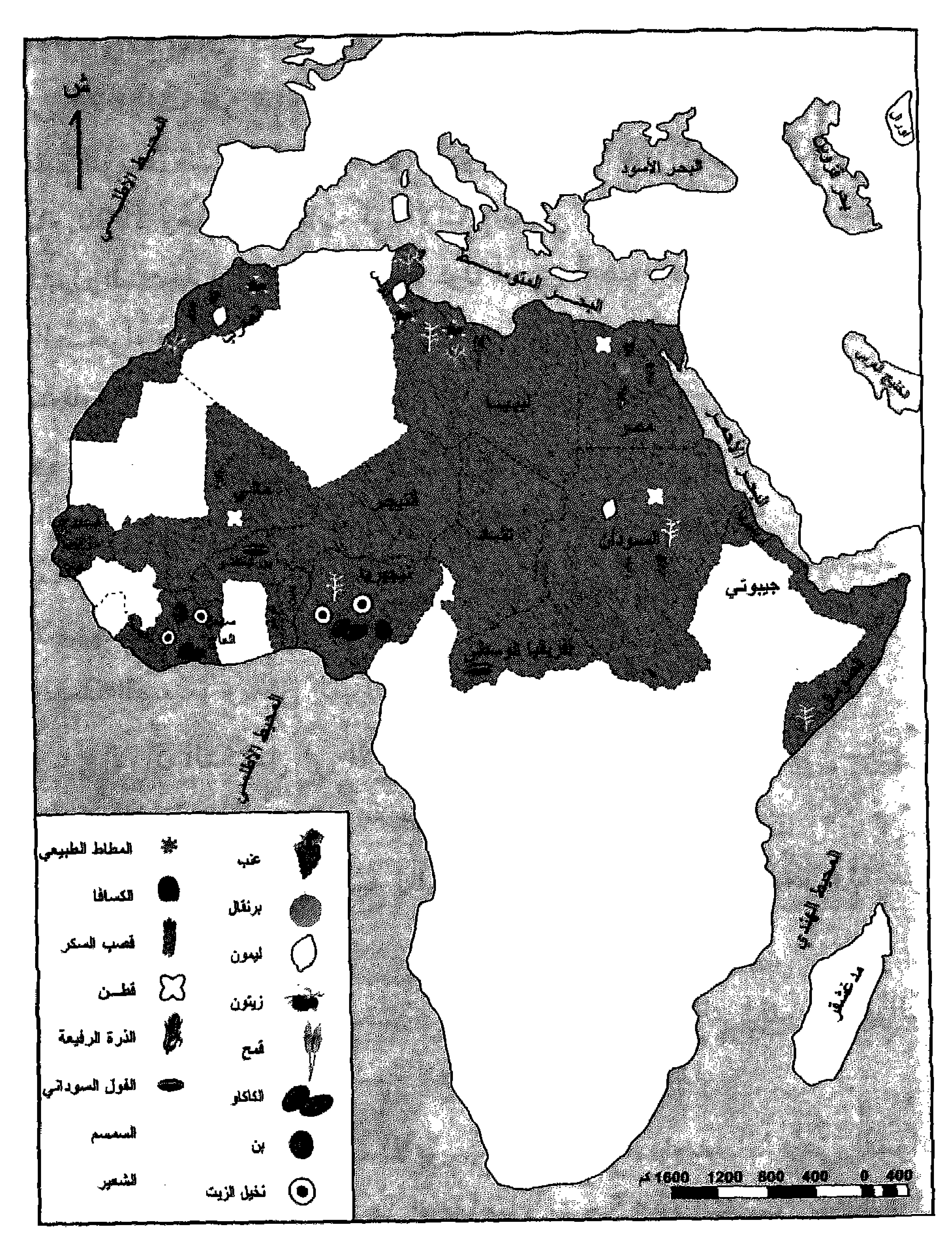
وهنا يجب أن يقوم التكامل الغذائي في قصب السكر بأن تضع دول التجمع استراتيجية لزيادة الإنتاج وكفاية حاجة الاستهلاك المحلي منه، نظراً لأنه من المحاصيل الغذائية المهمة حيث يدخل في الغذاء مباشرة أو في الصناعات المختلفة.

ولكي لا يضطر التجمع إلى استيراد هذا المحصول من الدول المنتجة الأوروبية منها والتي ربطت الدول الأفريقية بالتبعية الاقتصادية في الماضي، ويجب العمل على زيادة الإنتاج في دول التجمع، علماً بأن ظروفها المناخية تساعد على زراعته، خريطة رقم (19).

أما القطن فقد بلغ إنتاجه بمصر حوالي 434 ألف طن عام 1980 ونحو 330 ألف طن عام 1990 وتراوح الإنتاج بين 70 ـ 125 ألف طن بالسودان ضمن الإقليم الشرقي للتجمع لعامي 1980 ـ 1990.

وما لبث أن زاد الانخفاض لسنة 1990 بمالي داخل إقليم الوسط، حيث بلغ نحو 97 ألف طن، ويكون التكامل بمحصول القطن عن طريق تعاون الدول المنتجة له، والعمل على زيادة الإنتاج لتبادله فيما بينهم حتى لا تقوم الدول غير المنتجة للمحصول على استيراده بالعملة الصعبة، وبالتالي يتسع العجز في الميزان التجاري لتلك الدول نتيجة لزيادة الواردات على الصادرات وتعطيل استراتيجية التنمية الاقتصادية.

خريطة رقم (19)
توزيع المحاصيل الزراعية لمنطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على: بيانات الجدول رقم ( ).

ومن الجدول كذلك بلغ إنتاج الذرة الرفيعة نحو 3,780 مليون طن بنيجيريا في الإقليم الجنوبي لعام 1980، ونحو 1,13 مليون طن عام 1990 وبلغ بمالي نحو 1,283 مليون طن عام 1980، وانخفض الإنتاج إلى 695 ألف طن عام 1990، ثم زاد الانخفاض في بوركينا فاسو في إقليم الوسط حيث بلغ عام 1980 نحو 687 ألف طن ونحو 597 ألف طن عام 1990 وهذه الكميات في الإنتاج تكفي حاجة الاستهلاك المحلي للدول المنتجة فقط بينما تستورد دول أخرى أعضاء بتجمع دول الساحل والصحراء هذا المنتج من دول أخرى، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري لتلك الدول، ويقوم التكامل في محصول الذرة عن طريق التوسع في الأراضي وتبادل الأيدي العاملة المدربة على الزراعة من نيجيريا إلى مالي إلى بوركينا على السنغال في الإقليم الغربي، وبهذا سوف تقوم نيجيريا ومالي بمد ليبيا وتونس بحاجتها من الذرة اللازمة لها بعد كفاية حاجة الاستهلاك المحلي حتى لا تضطر ليبيا وتونس إلى استيرادها من الخارج بالعملة الصعبة، ويختل الميزان التجاري لها.

إلا أن التكامل في الإنتاج الزراعي الاندماجي بين دول الساحل والصحراء تقف أمامه مجموعة من التحديات أهمها:

1 ـ تمسك الدول الأفريقية بالسيادة الوطنية وبالحدود الموروثة عن الاستعمار.

2 ـ ارتفاع نسبة الفقر وتضخم حجم الديون الخارجية التي قدرت بحوالي (300 مليار دولار) بالنسبة لدول التجمع عام 1998.

3 ـ اعتماد صادرات الدول الأفريقية على سلعة واحدة ألا وهي المواد الخام التي يزداد سعرها انخفاضاً، نتيجة عدم التنسيق بين الدول الأفريقية ودخولها مجال التنافس بين بعضها وعدم اتباع سياسة اندماجية موحدة.

4 ـ قلة الرقعة الزراعية المخصصة للإنتاج الزراعي.

5 ـ تذبذب كمية الأمطار الساقطة وخاصة عند المناطق التي تعتمد في زراعتها على مياه الأمطار.

6 ـ ضيق السوق المحلية وزيادة الهدر والإنفاق بسبب سوء استخدام مصادر الطاقة.

7 ـ عدم اتباع سياسة مالية موحدة تعمل على الاستهلاك الأمثل للموارد المالية المتوفرة.

8 ـ هجرة الأيدي العاملة المدربة بسبب رتابة العمل الحقلي وانخفاض عائدات الإنتاج الزراعي الذي لم يعد يفي بتكلفته.

تلك هي بعض التحديات التي تواجه سياسة الاندماج الزراعي بمنطقة الدراسة، ولكي نضع أو نتصور مستقبلاً حافزاً لدول الساحل والصحراء فلن يتأتى ذلك إلا من خلال سياسة اندماجية موحدة بين دوله.

ثانياً: آفاق التعاون الاقتصادي الاندماجي في الثروة الحيوانية بين دول الساحل والصحراء:

تعد منطقة الدراسة من أغنى البلاد الإفريقية في الثروة الحيوانية والسمكية ورغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي والاندماجي بين دول الساحل والصحراء فلابد من تحقيق تكامل في الثروة الحيوانية والسمكية التي تزخر بها منطقة الدراسة، لأنها بمثابة ركن أساسي من أركان الاقتصاد الأفريقي[10]، حيث يوضحها الجدول كالآتي:

جدول (14)

الثروة الحيوانية بدول الساحل والصحراء المنتجه «العدد بالآلاف»

المنتجة	الأبقار		الأغنام		الماعز		الإبل	
السنة / الدولة	1995	1997	1995	1997	1995	1997	1995	1997
السودان	22,500	23,000	-	23,400	13,500	14,000	2,850	2,800
الصومال	5,000	-	13,500	-	20,000	21,000	6,680	6,855
تونس	890	636	3,600	6,400	950	1,300	190	230
ليبيا	152	135	3,000	5,600	1,250	1,250	60	155
المغرب	3,650	3,300	14,300	17,200	4,940	5,500	210	38
مصر	-	1,987	13,500	-	3,815	-	-	214
تشاد	-	-	-	-	-	-	-	540
نيجيريا	-	18,100	-	9,000	-	22,000	-	-
مالي	5,560	5,725	5,431	5,950	7,748	8,550	292	365
بوركينا فاسو	4,346	4,520	5,800	6,100	740	7,700	13	14
النيجر	2,008	2,089	3,789	4,097	5,716	6,146	380	392
جيبوتي	-	18,000	-	-	-	-	-	6,100
الإجمالي	**44,106**	**77,392**	**62,920**	**77,747**	**58,659**	**87,446**	**10,675**	**17,703**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

1 ـ محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي،الطبعة الثانية، 1990، ص199.

2 ـ وليد نبيل علي محمد إبراهيم، الدوي الحبيسة في غرب أفريقيا، مرجع سابق، ص47 ـ 62، 72.

3 ـ أحميدة أمحمد النوس، أنحاء المغرب، مرجع سابق، ص332.

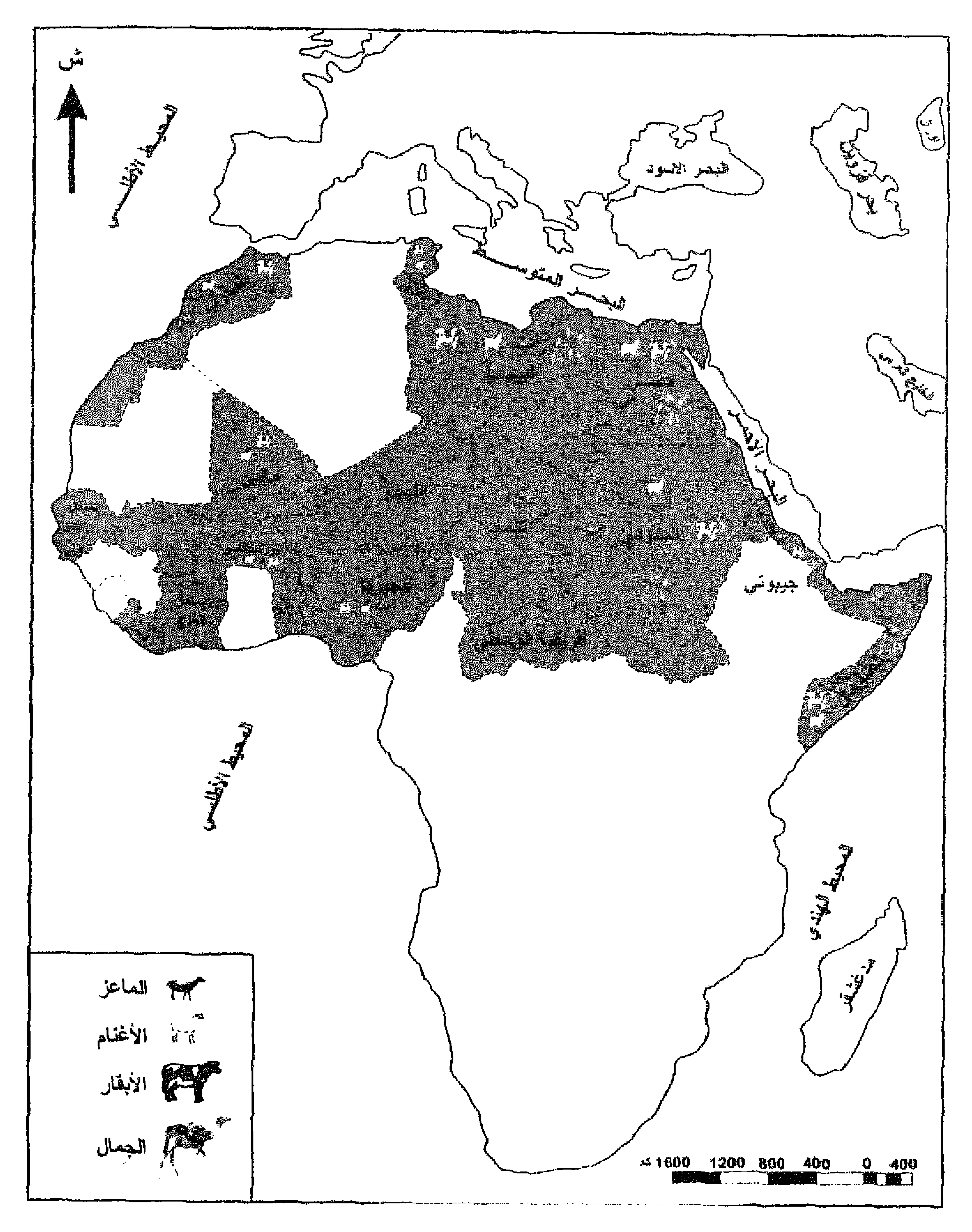
وبالنظر إلى الجدول السابق، نلاحظ أن ما تجنيه دول التجمع من هذه الحيوانات «الأبقار» مجتمعة بلغ نحو (44,106) مليون رأس من الأبقار عام 1995 ونحو (77,392) مليون رأس عام 1997، حيث كان نصيب مالي من هذه السلعة نحو (5,560) مليون رأس من الأبقار عام 1997.

إلا أن هذا العدد انخفض في ليبيا إلى نحو (152) ألف رأس من الأبقار عام 1995 ونحو (135) ألف رأس عام 1997، وارتفع بالسودان إلى نحو (22,500) مليون رأس عام 1995، ونحو (23) مليون رأس عام 1997.

ولهذا فإن الماشية «الأبقار» بمنطقة الدراسة تكفي حاجة الاستهلاك المحلي منها في ظل عدد السكان المتزايد سنة بعد سنة من دول الساحل والصحراء.

ولكي يتحقق التكامل في نطاق تربية الماشية لا بد لدول الساحل والصحراء من العمل على تبادل الإنتاج بينها لسد حاجة الاستهلاك المحلي وأغراض التصدير أيضاً بحيث تسهم في الدخل القومي الذي يؤدي إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية عن طريق زيادة رأس المال المستثمر فيها، خريطة رقم (20).

خريطة رقم (20)
توزيع الثروة الحيوانية لمنطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (   ).

أما الأغنام فقد بلغ ما تربيه دول التجمع مجتمعة نحو 62,92 مليون رأس من الأغنام عام «1995» ونحو «77,747» مليون رأس منها في عام 1997، حيث كان نصيب المغرب من هذه الأغنام نحو «14,300» مليون رأس عام 1995، ونحو «17,200» مليون رأس عام 1997، إلا أن هذا العدد انخفض في ليبيا حيث وصل عام 1995 إلى نحو «3» مليون رأس وارتفع عام 1997 إلى «5,600» مليون رأس من الأغنام، وزاد ارتفاعاً في نيجيريا والسودان، حيث بلغ 9,000 مليون، و«23,400» مليون من رأس الأغنام عام 1997 على التوالي، وهنا لا يكفي هذا العدد بمنطقة يزيد عدد سكانها عن «378» مليون نسمة.

ويقوم التكامل بهذا القطاع بين دول الساحل والصحراء بالعمل على زيادة الرقعة الرعوية وتبادل الخبرات بين أقاليم التجمع، حيث تضمن زيادة الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق نوعٍ من الاكتفاء الذاتي بين دول التجمع، وبالنسبة للماعز فقد بلغ عددها في دول التجمع المربية لها مجتمعة نحو «58,659» مليون رأس من الماعز عام 1995 وارتفع إلى نحو «87,446» مليون رأس منها عام 1997، حيث كان نصيب مالي «7,748» مليون رأس من الماعز عام 1995 ونحو «8,550» مليون راس عام 1997.

إلا أنه انخفض إلى أن وصل إلى «740» ألف رأس من الماعز في بوركينا فاسو عام 1995، وارتفع إلى «7,700» مليون رأس عام 1997، وزاد ارتفاعاً حتى بلغ 14,000، 21,000، 22,000 مليون رأس من الماعز لكل من السودان والصومال ضمن نطاق الإقليم الشرقي ونيجيريا على التوالي في عام 1997، وهنا لا بد من أن تتعاون دول الساحل والصحراء مع بعضها البعض في زيادة أعدادها من الماعز عن طريق توسيع التبادل التجاري حتى تحقق الوفرة في ترتيبها في المناطق التي تتوافر فيها مقومات رعيها.

لأنها تمثل مصدر دخل لسكان بعض الواحات إلى جانب الأغنام أما بصدد أعداد الإبل فإن ما تربيه دول الساحل والصحراء المالكة لهذه الثروة مجتمعة بلغ حوالي 17,703 مليون رأس منها عام 1997 حيث كان نصيب تونس وليبيا والنيجر التي تقع في الإقليم الوسط بالنسبة إلى النيجر حوالي 230، 155، 392 ألف رأس من الإبل على التوالي لعام 1997.

إلا أنه ارتفع بالسودان حتى وصل إلى 2,850 مليون رأس من الإبل عام 1995 ونحو 2,800 مليون رأس 1997، وزاد ارتفاعاً عند جيبوتي في إقليم الشرق فبلغ نحو 6,100 مليون رأس منها عام 1997 ثم انخفض في كل من المغرب وبركينا فاسو، حيث بلغ 38، «14» ألف رأس من الإبل لعام 1997، وهنا لا بد من القول بأن ما تربيه دول الساحل والصحراء مجتمعة لا يكفي حاجة الاستهلاك المحلي، ولذلك يكون مدعاة للتعاون بين الدول الساحلية والصحراوية، بأن تعمل على زيادة أعدادها خاصة وأن البيئة الصحراوية واسعة وصالحة لتربية مثل هذا الحيوان حيث تعد الإبل رأس مال أساسي لسكان البادية في الدول الصحراوية، وعليها تقاس أهمية ومكانة مشايخ الصحراء ولهذا لابد من توسيع وتنشيط تجارة الإبل عبر حدوده لتغطية احتياجات بعض الدول التي تعاني من نقص في أعدادها.

أما الأسماك فقد بلغ إنتاج دول الساحل والصحراء منها حوالي «2,025» مليون طن مترى في عام 1997 كان نصيب الدول الساحلية منها حوالي 1,881 مليون طن ونحو «144» ألف طن متري بالنسبة إلى الدول الصحراوية، «بوركينا فاسو، مالي، النيجر»[11].

إن إنتاج دول الساحل والصحراء من هذا المنتج لا يكفي حاجة الاستهلاك المحلي رغم إشرافه على سواحل بحرية طويلة تقدر بحوالي (16) ألف كيلو متر، ويتمتع بشبكة تصريف نهري كبيرة ولهذا لا بد أن تعمل دول الساحل والصحراء على مضاعفة إنتاجها عن طريق تطوير

أساطيلها المتخصصة في صيد الأسماك للوصول إلى درجة الاكتفاء الذاتي بين دول التجمع، الأمر الذي يقود إلى مضاعفة رأس المال المستخرج من هذا المنتج وبالتالي على تحقيق التكامل الاندماجي في الإنتاج السمكي.

وبالنسبة إلى قطاع الدواجن فقد بلغ إنتاج دول الساحل والصحراء من هذا المنتج حوالي 43,115 مليون رأس منها وهذا الرقم كبير في مظهره ولكنه صغير في سد احتياجات المنطقة منه مقارنة بعدد سكانها الكبير.

لذلك لابد لدول التجمع أن تتوسع في مشروعات تربية الدواجن والعمل على تبادل رأس المال والخبرة التي تحتاجها مثل هذه المشاريع لسد حاجة السوق المحلية من هذه اللحوم البيضاء إلا أن التكامل الاندماجي في مجال الثروة الحيوانية بين دول الساحل والصحراء تقف أمامها مجموعة من التحديات والصعوبات أهمها.

1 ـ انتشار ذبابة تسي تسي وغيرها من الحشرات الضارة بالثروة الحيوانية.

2 ـ موقف الأنظمة الاجتماعية القبلية من تربية أنواع الحيوانات حيث ينظر إلى من يمتلك الماعز على أنه من طبقة اجتماعية متدنية وبالتالي فهو في أسفل السلم الاجتماعي.

3 ـ الجفاف والرعي الجائر وعدم استقرار المسؤولين عن المراعي.

4 ـ الانتشار والتوزيع غير العادل للنبات الطبيعي، فلكل حيوان ظروف خاصة ونباتات يتغذى عليها.

5 ـ انتشار الأوبئة الفتاكة مما يؤدي إلى اضطراب عمليات تربية الحيوان وإضعاف الرغبة في نفوس المربيين.

6 ـ انتشار الزارعة على حساب المراعي الطبيعية، وذلك لأن كل توسّع في الرقعة الزراعية يتبعها تقلص في مساحة المراعي، الأمر الذي يقود إلى نقص في أعداد الحيوانات التي تعتمد على تلك المراعي.

7 ـ اتباع المربيين الأساليب البدائية في تربية الحيوان، إذ يندر أن يهتم باختيار الأفضل وتقديم الغذاء المناسب والمأوى الملائم للحيوانات.

8 ـ استخدام الحيوان من قبل الفلاح وخاصة الأبقار في العمل الحقلي المجهد مما يؤدي إلى إجهاده وإرهاقه الأمر الذي يقود إلى انخفاض مستوى إنتاجه من اللحوم والألبان ومشتقاتها.

9 ـ انتشار النباتات السّامة في مناطق كثيرة من أفريقيا، الأمر الذي تعود إلى تعرض الحيوانات إلى الهلاك.

10 ـ قلة الخدمات البيطرية اللازمة لحماية الثروة الحيوانية يسبب نفوق الحيوانات من جهة وقلة الإنتاج من جهة أخرى.

11 ـ ورغم الأرقام الكبيرة في أعداد الحيوانات وما تربية دول الساحل والصحراء من أنواعها إلا أن أعداد السكان أكبر من عددها مما ينعكس على نصيب الفرد منها ومن منتوجاتها.

تلك هي بعض التحديات والصعوبات التي تواجه سياسة الاندماج التكاملي في الإنتاج الحيواني لتجمع دول الساحل والصحراء، ولكي نضع أي تصور مستقبلي لدول الساحل والصحراء فيما يتعلق بالأمن الغذائي من هذه الثروة لا بد من سياسة اندماجية موحدة ولا يتحقق ذلك إلا من خلال رؤية تكاملية بين دوله في هذا المضمار واتباع أفضل السُبل في تنمية الثروة الحيوانية.

ثالثاً: آفاق التعاون الاقتصادي الاندماجي في الطاقة والإنتاج التعديني:

يعد الإنتاج التعديني من أهم المنتوجات الاقتصادية المساهمة في الدخل القومي لدول الساحل والصحراء، ففي ليبيا ونيجيريا ومصر وتونس يعتمد الاقتصاد القومي على إنتاج البترول والغاز الطبيعي وفي كل من

ليبيريا والمغرب والسنغال والتوغو والنيجر يعتمد على الفوسفات والفحم والحديد والمنجنيز.

1 ـ التكامل الاندماجي في الطاقة بين دول الساحل والصحراء:

أ ـ البترول:

يعد البترول من أهم مصادر الطاقة في دول الساحل والصحراء، حيث يوضح الجدول التالي إنتاج البترول بدول التجمع المنتجة له كما يأتي(12).

جدول (15)

إنتاج البترول ببعض دول الساحل والصحراء

(الإنتاج بالمليون طن متري)

السنة / الدولة	1995	1996
نيجيريا	98	106
ليبيا	69	69
تونس	4,7	4,2
مصر	47,6	45,2
الإجمالي	**218**	**224**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

Lenouvel observateuv. 2000

إن ما تنتجه دول الساحل والصحراء مجتمعة من البترول بلغ نحو 218 مليون طن متري حسب إحصاءات عام 2000 ونحو 224 مليون طن متري للعام نفسه.

كان نصيب ليبيا من هذا المنتج حوالي 69 مليون طن متري لعامي

1995 ـ 1996، وارتفع في نيجيريا حتى وصل إلى 98 مليون طن متري عام 1995 ونحو 106 مليون طن متري عام 1996، أما ما يتعلق بإنتاج البترول في تونس فقد وصل إلى نحو 4 مليون طن متري لعامي 1995 ـ 1996.

ومن المعلوم أن المستهلك من البترول في الدول المنتجة له لا يشكل إلا نسبة ضئيلة، مقابل الكميات الكبيرة المصدرة إلى الخارج ولكي يقوم التجمع على أُسس متينة ويبني له قوة اقتصادية تنعم بها الأجيال، لابد من قيام تكامل اقتصادي اندماجي بين دوله من خلال تبادل هذا المنتج وعوائده ووضعها قيد التنفيذ خدمة لإقامة مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

ب ـ الغاز الطبيعي:

يُعد الغاز الطبيعي من موارد الطاقة المعدنية (المستنفذة) المهمة في منطقة الدراسة، حيث يوضح الجدول الآتي إنتاج الغاز الطبيعي لبعض دول التجمع المنتجة لهذا المورد.

جدول (16)

إنتاج الغاز الطبيعي لدول الساحل والصحراء المنتجة لهذا المورد
(الإنتاج بالبليون متر مكعب)

السنة / الدولة	1995	1996
ليبيا	8,20	8,30
مصر	6,93	7,20
نيجيريا	3,80	3,50
الإجمالي	**18,93**	**19**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:
Lenouvel observateuv. 2000

نستنتج أن ما تنتجه دول الساحل والصحراء من هذا المورد مجتمعة بلغ نحو 19 بليون متر مكعب وكان نصيب ليبيا منه حوالي 8,20 بليون متر مكعب لعام 1995، أما بالنسبة إلى إنتاجه في مصر فقد بلغ نحو 7,2 بليون متر مكعب للسنة نفسها، بينما سجلت نيجيريا إنتاجاً قدر بنحو 3,5 بليون متر مكعب.

والإنتاج هذا يكفي حاجة الدول الثلاثة المنتجة له في منطقة الدراسة بينما ينقص في الدول الأخرى من أعضاء التجمع، ولكي نبني اقتصاداً متيناً ضمن إطار دول التجمع لابد من وضع استراتيجية للتعاون في هذا المجال وتتلخص الاستراتيجية في مد خطوط أنابيب تربط المناطق المنتجة في التجمع، السالفة الذكر بالمناطق التي تعاني نقصاً حاداً في هذا المورد (الغاز الطبيعي)، وبالتالي توفر الدول غير المنتجة أموالاً طائلة من جراء استيراد مصادر الطاقة من الخارج، ويتطلب ذلك زيادة الإنتاج السنوي في الدول المتوفرة فيها هذه الثروة لترسيخ وتدعيم إمكانات هذا التكامل بين دول الساحل والصحراء.

ج - الفحم:

يأتي الفحم في المرتبة الثالثة من موارد الطاقة المستنفذة بمنطقة الدراسة، حيث يوضح الجدول التالي إنتاج الفحم في الدول الثلاثة المنتجة له من دول التجمع[13].

جدول (17)

إنتاج الفحم لبعض دول الساحل والصحراء المنتجة

(بآلاف الأطنان المترية)

السنة الدولة	1995	1996
المغرب	825	941
نيجيريا	36	37
النيجر	102	127
الإجمالي	963	1105

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

Lenouvel observateuv. 2000

ومنه يتضح أن دول الساحل والصحراء المنتجة لهذا المورد أنتجت مجتمعة حوالي 963 ألف طن متري عام 1995 ونحو (1,105) مليون طن متري عام 1995.

كان نصيب المغرب من هذا الإنتاج حوالي 825 ألف طن متري عام 1995 ونحو 941 ألف طن متري عام 1996 وهي لا تستهلك كل إنتاجها لأنها تصدر منه كميات كبيرة.

ويأتي في الترتيب الثاني النيجر، حيث أنتجت عام 1995 نحو 102 ألف طن متري ونحو 127 ألف طن متري عام 1996.

أما في وسط القارة عند المناطق الجنوبية من منطقة الدراسة، فيوجد الفحم بكميات قليلة، فقد أنتجت نيجيريا نحو 36 ألف طن متري عام 1995 وارتفع إلى نحو 37 ألف طن متري عام 1996 والإنتاج بدول الساحل والصحراء من الفحم لا يكفي حاجة الاستهلاك المحلي ولذلك لا

بد من البحث والتنقيب عن مناجمه، حيث يجب أن توضع استراتيجية متكاملة من قبل دول التجمع لتخصيص رأس مال يساعد على المسح والتحري عن هذا المورد المهم والذي يمكن أن يمثل قاعدة لبناء صرح الصناعة المستقبلية في دول الساحل والصحراء لأنه بدون مادة الفحم لا يمكن قيام صناعات الحديد والصلب والأسمنت في المنطقة.

د ـ الطاقة الكهربائية:

تعد الطاقة الكهربائية أحد مصادر الطاقة المستنفذة ومؤشراً حضارياً يبين مدى تقدم المجتمعات من عدمه.

هذا ويوضح الجدول الآتي كمية ما تنتجه بعض دول الساحل والصحراء من الطاقة الكهربائية[14].

جدول (18)

إنتاج الطاقة الكهربائية لبعض دول الساحل والصحراء
(الإنتاج بالمليون كيلو وات) لسنة 1995 ـ 1996

السنة الدولة	1995	1996
مصر	57561	18,8
المغرب	12356	15,7
نيجيريا	14991	36,7
الإجمالي	90908	71,2

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

Lenouvel observateuv. 2000

من خلال الجدول السابق نلاحظ، أن إنتاج بعض دول التجمع من الطاقة بلغ نحو 90908 مليون كيلو وات عام 1996 كان منها حوالي 712 مليون كيلو وات طاقة كهرومائية، حيث أنتجت نيجيريا من الطاقة الكهربائية حوالي (14991) مليون كيلو وات منها 36,7 مليون كيلو وات طاقة كهربائية، إلا أن هذا الرقم ارتفع عند مصر إلى أن وصل إلى 57561 مليون كيلو وات منها نحو 18,8 مليون كيلو وات طاقة كهرومائية.

إن مجموع الإنتاج لدول الساحل والصحراء لا يغطي حاجة البلدان المنتجة له، وعليه لا بد من إقامة مشاريع محطات كهربائية في إطار الوحدة التكاملية بين دول التجمع، نظراً لتوافر الأنهار الدائمة الجريان في بعض دوله مثل النيل والنيجر والسنغال وغيرها.

غير أن هذه المشاريع تحتاج إلى تمويل من بعض الدول الغنية بالأموال لمساعدة الدول الفقيرة من أعضاء هذا التجمع.

وفي حالة إنجاز مثل هذه المشاريع الكهربائية العملاقة سوف تشكل القاعدة الرئيسية تشغيل المصانع والمشاريع الإنتاجية الزراعية وتغطي احتياجات مختلف القطاعات المدنية إلى جانب القطاعات الاقتصادية، حيث يُعد نصيب الفرد من الطاقة هو معيار مستوى الفرد الحضاري.

2 ـ التكامل الاندماجي في المعادن:

تشمل المعادن بمنطقة الدراسة الحديد والمنجنيز والفوسفات وغيرها:

أ ـ الحديد:

يعد الحديد من المعادن الاستراتيجية التي تعتمد عليها الصناعات الثقيلة في أي إقليم من الأقاليم أو أي دولة من الدول ويوضح الجدول رقم (19).

جدول (19)

إنتاج الحديد والمنجنيز لبعض دول الساحل والصحراء لعام 1996

المعدن الدولـة	كمية الإنتاج (بالمليون طن متري)
أولاً: الحديد:	
ليبيريا	16,000000
المغرب	0,500000
تونس	0,400000
مصر	1,033000
ثانياً: المنجنيز:	كمية الإنتاج (بالألف طن متري)
المغرب	82,000
السنغال	82,000
مصر	19,000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

محمد عبد الغني سعود، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص326 ـ 313.

بلغ إنتاج ليبيريا أحد أعضاء تجمع دول الساحل والصحراء من الحديد نحو 16,000000 مليون طن متري بينما لم تنتج منه مصر إلا في حدود 1,0 مليون طن متري.

وقد انخفض الإنتاج في كل من المغرب وتونس، حيث بلغ (500، 400) ألف طن متري على التوالي مقارنة بالدول الآنفة الذكر، ولكي تعمل دول التجمع على قيام نوع من التكامل في معدن الحديد، لا بد أن تقوم بمسح جيولوجي لأغلب المناطق التي يتوافر فيها خام الحديد.

ويتطلب هذا الأمر مسوحات جيوفزيائية:

ولا يتحقق هذا الأمر إلا من خلال توافر رأس مال تستطيع الدول البترولية أن تقدمه وخبرات فنية تمتلكها بعض دول التجمع مثل مصر وتونس والمغرب وليبيا.

ومن المعروف أن توافر معدن الحديد يمثل حجر الزاوية بالنسبة إلى الصناعات الثقيلة والتي يحتاجها التجمع لبناء قوته الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

كما أن نقل الكميات الكبيرة من هذا المعدن لا بد أن يتم في حالة وجوده عن طريق وسائل النقل البري والمائي لرخص تكاليف النقل فيها، علماً بأن هذه الوسائل ما زالت تفتقر إلى وجودها في بعض الدول.

ب ـ المنجنيز:

توجد مناجم المنجنيز في كل من المغرب والسنغال ومصر من دول التجمع، حيث بلغ إنتاج المغرب والسنغال منه نحو 82 ألف طن متري بينما أنتجت مصر نحو 19 ألف طن متري منه في عام 1996 فقط ولمعدن المنجنيز أهمية اقتصادية نظراً لحاجة الصناعات الحديدية وغيرها إليه.

ومن المعتقد أن أغلب مناطق دول الساحل والصحراء تمتلك خامات هذا المعدن لو بذلت جهوداً مكثفة لتحديد مناجمه وكمياته في تلك المناطق.

غير أن بعض دول التجمع لا تزال عاجزة عن الإنفاق من أجل القيام بعملية المسح والتحري المعدني في مناطقه.

وهذا الأمر يحتاج إلى نوع من التكامل وتبادل الخبرات والسيولة المالية لإنتاجه.

ج ـ الفوسفات:

يعد الفوسفات من المعادن المهمة التي تعتمد عليها مجموعة من الصناعات بدول الساحل والصحراء،ولا سيما صناعة الأسمدة التي تحتاجها تلك الدول بصفتها دولاً زراعية، ويوضح الجدول التالي إنتاج الفوسفات في بعض دول التجمع.

جدول (20)

إنتاج الفوسفات لبعض دول الساحل والصحراء

(بالمليون طن متري لعام 1996)

السنة / الدولة	1996
المغرب	19,842
تونس	3,020
السنغال	1,397
توغو	2,081
مصر	783
الإجمالي	24,703

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

محمد عبد الغني سعودي، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص. 333

وتشير بعض المصادر إلى أن إنتاج بعض دول الساحل والصحراء من هذا المعدن بلغ نحو 24,1 مليون طن عام 1996، كان نصيب تونس والسنغال 3,0، 1,3 مليون طن متري عام 1996 على التوالي.

أما دولة مصر فقد وصل فيها الإنتاج إلى حوالي 783 ألف طن متري العام نفسه.

ويمكن القول إن إنتاج الفوسفات في بعض دول التجمع يكفي لتغطية احتياجات الدول المنتجة ويفيض للتصدير، غير أن بناء القاعدة الاقتصادية الموحدة بين دول التجمع تحتاج إلى استراتيجية التعاون والتبادل لهذه السلعة لكي تنشط حركة الصناعة والتنمية الزراعية، خريطة رقم (21).

نستنتج من العرض السابق أن هناك بعض العقبات والتحديات التي تقف في عملية التكامل الاندماجي في الإنتاج المعدني بين الساحل والصحراء، ومن هذه التحديات ما يأتي:

1 ـ قلة الإنتاج التعديني بدول الساحل والصحراء مما انعكس على قلة العائدات المالية التي تجنبها كل دولة من دوله.

2 ـ عدم وجود استراتيجية اقتصادية موحدة تعمل على تنسيق السياسات التعدينية بمنطقة الدراسة.

3 ـ عدم وجود شركات وطنية متخصصة تعمل على مسّح واكتشاف هذه المعادن بدول الساحل والصحراء.

4 ـ عدم وجود مصدر إحصائي يقوم بتجميع وتبويب البيانات الإحصائية الخاصة بإنتاج وتصدير واستهلاك المنتوجات المعدنية.

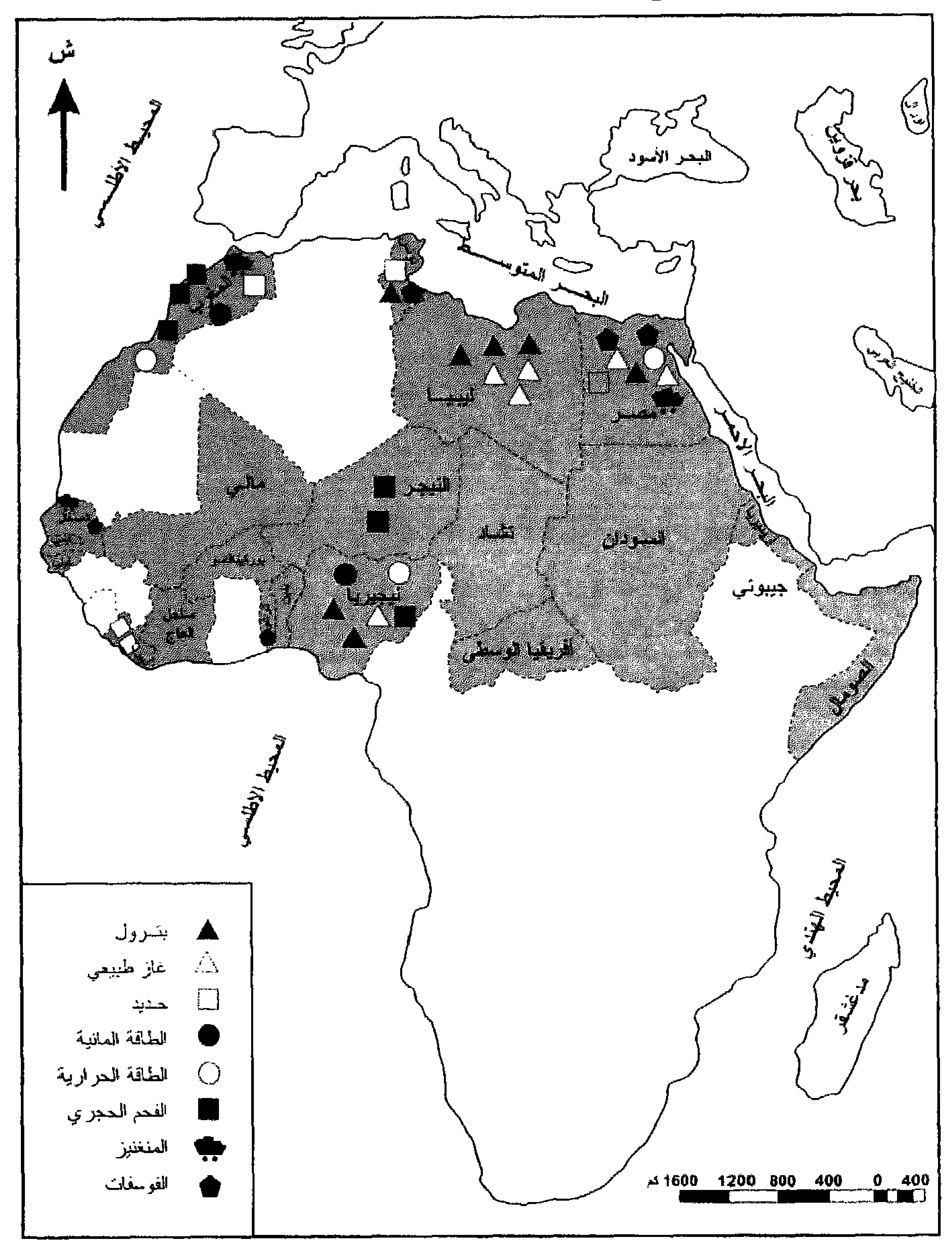
5 ـ رداءة طرق النقل التي تخدم القطاع التعديني، وإن وجدت فيها بعض الطرق فهي من مخلفات العهد الاستعماري أبان احتلاله للمنطقة.

6 ـ عدم كفاية رأس المال المستخدم في الإنتاج التعديني، مع قلة نسب القروض الممنوحة في هذا المجال.

7 ـ سيطرة القطاع العام على الخدمات التعدينية بدول الساحل والصحراء، وقلة القروض الممنوحة للقطاع الخاص.

خريطة رقم (21)

توزيع المعادن الرئيسة لمنطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على: جداول الإنتاج المعدني الرسالة.

8 ـ تصدير الإنتاج التعديني في حالته الأولية (خام) أو نصف مصنع.

تلك هي بعض التحديات التي تواجه الإنتاج التعديني بمنطقة الدراسة، ولكي تضع سياسة اندماجية موحدة بين دولها فيجب العمل على تنسيق السياسات التعدينية بين دول الساحل والصحراء.

وعلى كل حال فإنه من البديهي ألاّ توزع الطبيعة مواردها بالتساوي على دول الساحل والصحراء.

أضف إلى ذلك أن القوى الاستعمارية عندما احتلت المنطقة في الماضي لم تضع في الاعتبار أن تصبح تلك الوحدات السياسية ذات اكتفاء ذاتي.

فالمناطق التي تقع في المنطقة الاستوائية حبتها الطبيعية بخصوصية من وفرة في أمطارها وغطائها النباتي، وهناك مناطق أخرى حبتها الطبيعة بوفرة مياهها الجوفية، كالمناطق التي تقع في نطاق الصحراء الكبرى في حوض الكفرة والسرير، وتزربو وحوض تشاد، ومناطق أخرى حبتها الطبيعية بثروة معدنية متنوعة، ولكنها حرمتها من التربة الخصبة المنتجة وهكذا وقد ظهر ما يعرف عند الاقتصاديين بالمزايا المطلقة للزراعة والتعدين، والصناعة أو إنتاج غلة ما، فهذه المزايا تقف إلى جانب دول ساحل البحر المتوسط مصر، المغرب في زراعة الكروم وليست إلى جانب دول الصحراء الكبرى كمناطق وسط التجمع مثل دولة تشاد ومالي والنيجر، وكذلك تقف المزايا(*)، المطلقة إلى جانب المغرب وتونس وليبيا في زراعة الزيتون وليست إلى جانب ساحل العاج ونيجيريا، لأن الدولة الأخيرة تمتاز في بزراعة المطاط والكاكاو ونخيل الزيت، وكذلك تقف

(*) المزايا المطلقة: مصطلح اقتصادي يعني أفضل الظروف لإنتاج سلعة ما.

المزايا المطلقة إلى جانب السودان ومصر ومالي في زراعة القطن وليست إلى جانب جيبوتي والصومال[15].

وتلك المزايا في مجال المواد المعدنية إلى جانب نيجيريا وليبيا ومصر في إنتاج البترول وليست بجانب مالي وتشاد والنيجر وبوركينا، وكذلك تقف المزايا المطلقة إلى جانب مصر والسنغال ونيجيريا وليست بجانب ليبيريا وساحل العاج في إنتاج الفوسفات إلى جانب ليبيريا في تعدين الحديد وليست بجانب السودان[16]، وفي بعض الأحيان نجد أنه يمكن لدولة ما إنتاج غلتين أو سلعتين إحداهما بتكاليف مرتفعة نسبياً، بينما تنتج الثانية بتكاليف أقل وبربح أكبر، فتتجه نحو إنتاج السلعة الثانية ذات التكاليف الأقل لتصديرها خارج الحدود من أجل الحصول على عائد أكبر واستثماره للأغراض الاقتصادية.

ومما لا شك فيه، أنه يمكن لنيجيريا وجنوب السودان عند جويا إنتاج اللحوم ولكن ظروف نيجيريا والسودان الجنوبي المتعلقة بانتشار ذبابة تسي تسي تجعل إنتاج اللحوم أعلى ثمناً عنه في مالي.

إن توافر المزايا المطلقة والنسبية أمر يقود إلى ظهور شيء من التخصص الإقليمي في الإنتاج، وهو الذي يسعى البحث إلى تحقيقه في دول الساحل والصحراء.

وليس من شك أن الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية منفردة أو مجتمعة للوصول إلى استراتيجية اقتصادية متينة يعيقها الضعف والوهن في جسم ذلك الكيان وهذا يرجع إلى سببين أولهما تفتت الموارد والآخر ضيق السوق المحلي والعالمي بالنسبة إلى المنتوجات الأفريقية غير القادرة على المنافسة وبالتالي انعكاس ذلك على المشاريع الصناعية التكاملية.

فهي صناعة على نطاق ضيق ومحدود، تعمل على إنتاج سلع

استهلاكية بتكاليف مرتفعة وهذا النوع من التصنيع لا يقود إلى تنمية صناعية سّريعة، تقود إلى تحقيق استغلال اقتصادي ومستويات معيشية مرتفعة[17]، في الوقت الذي تزخر فيه دول الساحل والصحراء بمواردها الطبيعية الزراعية والحيوانية والمعدنية التي سبق ذكرها.

فلا الهند ولا الصين مجتمعتين تمتلكان تلك الموارد الموجودة بدول الساحل والصحراء هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن موارد تلك الدول لم تبدأ تنميتها بعد، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تكامل اندماجي اقتصادي شامل بين دول الساحل والصحراء وهو الغرض الذي يسعى البحث إلى تحقيقه.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1 ـ خرج هذا الكتاب بحصيلة مفادها أن التنوع على الصعيد الطبيعي لمنطقة الدراسة من حيث ظروف الموقع والسّطح والمناخ والنباتات والترب ومصادر المياه نوع من مظاهر القوة التي تستند إليها أية عملية تكاملية اندماجية بين الدول الأعضاء في التجمع استناداً إلى مقولة أحد العلماء[*]، «إن قوة البلاد تتشكل من خلال تباين الأقاليم الطبيعية الموجودة في داخلها».

2 ـ أما صور التوزيع السّكاني في أقاليم التجمع فنستنتج منها أن أغلبية سكان التجمع يتمركزون عند هوامش الأقاليم المطلة على البحار والمحيطات باستثناء جزء صغير منهم ينتشرون عند الواحات الصحراوية.

(*) العالم الألماني: فريدريك راتزل.

3 ـ وعلى الصعيد اللغوي تنتشر اللغة العربية في أقاليم التجمع الشمالية والشرقية والغربية وجزء منها في الإقليم الأوسط، أما الإقليم الجنوبي فتنتشر فيه اللغة الفرنسية والإنجليزية إلى جانب عدد كبير من اللغات واللهجات المحلية.

4 ـ توضح صور التوزيع الديني في منطقة الدراسة أن الديانة الإسلامية تنتشر في أغلب دول أقاليم التجمع الشمالي والشرقي والغربي والأوسط بنسب عالية، أما الديانة المسيحية فتحتل أغلب دول إقليم التجمع الجنوبي إلى جانب وجود بعض الديانات الوثنية المحلية.

5 ـ لقد ظهر من خلال البحث أن الفروق كبيرة في المستويات على صعيد القطاعات الاقتصادية والخدمات التابعة لها بين دول الساحل والصحراء، وأن المساعي التي تبذلها مراكز القرار في التجمع للحد من هذه الفروق الاقتصادية كبيرة في هذا المجال.

ونذكر على سبيل المثال إنشاء المصرف المركزي الإفريقي للاستثمار، ومشاريع الاستصلاح الزراعي في المناطق الصحراوية التي تبنتها ودعمتها الدول البترولية الغنية من دول التجمع.

6 ـ وقد استنتج البحث من خلال مسيرة قيام المنظمات والاتحادات الأفريقية التي ظهرت على المسرح السياسي عبر التاريخ الحديث أنها كانت الدافع الرئيسي لخلق فكرة ولادة تجمع دول الساحل والصحراء (س، ص) والعمل على تنظيمه وتوسيعه وصياغة الهيكلة التنظيمية له.

7 ـ استنتج البحث من خلال دراسة النظريات الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية أن له موقعاً جغرافياً فريداً من نوعه.

8 ـ ومن خلال الجهود المبذولة من قبل قادة التجمع والأجهزة السياسية والإدارية التابعة له استنتج البحث وجود جهود كبيرة ومساعٍ تبذل من

أجل تحقيق نوع من التكامل الاندماجي في القطاع الزراعي والتعديني، علماً بأن أغلب دول الساحل والصحراء يقتصر اقتصادها بالدرجة الأولى على هاذين المجالين إلى جانب قدرٍ قليلٍ من الصناعات الخفيفة داخل كل دولة.

استثنى البحث قطاع الصناعة لعدم وجود صورة متكاملة له في عموم دول التجمع التي يقتصر أغلب اقتصادها على الزراعة والرعي والمعادن وتبعية صناعاتها للدول الغربية في توفير المعدات والآلات اللازمة لإقامة تلك الصناعات.

وفي ضوء الاستنتاجات السالف ذكرها والتي أوجدتها مراحل التطور السياسي والاقتصادي والثقافي بين دول الساحل والصحراء، تبرز الحاجة إلى المحافظة على استمرار إيجابيات العلاقة بين دول الساحل والصحراء وتلافي السلبيات والمعوقات التي تحول دون تفعيل العمل الأفريقي المشترك والثابت، وغير قابل للانتكاس أو الفشل وعلى ضوء ذلك يجب ترسيخ أسس التعاون والاندماج الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء وتعميق دواعيه ونقله في ضوء الواقع الجغرافي السياسي السالف، من الإطار الضيق الذي يحكم دول العالم الأفريقي إبان الحرب الباردة في إطار هذه المسارات والتصنيفات إلى مصالح أكثر عمقاً تؤدي بحكم أهميتها إلى مواقف سياسية ناضجة غير متقلبة، ومن هنا يتضح أن نقطة البداية للتعاون الاندماجي الاقتصادي الفاعل بين دول الساحل والصحراء وهي تنسيق في السياسات الاستراتيجية على جميع الأصعدة.

التوصيات:

يرى البحث تحقيق الاقتراحات والتوصيات الآتية:

1 ـ العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بغزو الصحراء الإفريقية، واستصلاح

أراضيها وزراعتها، وإنشاء تجمعات عمرانية ومدن جديدة فيها، والعمل على إنتاج المحاصيل الزراعية بوجه عام والغذائية بوجه خاص وذلك عن طريق تحسين أساليب الإنتاج.

2 ـ زيادة الإنفاق والاهتمام بالاستثمارات الزراعية المباشرة وغير المباشرة سواء في شق قنوات الري أو العمل على زيادتها وإنشاء شبكة للصرف الجيد، واهتمام الدول بالأراضي الزراعية من حيث صيانة التربة وحمايتها من الرعي الجائر، وكذلك تأمين السّلالات الجيدة من البذور لزيادة إنتاجية الهكتار الواحد من المحاصيل الزراعية وأمراض النبات وتحسين سياسة تسويق المنتجات الزراعية، وإخراجها من دائرة المنافسة بين الدول الأفريقية.

3 ـ العمل على توسيع الأراضي الزراعية المخصصة للمحاصيل الغذائية كالقمح والشعير حتى لا تزيد من العجز في الميزان التجاري لدول الساحل والصحراء.

4 ـ عدم ترك الأراضي الزراعية بوراً لأي سبب من الأسباب ومنع تصحر الأراضي الحديثة عند طريق الاستصلاح بدول التجمع.

5 ـ العمل على دراسة الموضوعات المهمة التي تتعلق بالغذاء والمشكلة الغذائية في دول الساحل والصحراء.

6 ـ التعاون الجماعي للتعرف على المشاكل التي تواجه الاقتصاد الزراعي الأفريقي والعمل على حلها.

7 ـ إنشاء شبكة جيدة من الطرق، وتحسين وسائل النقل والاتصالات لخدمة الزراعة وأغراضها التجارية بين دول الساحل والصحراء وبين والعالم الخارجي.

8 ـ تبادل المعلومات بين دول التجمع بصفة عامة والمتعلقة بمشكلة الغذاء بصفة خاصة.

9 ـ ضرورة القيام بحصر شامل ودقيق للإمكانات المتاحة والمتعلقة في كل دولة من دول الساحل والصحراء.

10 ـ ضبط وتحديد الأهداف السياسية المشتركة في مجال القطاع الزراعي بين دول الساحل والصحراء.

11 ـ حصر الوسائل المادية والبشرية المتوفرة والتي يمكن استغلالها بصفة فردية أو جماعية في دول التجمع.

12 ـ تطوير وتحسين المكننة الزراعية الملائمة للظروف البيئية والمحلية في كل دولة من دول التجمع خدمة للتكامل الاندماجي الزراعي.

هوامش الفصل الخامس

(1) نافع نصر القصاب، الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص.

(2) حديث الأخ قائد الثورة، الدورة الرابعة لمجلس رئاسة تجمع دول الساحل والصحراء، سرت، 6 ربيع 2002.

(3) حديث الأخ قائد الثورة، الدورة الرابعة لمجلس رئاسة تجمع دول الساحل والصحراء، المرجع نفسه.

(4) عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، بدون تاريخ، ص236.

(5) عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، المرجع نفسه.

(6) نص كلمة الأخ القائد عمر القذافي، الجلسة الافتتاحية للقمة الثانية للتجمع، أبخامينا، 4 النوار 2000.

(7) إبراهيم سعد الدين وآخرون، ندرة الدراسات المستقبلية العربية نحو استراتيجية مشتركة، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1998، ص125، 126.

(8) عبد المجيد خليفة الكوت: السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص194.

(9) مقابلة شخصية مع الأخ خالد فرج، مدير إدارة البحوث بالأمانة العامة، بتاريخ 15 ـ 1 ـ 2004.

(10) محمد عبد الغني سعودي، أفريقية شخصية القارة في شخصية الأقاليم، مرجع سابق، ص187، 188.

(11) وليد نبيل علي محمد إبراهيم، الدول الحبيسة في غرب أفريقيا، مرجع سابق، ص46، 63، 71.

(12) محمد عبد الغني سعودي، أفريقية شخصية القارة في شخصية الأقاليم، مرجع سابق، ص204، 207.

(13) أمال إسماعيل شاور، أفريقيا المعاصرة، مرجع سابق، ص336.
(14) أمال إسماعيل شاور، أفريقيا المعاصرة، المرجع نفسه، ص305.
(15) أحمد محمد الأصبحي، أوراق في المشروع العربي، دار البشير مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، 1996، ص113.
(16) محمد عبد الغني سعودي، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص377.
(17) معمر القذافي، الدورة الرابعة لمجلس رئاسة تجمع دول الساحل والصحراء، مرجع سابق.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

1 ـ أبو العلاء، محمد طه، جغرافية العالم العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1973، ص201.

2 ـ أبو عبانة، فتحي محمد، جغرافية أفريقيا دراسة إقليمية لقارة مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2002، ص58، 59.

3 ـ أبو عيانة، فتحي محمد، الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2001، ص29.

4 ـ أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ص299، 329.

5 ـ أبو لقمة، الهادي، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ليبيا، الطبعة الأولى، 1995، ص529.

6 ـ إسماعيل، مصطفى عثمان، ملتقى الساحل والصحراء، دار الأصالة للصحافة والنشر والإنتاج والإعلام، الخرطوم، الطبعة الأولى، 2002، ص37، 38.

7 ـ الأشعل، عبد الله، الاتحاد لأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة، مؤسسة الفريجي، القاهرة، ط1، 2003، ص7.

8 ـ أصبحي، أحمد محمد، أوراق في المشروع العربي، دار النشر مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1996، ص113.

9 ـ بدر، أحمد، أحوال البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، ط8، 1986، ص55.

10 ـ براهيم، عبد الحميد، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، بدون تاريخ، ص236.

11 ـ حجاج، أحمد وآخرون، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001، ص290.

12 ـ الحراز، جمعة الصغير، وآخرون، جغرافيا الوطن العربي وتجمع دول الساحل والصحراء، المركز الوطني للتخطيط التعليم والتدريب، الجماهيرية،ط1، 2002، ص131، 130.

13 ـ حسن، محمد إبراهيم، جغرافية الوطن العربي، مركز الإسكندرية، للكتاب، بدون طبعة.

14 ـ حسن، محمد إبراهيم، دراسات في جغرافية أفريقيا وحوض النيل، مركز الإسكندرية للكتاب، بدون طبعة، 1997، ص54.

15 ـ خليجة، أحمد نجم الدين، أفريقيا دراسة عامة إقليمية مؤسسة شباب الجامعة، بغداد، بدون طبعة، وبدون تاريخ، ص156.

16 ـ الدقاق، محمد السعيد، المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، بدون طبعة، 1988، ص53.

17 ـ الدقاق، محمد السعيد، مذكرات وأهداف سياسة السودان الخارجية ووسائل تحقيقها، وزارة العلاقات الخارجية الخرطوم، بدون طبعة، 1998، ص30.

18 ـ الديب، محمد محمود إبراهيم، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط5، 2002، ص798، 799.

19 ـ الذياب، محمد عبد الحكيم، ما بعد العولمة، المركز العربي الدولي للإعلام، القاهرة، لندن، الطبعة الأولى، 2003، ص50، 51، 52.

20 ـ رضوان، طه عبد العليم، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون طبعة، 1998، ص62.

21 ـ رفله، ميشيل، الجغرافية السياسية الأفريقية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1966، ص385، 373.

22 ـ رياض، محمد، أفريقيا دراسة لمقومات القارة، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1973، ص143.

23 ـ الزوكة، محمد حسن، الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط10، 1986، ص65.

24 ـ سعودي محمد عبد الغني، أفريقية في شخصية القارة شخصية الأقاليم، كتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط م، 2002، ص19.

25 ـ سعودي، محمد عبد الغني، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون طبعة، 1973، ص50.

26 ـ سعودي، محمد عبد الغني، الوطني العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون طبعة، 2002، ص14.

27 ـ سعيد، رشد، نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي

والمستقبل، دار الهلال، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001، ص30، 33، 38.

28 ـ سنوسي، أحميدة أمحمد، الاتحاد المغاربي، دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية، دار المطبوعات والنشر، جامعة الفاتح، الطبعة الأولى، 1999، ص518.

29 ـ الشاور، آمال إسماعيل، وآخرون، أفريقيا المعاصرة، دار الثقافة القاهرة، بدون ط، 2001، ص243.

30 ـ الشرقاوي، محمد عبد المنعم، وآخرون، ملامح المغرب العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط1، 1959، ص6.

31 ـ الشكري، علي يونس، المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، أتيرك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2003، ص من 212 إلى 218.

32 ـ صادق، دولة أحمد وآخرون، الجغرافيا السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، الطبعة السابعة، 1998، ص25.

33 ـ الطنطاوي، عطية، موارد المياه في الجماهيرية، المكتب العربي لتوزيع المطبوعات، القاهرة، بدون ط، بدون تاريخ، 60، 61.

34 ـ عابدين، عبد الله، أسس علم الأرض، ط1، القاهرة، 1959، ص74.

35 ـ عبد الحكيم، محمد صبحي، وآخرون، الوطن العربي، أرضه سكانه موارده، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون طبعة، 2003، ص64، 65، 67.

36 ـ عودة، عبد الملك، الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1996، ص61.

37 ـ قصاب، نافع نصر، الجغرافيا السياسية، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص126.

38 ـ قصاب، نافع نصر، الموسم الثقافي السنوي لجامعة النقاط الخمس، مطبعة الإخلاص الزاوية، الطبعة الأولى، 2003، ص272.

39 ـ الكوت، عبد المجيد خليفة، السياسة الخارجية الليبية، اتجاه أفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص150.

40 ـ هارون، علي أحمد، أسس الجغرافية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط4، 2003، ص84.

41 ـ هارون، علي أحمد، أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون طبعة، 1998، ص311.

42 ـ هارون، علي أحمد، أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص312.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1 ـ إبراهيم، وليد نبيل علي محمد، الدول الحبيسة في غرب أفريقيا دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2003، ص59.

2 ـ أسطيلة، علي خليفة علي، دول شمال القارة الأفريقية والاتحاد الأفريقي الواقع والآفاق، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العالي، جنزور، 2004، ص89.

3 ـ خليل، عيسى أمين محمد، جيبوتي دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، غير منشورة، 1987، ص173.

4 ـ السيد، السيد المغربي، التحليل الاقتصادي والتوزيع الرياضي الأمثل لمفهوم التكامل الغذائي بين مصر والسودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، بدون تاريخ، ص115.

5 ـ صالح، مها محمود، تشاد دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2003، ص65.

6 ـ عبد المولى، صباح سالم عمر، خليج سرت دراسة في جغرافية السياسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، 2001، ص44.

7 ـ علي، علاء الدين علي محمد، مشكلة السكان وأثرها على التنمية الاقتصادية في نيجيريا، رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية غير منشورة معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 1980، ص34.

8 ـ المبروك، البشير علي، الاتحاد الأفريقي دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، 2004، ص4.

9 ـ محمد، عبد الرحمن إسماعي، الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الإفريقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة، القاهرة، 1988، ص92.

10 ـ المنهاوي، محمد عبد الرحمن محمود، جغرافية الإنتاج الرعوي، مشكلاتها في الصومال، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية معهد البحوث والدراسات الإفريقية القاهرة، غير منشورة، بدون تاريخ، ص128.

11 ـ واصل، ساسي عبد الخالق، إمكانات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 1993، ص69.

ثالثاً: الموسوعات والأطالس:

1 ـ أبو لقمة، الهادي، الأطلس التعليمي اللجنة الشعبية العامة للتعليم، طرابلس، 1985، ص19.

2 ـ الحوري، إبراهيم علي، أطلس الوطن العربي والعالم، دار الشرق العربي سوريا، الطبعة الأولى، 2003، ص15، 16، 18.

3 ـ شريف، فاروق عبد الجواد، وآخرون، الموسوعة الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، المجلد الأول، 1997، ص177 ـ 178.

4 ـ الكيال، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، المجلد السادس، 1990، ص358.

5 ـ نصر الدين، إبراهيم أ؛مد، وآخرون، الموسوعة الأفريقية البوميل الذهبي لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، بدون طبعة، المجلد الخامس، 1997، ص172.

رابعاً: التقارير والمتلقيات والنشرات والدوريات والإحصاءات:

1 ـ أبو لقمة، الهادي، لنشرب من البحر، مجلة قاريونس العلمية، السنة الثانية، العدد الأول، بنغازي، 1989.

2 ـ إدارة الرصد الجوي، مناخ الجماهيرية العربية الليبية، طرابلس.

3 ـ بيبرس، سامية، تجمع (س، ص) في سطور، الأمانة العامة، طرابلس، 2004، ص3، 6.

4 ـ بيبرس، سامية، تجمع دول الساحل والصحراء آفاق أفريقيا المجلد الثاني، العدد السابع، 2001، ص84.

5 ـ جامعة الدول العربية، الميثاق المادة11.

6 ـ جامعة الدول العربية، معاهدة تأسس التجمع، النصوص المنظمة لمؤسسات تجمع دول الساحل والصحراء، المادة الرابعة، ص9.

7 ـ الحوات، علي، تنمية الموارد البشرية في أفريقيا، المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الاتحاد الاجتماعي، طرابلس، ليبيا، 2004،ص12.

8 ـ سعد الدين، إبراهيم ندوة الدراسات المستقبلية العربية لنحو استراتيجية مشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص194.

9 ـ سعد الدين، تجمع دول الساحل والصحراء، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2002، ص106.

10 ـ سلامه، حسن مصطفى، الجماعة الاقتصادية الإفريقية، قراءة قانونية في السياسة الدولية، العدد 13، 1983، ص60.

11 ـ عودة، عبد الملك، ارتيريا دراسة مسيحية شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1996، ص23.

12 ـ عودة، عبد الملك، تجمع دول الساحل والصحراء سلسلة دراسات مصرية أفريقية، جامعة القاهرة، أغسطس، 2002، ص15.

13 ـ عودة، عبد الملك، وآخرون، جيبوتي، دراسة مسيحية شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية، بدون طبعة، وبدون تاريخ، ص21.

14 ـ اللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، 1994، ص38.

15 ـ محمد، ظاهر جاسم، العلاقات الليبية، الأفريقية، مجلة الدعوة الإسلامية، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس الجماهيرية، العدد العشرون، 2003، ص152، 153.

16 ـ الملتقى الثاني للجغرافيين العرب، الجمعية المصرية، القاهرة، الجزء الأول، 2002، ص154.

17 ـ Le Nouvel observateur. 2000.

خامساً: الخطب والأحاديث، والمحاضرات والمقابلات الشخصية:

1 ـ القائد معمر القذافي، الجلسة الافتتاحية للقمة الثانية للتجمع، انجامينا، بتاريخ 4 ـ 2 ـ 2000.

2 ـ القائد معمر القذافي، الدورة الرابعة لمجلس رئاسة تجمع دول الساحل والصحراء، سرت، بتاريخ 6 ـ 3 ـ 2002.

3 ـ محسن عبد الصاحب المظفر، محاضرات الشعب على طلبة الدراسات العليا، جامعة السابع من أبريل، للعام الجامعي 30 ـ 1 ـ 2002.

4 ـ مقابلة شخصية، التواتي، مدير إدارة الإعلام بالأمانة العامة، طرابلس، الجماهيرية، بتاريخ 14 ـ 5 ـ 2004.

5 ـ مقابلة لشخصية، خالد فرج، مدير إدارة البحوث والدراسات بالأمانة العامة، بتاريخ 15 ـ 1 ـ 2004.

ملحـــق (١)

معاهدة بشأن إنشاء
تجمع دول الساحل والصحراء

نحن قادة ورؤساء دول كل من:

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

جمهورية السودان.

جمهورية تشاد.

جمهورية مالي.

جمهورية النيجر.

بوركينا فاسو.

أخذاً في الاعتبار المصالح المشتركة والروابط الجغرافية والتاريخية والعرقية التي تجمع شعوبنا.

وإدراكاً لضخامة وتعقد المشاكل التي تواجه العالم بصفة عامة وإفريقيا بصفة خاصة.

واعتزاماً منا بمجابهة العوامل الداخلية والخارجية للتخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار.

واقتناعاً منا بأن العمل المشترك في إطار التكامل هو أفضل الطرق لاندماج دولنا وشعوبنا.

وإذ نعبر عن اقتناعنا بالحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء.

وإصراراً منا على تجسيد إرادة التكامل الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي بما يتوافق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومعاهدة أبوجا الموقعة عام 1991 إفرنجي، والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها الدول الأعضاء قررنا إقامة جماعة دول الساحل والصحراء لتحقيق ما يلي:

المادة الأولى

1 ـ إقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند إلى استراتيجية تنفيذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء وتشمل الاستثمار في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية وميدان الطاقة بكل ثقة إلى المستقبل النقدي لهذا التجمع.

2 ـ إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الآتي:

أ) تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال ومصالح مواطني الدول الأعضاء.

ب) حرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي.

3 ـ تشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم وتنفيذ سياسة الاستثمار في الدول الأعضاء.

4 ـ زيادة وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية والبحرية فيما بينها عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة.

5 ـ موافقة الدول الأعضاء على إعطاء مواطني الدول الأعضاء نفس الحقوق والامتيازات والواجبات المعترف بها لمواطنيها وفقاً لدستور كل دولة.

6 ـ تنسيق النظم التعليمية والتربوية في مختلف مستويات التعليم والتنسيق في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية.

المادة الثانية

1 ـ تلتزم الدول الأعضاء بمنع استخدام أراضيها لأي نشاط ضد السيادة والوحدة الترابية لأحد أعضاء التجمع.

2 ـ إن دول أعضاء التجمع سيقومون بوضع ميثاق للأمن من أجل ضمان السلام والاستقرار وهما الشرطان الضروريان لتحقيق أهداف التجمع.

المادة الثالثة

1 ـ بهدف تحقيق غايات التجمع تلتزم الدول الأعضاء بضمان الأمن على حدودها وأن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الاعتداء على أية دولة عضو في التجمع.

2 ـ تلتزم الدول أعضاء التجمع بتقديم المساعدات لبعضها البعض في حالة الضرورة، كما تلتزم بالتعاون في جميع المجالات بحكم روح التضامن والأخوة.

المادة الرابعة

لتنفيذ المبادئ والأهداف المحددة من الدول الأعضاء يتم تشكيل المؤسسات التالية:

1 ـ مجلس الرئاسة.

2 ـ المجلس التنفيذي.

3 ـ الأمانة العامة.

4 ـ مصرف التنمية.

5 ـ المجلس الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

أولاً: مجلس الرئاسة:

يتكون مجلس الرئاسة من قادة ورؤساء دول التجمع وتكون له السلطة العليا على المؤسسات المختلفة وله إصدار القرارات المتعلقة بالسياسات العامة المنفذة للمعاهدة وأهدافها.

- اعتماد القرارات المتخذة من قبل الأجهزة الأخرى وتوجيهها لتنفيذ قرارات المجلس.
- يصدر مجلسي الرئاسة القرارات المتعلقة بالمسائل التي يعرضها المجلس التنفيذي والأمانة.
- يصدر مجلس الرئاسة القرارات واللوائح والتوجيهات اللازمة لتنفيذ أهداف وبرامج التجمع.
- ينعقد مجلس الرئاسة مرة في السنة، ورئاسته دورية، بالتناوب في عواصم الدول الأعضاء، ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعات غير عادية بناء على طلب أحد الأعضاء.

ثانياً: المجلس التنفيذي:

- يتكون المجلس التنفيذي من عدد من أمناء اللجان الشعبية العامة ووزراء الدول الأعضاء.

- يعد المجلس البرامج والخطط التكاملية.

- ينفذ قرارات مجلس الرئاسة.

- يحضر لدورات مجلس الرئاسة واقتراح جدول أعماله بالتعاون مع الأمانة العامة.

- ينفذ التوصيات ونتائج المجالس الوزارية المتخصصة ويرفعها إلى مجلس الرئاسة لاعتمادها.

ثالثاً: الأمانة العامة:

تحدد مهام ومقر الأمانة بقرار من مجلس الرئاسة، وتكلف الأمانة بمتابعة تحقيق أهداف المجلس التنفيذي والإشراف على أعمال مؤسساته.

رابعاً: مصرف التنمية:

يحدد المجلس التنفيذي اختصاصات مصرف التنمية.

خامساً: المجلس الاقتصادي الاجتماعي الثقافي:

يحدد المجلس التنفيذي اختصاصات المجلس الاقتصادي الاجتماعي الثقافي.

المادة الخامسة

1 ـ تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ من تاريخ المصادقة عليها من قبل الدول الموقعة حسب النظم المعمول بها في الدول الأعضاء.

2 ـ يمكن لأي عضو من الأعضاء الانسحاب من هذه المعاهدة بعد تقديم إشعار بذلك قبل سنة.

المادة السادسة

يمكن لكل دولة عضو أن تقدم إلى مجلس الرئاسة اقتراحات تهدف إلى تعديل هذه المعاهدة قبل ثلاثة أشهر على الأقل من انعقاد القمة وتدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ إذا وافقت عليها القمة وبعد المصادقة عليها من جميع الدول الأعضاء حسب الإجراءات الدستورية لكل دولة.

المادة السابعة

إن هذه المعاهدة مفتوحة لانضمام دول إفريقية أخرى بموافقة كافة الدول الأعضاء.

المادة الثامنة

دون الإخلال بأحكام هذه المعاهدة فإن أي خلاف في تفسيرها أو تطبيقها يمكن تسويته عن طريق التفاوض.

المادة التاسعة

إن الاتفاقيات والملاحق التي يتم التوقيع عليها في إطار المعاهدة هي جزء لا يتجزأ منها وملزمة للدول الأعضاء.

المادة العاشرة

- يتم إيداع وثائق التصديق أو وثائق الانضمام لدى الأمانة العامة التي تقوم بدورها بإعلام بقية الدول الأعضاء الأخرى.
- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ لكافة الدول التي تنضم إليها من تاريخ تسليم وثائق الانضمام.

المادة الحادية عشر

أحكام انتقالية

1 ـ يتولى الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم رئاسة الدورة الأولى لمجلس الرئاسة.

2 ـ يعين الأمين العام المساعد للأمانة العامة للسنة الأولى من طرف رئيس مجلس الرئاسة.

3 ـ اعتمدت مدينة طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى مقراً مؤقتاً للأمانة العامة.

حررت هذه المعاهدة في مدينة طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بتاريخ 4/النوار/ 1428 ميلادية، الموافق 4/ فبراير/ 1998 أفرنجي، من نسختين باللغتين العربية والفرنسية وكلتاهما متساويتان في القوة القانونية.

عن الجماهيرية العربية
الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
العقيد معمر القذافي
قائد ثورة الفاتح العظيم

عن جمهورية تشاد
فريق ركن ادريس دبي
رئيس جمهورية تشاد

عن جمهورية النيجر
إبراهيم باريميناصرة
رئيس جمهورية النيجر

عن جمهورية السودان
فريق ركن عمر حسن
أحمد البشير
رئيس جمهورية السودان

عن جمهورية مالي
الفاعمر عكوناري
رئيس جمهورية مالي

عن بوركينا فاسو
ساليفو ديالو
وزير الدولة وزير البيئة والمياه

قرار مجلس الرئاسة لتجمع دول الساحل والصحراء بإصدار النظام الداخلي لأجهزة تجمع دول الساحل والصحراء

قرار مجلس الرئاسة لتجمع دول الساحل والصحراء بإصدار النظام الداخلي لأجهزة تجمع دول الساحل والصحراء

مجلس الرئاسة:

بناء على معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء الموقعة بطرابلس بتاريخ 4 من شهر النوار 1428 ميلادية الموافق 4/ 2/ 1998 أفرنجي.

قـرر

مدة (1)

الموافقة على النظام الداخلي لأجهزة تجمع دول الساحل والصحراء المرفق.

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية في دول التجمع وضعه موضع التنفيذ.

النظام الداخلي
لأجهزة تجمع دول الساحل والصحراء
الباب الأول
مجلس الرئاسة

مادة (1)

مجلس الرئاسة هو الجهاز الأعلى لتجمع دول الساحل والصحراء.

مادة (2)

يتكون مجلس الرئاسة من قادة ورؤساء دول التجمع.

مادة (3)

يجتمع مجلس الرئاسة مرة في السنة، ويجوز أن يعقد دورات غير عادية بناء على طلب أية دولة عضو.

مادة (4)

لا تكون اجتماعات الرئاسة صحيحة إلا بحضور ثلثي الأعضاء.

مادة (5)

يقرر مجلس الرئاسة أثناء انعقاد دورته العادية مكان وتاريخ انعقاد دورته القادمة.

مادة (6)

اجتماعات المجلس مغلقة ويجوز أن تكون بعض الجلسات علنية إذا رأى المجلس ذلك.

مادة (7)

تكون اللغات التي يعمل بها في التجمع وجميع مؤسساته هي اللغات الإفريقية واللغات الأخرى المعمول بها في منظمة الوحدة الإفريقية.

مادة (8)

ينتخب المجلس في بداية كل دورة عادية مكتب له يتكون من رئيس ونائب للرئيس ومقرراً عاماً.

مادة (9)

يوجه الرئيس الدعوة لعقد الاجتماع ويفتتح الجلسات ويرفعها ويعرض جدول الأعمال ويُدير المناقشات ويسهر على حُسن سيرها، ويعطي الكلمة إلى الأعضاء حسب ترتيب طلبها.

مادة (10)

يعد الأمين العام مشروع مسودة جدول أعمال الدورات والوثائق المتعلقة بها ويعرضها على الدول الأعضاء.

مادة (11)

يراعى في إعداد جدول الأعمال المؤقت أن تدرج فيه أولاً المسائل

المؤجلة من الاجتماع السابق، كما يجب أن يرفق به جميع الدراسات والبيانات الإضافية لإعادة دراستها.

مادة (12)

يتولى الأمين العام إبلاغ جدول أعمال الاجتماعات العادية قبل ثلاثة أشهر من انعقادها في حين يتم الإبلاغ عن جدول أعمال الاجتماعات غير العادية قبل أسبوعين من افتتاح الدورة المذكورة.

مادة (13)

يقتصر جدول أعمال الدورات غير العادية على المسائل الواردة في طلب عقد الدورة.

مادة (14)

تقدم مشروعات القرارات والاقتراحات والتعديلات كتابة إلى الأمانة العامة التي تقوم بتعميم نصوصها على أعضاء مجلس الرئاسة، ويحق للرئيس أن يأذن بمناقشة وبحث مشاريع القرارات والاقتراحات والتعديلات حتى إذا لم تكن قد عممت.

مادة (15)

يتخذ المجلس قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس.

مادة (16)

يعين مجلس الرئاسة الأمين العام والأمين العام المساعد وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

مادة (17)

يحضر الأمين العام أو الأمين العام المساعد أو كلاهما جلسات مجلس الرئاسة، ما لم يقرر عقد الجلسة في غيابهما لأسباب يرجع تقديرها لمجلس الرئاسة.

مادة (18)

يتولى الأمين العام جميع أعمال أمانة سر اجتماعات مجلس الرئاسة ويحتفظ بالوثائق الإدارية ومحفوظات المجلس.

مادة (19)

للمجلس الاستعانة بمن يرى الاستعانة به لمناقشته وأخذ رأيه في بعض المسائل المعروضة عليه.

وتتولى الأمانة إخطار من يتقرر استدعاؤه للحضور في الموعد المحدد.

الباب الثاني
المجلس التنفيذي

مادة (20)

يتكون المجلس التنفيذي من الأمناء/ الوزراء المكلفين بالقطاعات التالية:

- العلاقات الخارجية والتعاون.
- الاقتصاد والمالية والتخطيط.
- الداخلية والأمن العام.

مادة (21)

المجلس التنفيذي مسؤول أمام مجلس الرئاسة.

مادة (22)

يختص المجلس التنفيذي بما يلي:

- إعداد البرامج والخطط التكاملية وعرضها على مجلس الرئاسة.

- تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة في المجالات المنصوص عليها في المعاهدة، وفيما يصدره مجلس الرئاسة من توجيهات.

- التحضير لاجتماعات مجلس الرئاسة.

- النظر في مقترحات ونتائج أعمال اللجان الوزارية المتخصصة ورفع توصياتها وبرامجها إلى مجلس الرئاسة لاعتماده.

- دراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة.

مادة (23)

يعقد المجلس التنفيذي اجتماعاً دورياً كل ستة أشهر، وله أن يعقد اجتماعات غير عادية بدعوة من رئيس مجلس الرئاسة أو بناء على طلب أحد الدول الأعضاء.

مادة (24)

لا يكون اجتماع المجلس التنفيذي صحيحاً إلا باكتمال النصاب وهو ثلثي الأعضاء.

مادة (25)

تترأس الدولة المضيفة اجتماعات المجلس التنفيذي، وعند افتتاح كل دورة ينتخب المجلس التنفيذي مكتباً له يتكون من رئيس ونائب رئيس ومقرراً عاماً.

مادة (26)

اللغات الرسمية للمجلس التنفيذي هي اللغات الواردة في المادة (7) من هذا النظام.

مادة (27)

يقوم رئيس المجلس التنفيذي بافتتاح واختتام كل جلسة من جلسات المجلس التنفيذي، وإدارة المناقشات، وإعطاء الحق في الحديث وطرح الأسئلة وإعلان القرارات.

ويبث الرئيس في النقاط النظامية، وله أن يقترح على المجلس أثناء النقاش تحديد الوقت المسموح به لكل عضو، وقف قائمة المتحدثين.

مادة (28)

يعد الأمين العام مشروع مسودة جدول أعمال دورات المجلس التنفيذي والوثائق المتعلقة بها ويعرضه على الدول الأعضاء.

مادة (29)

لا يجوز لأي عضو أخذ الكلمة دون موافقة الرئيس ويعطي الرئيس الكلمة بنفس الترتيب الذي طلبت به، وللرئيس أن ينبه أي متحدث إلى مراعاة النظام إذا خرج عن الموضوع قيد البحث.

مادة (30)

يكون لكل عضو في المجلس التنفيذي صوت واحد.

مادة (31)

تتخذ جميع القرارات بالأغلبية البسيطة لأعضاء المجلس الحاضرين.

مادة (32)

بعد أن يعلن الرئيس بدء عملية التصويت، لا يجوز لأي عضو أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظامية تتعلق بطريقة إجراء التصويت، وللرئيس أن يأذن للأعضاء بتعليل تصويتهم قبل التصويت أو بعده.

مادة (33)

تتكون اللجان الوزارية المتخصصة المنبثقة عن المجلس التنفيذي من الأمناء/ الوزراء المكلفين بالقطاعات التي تدخل في دائرة مهام كل منهم.

مادة (34)

تعمل اللجان الوزارية المتخصصة تحت سلطة المجلس التنفيذي.

مادة (35)

تكون رئاسة اللجان الوزارية المتخصصة للدولة المضيفة.

الباب الثالث

الأمانة العامة

مادة (36)

تتكون الأمانة العامة من الأمين العام والأمين العام المساعد وعدد من الموظفين يتم تعيينهم طبقاً للحاجة.

مادة (37)

يتم تعيين موظفي ومستخدمي الأمانة العامة قرار من أمين عام التجمع، ويتم تعيين الأطر العليا بالتنسيق مع الدول الأعضاء مع مراعاة توزيع جغرافي عادل للوظائف بقدر الإمكان.

مادة (38)

يحرر الأمين العام محاضر جلسات مجلس الرئاسة والمجلس التنفيذي، ويضمن متابعة تنفيذ القرارات المتخذة.

مادة (39)

يحرر محضر كل جلسة من جلسات مجلس الرئاسة والمجلس التنفيذي ويثبت في المحضر ما يلي:

- تاريخ وموعد افتتاح الجلسة.
- من تولى الرئاسة.
- أسماء الحاضرين والغائبين من الأعضاء.
- اكتمال النصاب القانوني المنصوص عليه في المادة الرابعة من هذا النظام.

- ما يدور في الجلسات من مناقشات.

- نص القرارات التي اتخذها المجلس.

- تأجيل الجلسة وإنهاء الاجتماع.

مادة (40)

مع عدم الإخلال بأحكام المادة الرابعة من قرار مجلس الرئاسة بشأن تحديد مهام الأمانة العامة الصادر في طرابلس بتاريخ 5/ 2/ 1998 أفرنجي يتولى الأمين العام إدارة الأمانة العامة وتصريف شؤونها والإشراف على أعمال إدارتها، وله أن يفوض إلى الأمين العام المساعد أو إلى أحد المديرين من جزء من اختصاصاته.

مادة (41)

الأمين العام مسؤول عن تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة والمجلس التنفيذي.

مادة (42)

إذا غاب الأمين العام، يحل الأمين العام المساعد محله.

مادة (43)

تتكون الأمانة العامة من المكاتب والإدارات التالية:

1 ـ إدارة البحوث والشؤون القانونية.

2 ـ إدارة الشؤون الإدارية والمالية.

3 ـ إدارة التكامل والاندماج.

4 ـ مكتب الأمين العام.

مادة (44)

يختص كل مدير إدارة بشؤون إدارته، ويعرض على الأمين العام مقترحاته بشأن تطوير العمل في الأمانة العامة.

مادة (45)

عند غياب أحد المدراء، يكلف الأمين العام من يقوم مقامه.

مادة (46)

تختص إدارة البحوث والشؤون القانونية بما يلي:

- إبداء الرأي فيما يعرض عليها من مسائل قانونية.
- إعداد مشاريع اللوائح والقرارات المتعلقة بالأمانة العامة.
- إعداد الدراسات والبحوث القانونية ومتابعة تطور القانون الدولي.
- المشاركة في المؤتمرات واللجان القانونية الدولية والإقليمية.

مادة (47)

تضم إدارة الشؤون الإدارية والمالية الأقسام التالية:

1 ـ قسم شؤون الموظفين.

2 ـ قسم الشؤون الإدارية.

3 ـ قسم الشؤون المالية.

4 ـ قسم العلاقات العامة.

1 ـ يختصص قسم شؤون الموظفين بما يلي:

- معالجة كافة ما يتعلق بشؤون الموظفين من تعيينات وترقيات وإجازات وإنهاء الخدمة.
- تجميع وحصر الاحتياجات الوظيفية للأمانة العامة فيما يخص الموارد البشرية.
- حفظ الملفات الشخصية والسجلات التي تقتضيها قواعد الخدمة بالنسبة للموظفين.
- الإشراف على حضور وانصراف الموظفين وتعميم المناشير والتعليمات الإدارية.

2 ـ يختص قسم الشؤون الإدارية بما يلي:

- حصر احتياجات الأمانة العامة من معدات العمل.
- الإشراف على صيانة المباني وإصلاح وصيانة الأجهزة والمعدات.
- القيام بأعمال السحب والتصوير والإشراف على الطباعة.
- الإشراف على تنظيم الاستقبال والاستعلامات.

3 ـ يختص قسم الشؤون المالية بما يلي:

- إعداد مشروع الميزانية.
- مراجعة المصروفات الشهرية.
- الإشراف على المشتريات طبقاً للتعليمات المالية، ومراقبة حركة المخازن من واقع السجلات.
- القيام بإعداد المرتبات الشهرية.

- القيام بكافة الإجراءات المالية المتعلقة بسفر وعودة وفود وموظفي الأمانة العامة.

4 ـ يختص قسم العلاقات العامة بما يلي:

- استقبال وإقامة ضيوف التجمع.
- المراسم.
- المواصلات.

مادة (48)

تضم إدارة شؤون التكامل والاندماج الأقسام التالية:

1 ـ قسم الدراسات والبحوث.

2 ـ قسم الشؤون الاقتصادية.

3 ـ قسم الشؤون الاجتماعية والثقافية.

مادة (49)

يختص قسم الدراسات والبحوث بما يلي:

- دراسة المقومات الأساسية لاقتصاديات الدول الأعضاء وإمكانياتها المالية والبشرية والطبيعية.
- العمل على اقتراح إقامة مشاريع مشتركة تهدف إلى تدعيم التكامل بين الدول الأعضاء.
- التنسيق المستمر للخطط الاقتصادية للدول الأعضاء.

مادة (50)

يختص قسم الشؤون الاقتصادية بما يلي:

- متابعة اجتماعات ونشاطات التجمعات والمنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية وإعداد التقارير والبحوث عنها.
- متابعة أنشطة الغرف التجارية في الدول الأعضاء.
- تجميع البيانات والإحصاءات الاقتصادية المتعلقة بالوضع الاقتصادي الدولي.
- متابعة شؤون النقد والمصارف الدولية.

مادة (51)

يختص قسم الشئون الاجتماعية والثقافية بما يلي:

- الاهتمام بمشاكل الشباب والطفولة والمرأة.
- إعداد الدراسات الخاصة بتنسيق السياسات في مجالات الصحة والضمان الاجتماعية.
- متابعة النشاطات الإعلامية والثقافية والاجتماعية في دول التجمع.
- العمل على توجيه الثقافة لخدمة الجماهير.
- العمل على إعداد الدراسات الكفيلة بتوحيد المناهج التعليمية.
- تنظيم التبادل الثقافي في مختلف أشكاله بين الدول الأعضاء.
- التخطيط لتحقيق التفاعل بين ثقافة الدول الأعضاء.

مادة (52)

يختص مكتب الأمين العام بما يلي:

- استلام المراسلات التي ترد باسم الأمين العام وعرضها على الإدارات المختلفة، وإبلاغ التوجيهات الصادرة بشأنها ومتابعتها.
- تسجيل القرارات والمنشورات الصادرة عن الأمين العام وإبلاغها إلى الجهات ذات العلاقة.
- الإعداد للزيارات الرسمية التي يقوم بها الأمين العام، وإعداد الوثائق والمستندات المتعلقة بها.
- ترتيب وتنظيم المواعيد المتعلقة باستقبالات وزيارات الوفود.

مادة (53)

على موظفي الأمانة العامة تأدية أعمالهم بأمانة وإخلاص والمحافظة على كرامة وظائفهم وشرفها وإن يظهروا بالمظهر اللائق بها ولا يفضوا بمعلومات أو إيضاحات عن المسائل التي ينبغي أن تكون سرية.

مادة (54)

للأمين العام أن يحيل إلى التحقيق الإداري أي موظف من موظفي الأمانة العامة إذا صدر من الموظف مخالفة أحكام المعاهدة واللوائح والتعليمات والتوجيهات الخاصة بالعمل.

مادة (55)

يتخذ الأمين العام القرارات في شأن إصدار اللوائح المتعلقة بالموظفين والمستخدمين في الأمانة العامة.

مادة (56)

يصدر مجلس الرئاسة اللائحة المالية للأمانة العامة.

مادة (57)

يعد الأمين العام مشروع ميزانية الأمانة العامة، ويعرضها على المجلس التنفيذي الذي يحيلها بدوره إلى مجلس الرئاسة لإقرارها.

مادة (58)

تتكون الموارد المالية للأمانة العامة من:

أ) أنصبة الدول الأعضاء.

ب) الهبات والتبرعات.

ج) ريع المشاريع الخاصة بالتجمع.

مادة (59)

- يوافق مجلس الرئاسة على الميزانية، ويحدد نسبة مساهمة الدول الأعضاء في ميزانية الأمانة العامة.

- يجوز للأمين العام البحث عن هبات خارجية على أن تودع في الحساب الخاص للأمانة العامة.

مادة (60)

لا يتم أي تعديل على أحكام هذا النظام إلا بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الرئاسة.

صدر بمدينة سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بتاريخ 14/ 4/ 1429 ميلادية (1999 إفرنجي).

عن بوركينا فاسو
بليز كمباوري
رئيس بوركينا فاسو

عن جمهورية إفريقيا الوسطى
أنج فيليكس باتاسيه
رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى

عن دولة إرتريا
إسياس أفورقي
رئيس دولة إرتريا

عن الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
العقيد معمر القذافي
قائد ثورة الفاتح العظيم

عن جمهورية مالي
ألفا عمر كوناري
رئيس جمهورية مالي

عن جهورية النيجر
إبراهيم حسن مياكي
رئيس وزراء جمهورية النيجر

عن جمهورية السودان
فريق ركن عمر حسن البشري
رئيس جمهورية السودان

عن جمهورية تشاد
فريق ركن إدريس دبي
رئيس جمهورية تشاد

قرار بتحديد مهام الأمانة العامة
لتجميع دول الساحل والصحراء

قرار بتحديد مهام الأمانة العامة

إن مجلس الرئاسة:

استناداً إلى المادة الرابعة من معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء الموقعة بمدينة طرابلس بتاريخ 5/ النوار/ 1428 ميلادية الموافق 5/ فبراير/ 1998.

يقـــرر

أولاً: المصادقة على مهام الأمانة العامة لتجمع دول الساحل والصحراء ونظامها الأساسي وفق النص المرافق.

ثانياً: يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره.

حرر بطرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في 5/ النوار/ 1428 ميلادية الموافق 5/ فبراير/ 1998 إفرنجي.

عن الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
العقيد معمر القذافي
قائد ثورة الفاتح العظيم

عن جمهورية النيجر
إبراهيم باري مناصرة
رئيس جمهورية النيجر

عن جمهورية تشاد
فريق ركن إدريس دبي

عن جمهورية السودان
فريق ركن عمر حسن أحمد البشير
رئيس جمهورية السودان

عن جمهورية مالي
ألفا عمر كوناري
رئيس جمهورية مالي

عن بوركينا فاسو
ساليفو ديالو
وزير الدولة وزير البيئة والمياه

مهام الأمانة العامة

المادة الأولى

تتولى الأمانة العامة لتجمع دول الساحل والصحراء المهام المحددة في هذا النظام، والمهام التي سيسندها مجلس الرئاسة، وكذلك ما يسند إليها من مهام في إطار الاتفاقيات الجماعية بين الدول الأعضاء في التجمع.

المادة الثانية

تتمتع الأمانة بالشخصية الاعتبارية وبالذمة المالية المستقلة.

المادة الثالثة

تكون مدينة طرابلس مقراً للأمانة العامة لتجمع دول الساحل والصحراء وتنظم باتفاقية خاصة بين دولة المقر والأمانة العامة الحصانات والامتيازات والتسهيلات الضرورية للقيام بمهامها على أكمل وجه.

المادة الرابعة

تقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية:

1 ـ العمل على تنفيذ قرارات الرئاسة بالتنسيق مع المجالس التنفيذية.

2 ـ المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرامج عمل المجلس.

3 ـ إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى الوجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المتوفرة لدى الدول الأعضاء.

4 ـ إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء التجمع.

5 ـ الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة والمجالس التنفيذية واللجان المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال.

6 ـ حفظ وثائق ومستندات مجلس الرئاسة والمجالس التنفيذية واللجان الوزارية المتخصصة ولك مستند رسمي للمجلس، بما في ذلك وثائق التصديق على الاتفاقيات المبرمة في إطار المجلس.

7 ـ العمل على التنسيق بين الأجهزة المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق يهدف تكوين رصيد منظور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي.

8 ـ ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، والتجمعات والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وبذلك بالتنسيق مع الأجهزة المتخصصة.

9 ـ ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة التجمع.

المادة الخامسة

تتكون الأمانة العامة من:

1 ـ أمين عام.

2 ـ أمين عام مساعد.

3 ـ عدد كافي من الموظفين ينتدبهم الأمين العام على أساس الكفاءة والولاء لأهداف التجمع وتعطي الأولوية لرعايا الدول الأعضاء وفقاً للوائح الداخلية للأمانة العامة.

4 ـ يكون تعيين الأمين العام والأمين المساعد بقرار من رئيس مجلس الرئاسة وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

المادة السادسة

مع عدم الإخلال بأحكام المادة الرابعة يتولى الأمين العام تسيير الأمانة العامة وتمثيلها، ويكون مسؤولاً أمام الرئاسة عن ممارسة الأمانة لمهامها.

ـ يعمل الأمين العام تحت مجلس الرئاسة.

ـ تمارس الأمانة العامة مهامها بالتنسيق مع أجهزة التجمع الأخرى.

المادة السابعة

يصدر الأمين العام اللوائح الإدارية والمالية لممارسة الأمانة العامة لمهامها.

المادة الثامنة

يمارس الأمين العام وسائر العاملين بالأمانة العامة مهام وظائفهم بحياد تام وللمصالح المشتركة للتجمع مع التحلي بسلوك يتفق مع اللوائح الداخلية للأمانة.

المادة التاسعة

يتمتع الأمين العام والعاملين بالأمانة العامة بالحصانات والامتيازات اللازمة لأداء مهامهم، كما يتمتع العاملون بالأمانة العامة أثناء تنقلهم بين دول التجمع في مهمات وظيفية بالتسهيلات والامتيازات اللازمة لأداء مهامهم وفقاً للتشريعات القطرية والاتفاقيات الدولية المعمول بها في كل دولة عضو في التجمع.

المادة العاشرة

يُعدّ الأمين العام ميزانية الأمانة العامة ويعرضها على مجلس الرئاسة للموافقة عليها طبقاً للنظام المالي للأمانة.

المادة الحادية عشر

تساهم الدول الأعضاء في ميزانية الأمانة العامة.

قرار المجلس التنفيذي لتجمع دول الساحل والصحراء بتشكيل وتحديد صلاحيات عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

قرار المجلس التنفيذي لتجمع دول الساحل والصحراء بتشكيل وتحديد صلاحيات عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

إن المجلس التنفيذي:

- تنفيذاً لمعاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء الموقعة بمدينة طرابلس 4 من شهر النوار 1428 ميلادية الموافق 04/02/1998 أفرنجي.

- اهتماماً منه بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول الأعضاءز

- واقتناعاً بأن تحقيق التكامل الحيوي لا يتم إلا بوضع خطة واستراتيجية للتنمية داخل تجمع دول الساحل والصحراء.

- واقتناعاً بأن الحاجة الملحة تتطلب إقامة تكامل بين خطة التنمية في دول التجمع وخطط التنمية الوطنية.

قــرر

الباب الأول

أحكام عامة

مادة (1)

- ينشأ في إطار تجمع دول الساحل والصحراء مجلس اقتصادي واجتماعي وثقافي وهو جاز استشاري.
- لرئيس تجمع دول الساحل والصحراء أن يستشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي حول كافة المسائل ذات الطبيعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أن ينبه وبمبادرة منه رئيس تجمع دول الساحل والصحراء حول الإصلاحات التي تسهل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول الأعضاء.
- وله في نفس الظروف إخطار المجلس التنفيذي والأمانة العامة برأيه حول تنفيذ الخطط التكاملية وبرامج العمل ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المادة (2)

يختص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بمساعدة أجهزة دول التجمع في إعداد تصور لسياسات وخطط وبرامج التنمية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي هذا الصدد يقوم بـ:

- إخطار رئيس التجمع بالإصلاحات ذات الطبيعة التنموية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء.

- إبداء رأيه للمجلس التنفيذي والأمانة العامة بشأن وضع خطط وبرامج عمل.
- عرض الأنشطة الهامة الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية.
- إعطاء الاحتياجات الاجتماعية لدول التجمع الأولية عند تقديم المقترحات الخاصة بها للأجهزة الرئيسية في دول التجمع.

المادة (3)

يحدد مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بقرار من مجلس الرئاسة.

الباب الثاني
العمل والتشكيل والتنظيم

المادة (4)

يتكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من عشرة أعضاء تختارهم كل دولة عضو من بين الشخصيات التي يُشهد لها بالجدارة والخبرة والنشاط، بما يساهم بفاعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتجمع.

يتم اختيار الرئيسي ونائب الرئيس من بين أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أن يستعين بكل من له القدرة أو بالأطر العليا في الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المادة (5)

يتكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع أربع لجان:

- لجنة التخطيط والاقتصاد والمالية.
- لجنة التربية والثقافة والعلوم والإعلام والتنمية الريفية.
- لجنة الشؤون الاجتماعية والصحة والبيئة.
- لجنة النقل والمواصلات والاتصالات والطاقة.

على كل لجنة أن تنتخب من بين أعضائها رئيساً وتعين مقرراً لها.

المادة (6)

- يكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مكتب بمثابة هيئة إدارية وفنية.
- يتكون هذا المكتب من رئيس ونائب للرئيس وعدد من أُمناء السر بواقع واحد لكل بلد عضو، ورؤساء لجان.
- يختار من بين أعضائه مقرراً.

المادة (7)

ينتخب الرئيس ونائب الرئيس من قبل المجلس لفترة ثلاث سنوات أما بقية أعضاء المكتب يتم انتخابهم من قبل المجلس لمدة سنتين.

يؤمن المكتب الاتصال بين المجلس والأجهزة ذات العلاقة في دول الأعضاء.

المادة (8)

يعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي اجتماعاً سنوياً في دورة عادية وله أن يجتمع في جلسة طائرة بناء على دعوة من رئيس التجمع أو من رئيس المجلس أو من إحدى الدول الأعضاء.

المادة (9)

يتم إحالة آراء وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلى الأمانة العامة التي تقوم بدورها بإخطار المجلس التنفيذي أو مجلس الرئاسة.

المادة (10)

تؤخذ توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بتوافق الآراء.

الباب الثالث
الأحكام الانتقالية والنهائية

المادة (11)

يقوم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بطلب من المجلس التنفيذي بشرح مشاريع توصيات أو مقترحات القرارات المعروضة على الجهاز الاستشاري.

المادة (12)

يتقاضى أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مكافأة عن كل دورة، تحدد قيمتها من قبل المجلس التنفيذي بناءً على اقتراح من الأمانة العامة.

المادة (13)

يتم تحديد النظم الداخلية وقواعد سير العمل واللوائح الداخلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي خلال جلسة عامة لأعضائه.

المادة (14)

يمول المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من ميزانية الأمانة العامة.

المادة (15)

أية تعديلات لهذه الأحكام لا تتم إلا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس التنفيذي.

المادة (16)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، صدر بمدينة سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بتاريخ 14/ 4/ 1429 ميلادية (1999 أفرنجي).

عن بوركينا فاسو
بليز كمباوري
رئيس بوركينا فاسو

عن جمهورية إفريقيا الوسطى
أنج فيليكس باتاسيه
رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى

عن دولة إرتريا
إسياس أفورقي
رئيس دولة ارتريا

عن الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
العقيد معمر القذافي
قائد ثورة الفاتح العظيم

عن جمهورية مالي
ألفا عمر كوناري
رئيس جمهورية مالي

عن جمهورية النيجر
إبراهيم حسن مياكي
رئيس وزراء جمهورية النيجر

عن جمهورية السودان
فريق ركن عمر حسن البشير
رئيس جمهورية السودان

عن جمهورية تشاد
فريق ركن إدريس دبي
رئيس جمهورية تشاد

اتفاقية إنشاء المصرف الإفريقي
للتنمية والتجارة

اتفاقية إنشاء المصرف الأفريقي
للتنمية والتجارة

تمهيد:

إن الدول الأعضاء لتجمع دول الساحل والصحراء.

استناداً إلى معاهدة دول الساحل والصحراء الموقعة في مدينة طرابلس بتاريخ 04/ 02/ 1998 إفرنجي، وتنفيذاً لنص الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من المعاهدة.

ورغبة منها في بناء علاقات اقتصادية متينة تهدف إلى خدمة شعوبها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

وتيسيراً للتوسع والنمو في تجارة البلدان الإفريقية سواء فيما بينها أو مع الدول الأخرى.

وإيماناً منها بأن إنشاء أداة مالية مصرفية إفريقية يساهم في تجميع الموارد المالية العامة والخاصة وتوظيفها في المشروعات الاقتصادية والتجارية في البلدان الإفريقية من خلال مصرف مشترك يتولى تنفيذ هذه الأهداف بطريقة اقتصادية ومصرفية سليمة.

فقد اتفقت فيما بينها على إنشاء "المصرف الأفريقي للتنمية والتجارة" بالشروط الآتية ووفقاً للنظام الأساسي المرفق للاتفاقية مع مراعاة أن تتخذ كافة الإجراءات الدستورية التي تستلزمها كل دولة للتصديق على الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية.

مادة (1)

ينشأ بمقتضى هذه الاتفاقية مصرف مشترك في شكل شركة مساهمة يسمى (المصرف الإفريقي للتنمية والتجارة) ويشار إليه فيما بعد بالمصرف تحدد مدته بـ(99) سنة وتكون قابلة للتجديد بقرار من الجمعية العمومية، ويعتبر النظام الأساسي للمصرف جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

مادة (2)

أغراض المصرف هي القيام بجميع الأعمال والخدمات المصرفية والمالية والتجارية المتعلقة بنشاطه في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية، ويعطي المصرف الأولوية للمشروعات المنفذة في الدول الأعضاء ويمارس نشاطه وفقاً لبنود هذه الاتفاقية ونظامه الأساسي.

مادة (3)

يكون المقر الرئيسي للمصرف في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ويجوز نقل المقر الرئيسي إلى أي مدينة داخل أو خارج دولة المقر بناء على قرار من الجمعية العمومية غير العادية ويجوز للمصرف أن ينشئ فروعاً أو مكاتباً لتحقيق أغراضه داخل أو خارج الدول الأعضاء بقرار من مجلس الإدارة.

مادة (4)

يحدد رأس مال المصرف عند التأسيس بمبلغ (100,000,000) مائة مليون يورو، يقسم إلى أسهم اسمية غير قابلة للتجزئة قيمة كل منها (100) مائة يورو، ويكتتب فيه على النحو التالي:

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

بوركينا فاسو.

جمهورية مالي.

جمهورية النيجر.

جمهورية السودان.

جمهورية تشاد.

يدفع الربع الأول من رأس المال عند تأسيس المصرف ويدفع الباقي بقرارات من مجلس الإدارة حسبما يقتضيه نشاطه خلال مدة أقصاها خمس سنوات، ويمكن لأي دولة أفريقية أخرى المساهمة في المصرف على أن يتم موافقة جميع الدول المؤسسة على هذه المساهمة.

ورغبة من الموقعين على هذه الاتفاقية في توسيع قاعدة المصرف وبالتالي تمكينه من الحصول على موارد أفضل، توافق الأطراف المساهمة على أن تتنازل إذا لزم الأمر وفي إطار زيادة رأس مال المصرف عن جزء متساوٍ من مساهمتهم إلى مؤسسات أخرى تتمتع بجنسية إحدى الدول الأعضاء وأن يكون أغلبية رأس مالها مملوكاً للدولة المعنية أو لمواطنيها وفي هذه الحالة تؤول كافة الحقوق وتنتقل كل الالتزامات المتعلقة بالاسم المتنازل عنها، وكل ذلك مع مراعاة طبيعة هذه الاتفاقية ودون الإخلال بالضمانات والإعفاءات والامتيازات الممنوحة للمصرف والعاملين به في الدول الأعضاء.

مادة (5)

يمكن للمصرف افتراض الأموال من الأسواق المالية الداخلية والخارجية من طريق إصدار سندات مالية وذلك لزيادة موارده دون الإخلال بسلامة وضعه المالي وأغراضه بموافقة الجمعية العمومية.

يُعفى المصرف من أي موافقة أو ترخيص في الدول الأعضاء بالنسبة للاقتراض من الأسواق المالية الخارجية.

مادة (6)

يجوز للمصرف قبول جميع أنواع الودائع بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل وعملات الدول الأعضاء مهما كانت مدة تلك الودائع.

مادة (7)

يجوز رفع رأس مال المصرف أو تخفيضه بمقتضى قرار تصدره الجمعية العمومية غير العادية في هذا الشأن على النحو المبين بالنظام الأساسي.

مادة (8)

يخضع المصرف أساساً لأحكام هذه الاتفاقية ونظامه الأساسي، وتكون هذه الأحكام وكذلك أي تعديل يتم بشأنها نافذة في الدول الأعضاء.

ويتمتع المصرف بالشخصية القانونية والذمة المالية المستقلة وتكون له الأهلية الكاملة للقيام بكافة التصرفات المتعلقة بتحقيق أغراضه.

للمصرف ممارسة نشاطه في أراضي الدول الأعضاء وخارجها ويتمتع

تجاه دول الأعضاء وبمواجهة الغير، بكافة حقوق وامتيازات الجنسية التي تتمتع بها المصارف الوطنية في كل الدول الأعضاء، وذلك كله إضافة للمزايا والتسهيلات الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

وتتعهد الدول الأعضاء بدعم المصرف وحمايته بما يضمن له سلامة حقوقه ومصالحه، كما تتعهد بأن تسهل له جميع الأعمال المتعلقة بأغراضه وأن تتخذ في هذا السبيل كافة الوسائل الممكنة.

مادة (9)

تلتزم جميع الدول الأعضاء بالامتناع عن الاستيلاء على المصرف أو فروعه أو مكاتبه وأمواله وأصوله وأموال المودعين، وكذلك على حصص المساهمين وحقوقهم وأرباحهم أو تأميمها أو مصادرتها أو تجميدها أو فرض الحراسة عليها، ولا يجوز لأي من الدول الأعضاء الحجز على ذلك أو اتخاذ إجراءات التنفيذ الجبري ضدها إلا بمقتضى حكم قضائي نهائي.

مادة (10)

لا تخضع سجلات ووثائق ومحفوظات المصرف وفروعه ومكاتبه لقوانين وقواعد الرقابة والتفتيش الإداري والمحاسبي في الدول الأعضاء.

مادة (11)

يعفى المصرف وفروعه ومكاتبه في الدول الأعضاء من أداء الرسوم والضرائب والدمغة والأعباء والتكاليف المالية الأخرى عن جميع عملياته المتعلقة بأغراضه وتشمل هذه الإعفاءات ما يلي:

ضرائب الدخل عن نشاط المصرف.

الرسوم الجمركية والتراخيص على استيراد الأدوات والمعدات والأثاث والسيارات والمواد الأخرى التي يحتاج إليها المصرف في عملياته ونشاطه، باستثناء الرسوم المدفوعة عن ما يشتريه المصرف من أدوات ومعدات ومواد من الأسواق المحلية، ولا يجوز للمصرف التصرف بالبيع محلياً فيما يستورده إلا بعد سداد الرسوم المستحقة عليها واستيفاء الشروط المقررة قانوناً.

الإجراءات أو القيود المتعلقة بالاستيراد.

القيود والرسوم المتعلقة بانتقال الأدوات والمعدات والمواد المملوكة للمصرف وفروعه ومكاتبه اللازمة لعملياته.

الرسوم الخاصة بالاكتتاب والتأسيس والتسجيل وزيادة رأس المال والحل والتصفية.

مادة (12)

يحق للمصرف وفروعه ومكاتبه الاحتفاظ بالعملات الأجنبية وبأرصدة الحسابات بأية عملة من العملات كما يحق له نقل أمواله داخل أو خارج الدول الأعضاء، ويعفى المصرف وفروعه ومكاتبه من كافة القيود والإجراءات المتعلقة بمراقبة النقد وانتقال الأموال والرقابة على المصارف والائتمان في الدول الأعضاء.

مادة (13)

تخضع مرتبات ومكافآت أعضاء مجلس إدارة المصرف وكافة العاملين فيه لضرائب والرسوم المقررة مع مراعاة اتفاقيات منع الازدواج الضريبي بين الدول المساهمة في المصرف.

وتُعفى الأمتعة الشخصية والأثاث والسيارات الخاصة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكافة العاملين بالمصرف من غير رعايا الدول الأعضاء، والتي يزاولون فيها نشاطهم من كافة أنواع الضرائب والرسوم الجمركية على الاستيراد أو الاستعمال، على أن يستخدم الإعفاء لمرة واحدة فقط وللشخص الواحد.

لا تسري على رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف وموظفيه القوانين والقرارات المنظمة لشؤون العمل والوظيفة والأجور والمرتبات والمكافآت والمعاشات والتأمينات الاجتماعية المعمول بها في الدول الأعضاء، كما لا يسري عليهم أية قواعد تتعلق بالإيفاد في المهام المتعلقة بأعمال المصرف في داخل الدول الأعضاء أو خارجها.

على أن يخضع العاملون المحليون المعينون بعقود محلية للتشريعات الوطنية فيما يخص الضمان الاجتماعي.

ويضع مجلس إدارة المصرف نظام المعاملة المالية للعاملين فيه بما في ذلك تحديد مرتباتهم وعلاواتهم ومكافآتهم ومزاياهم.

مادة (14)

تتعهد الدول الأعضاء بتمكين موظفي المصرف والعاملين به من الالتحاق بأعمالهم والإقامة في الدول الأعضاء دون أي عوائق، كما يعفون من كافة القيود المفروضة أو التي قد تفرض مستقبلاً على الدخول والإقامة وتسجيل الأجانب والسفر طوال فترة استخدامهم أو قيامهم بمهام لدى المصرف في تلك الدول.

مادة (15)

تعتبر حسابات المودعين لدى المصرف سرية ولا يجوز الإطلاع عليها أو اتخاذ أي إجراء من جانب الدول الأعضاء يكون من شأنه المساس بسرية المعلومات المتعلقة بها إلا عن طريق القضاء فيما يخص غسيل الأموال والجرائم المالية والمسائل الخاصة بالميراث.

مادة (16)

يحق للمودعين تحويل كافة أموالهم أو عوائد استثمارهم أو أرباحهم الناجمة عن نشاط المصرف أو استثماراته إلى خارج الدول الأعضاء بالعملة التي يحددها المصرف دون أي قيد ودون الحصول على موافقة السلطات المعنية في تلك الدول.

كما يحق لموظفي المصرف ولأعضاء مجلس إدارته من غير الرعايا الوطنيين العاملين أو التابعين للدولة المعنية من الدول الأعضاء أثناء مزاولة نشاطهم فيها، تحويل مرتباتهم ومكافآتهم وحقوقهم المالية الأخرى الناشئة عن عملهم أو نشاطهم بالمصرف وفروعه ومكاتبه، إلى خارج الدولة دون أي قيد ودون الحصول على الموافقة المسبقة من السلطات المعنية.

مادة (17)

يُدير المصرف مجلس إدارة يتكون من ستة (6) أعضاء على الأقل يمثلون الأطراف المساهمة وتكون مدة العضوية في هذا المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد على أن تراعى نسبة المساهمة في راس المال مقابل عدد أعضاء مجلس الإدارة، ولا تقل مساهمة الجهة التي يمثلها عضو مجلس الإدارة عن (10%) من رأسمال المصرف غير أنه يجوز منح حق

العضوية في مجلس الإدارة للمساهمين المؤسسين حتى لو قلت مساهمتهم عن (10%) من رأسمال المصرف.

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتؤخذ فيه القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين أو الممثلين وتكون اجتماعاته صحيحه إذا حضرها ثلثي أعضائه.

مادة (18)

تكون للمصرف جمعية عمومية تتكون من ممثلي المساهمين تتشكل وتمارس أعمالها وفقاً للنظام الأساسي.

مادة (19)

تتعهد الدول الأعضاء بمساعدة المصرف في تحقيق أغراضه ويتمتع المصرف بأي ميزات أو استثناءات خاصة تمنحها الدول الأعضاء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية والمصارف المحلية والمؤسسات المشتركة.

مادة (20)

لا يُخِلُّ صدور أية تشريعات أو فرض أية ضرائب أو رسوم جديدة في الدول الأعضاء بأي إعفاءات أو استثناءات وامتيازات للمصرف والمساهمين والعاملين به والمودعين فيه.

مادة (21)

أي نزاع ينشأ بين أطراف هذه الاتفاقية يجب أن يحل أولاً ودِّياً، ثم

بواسطة التحكيم عن طريق غرفة التجارة الدولية ـ باريس ـ ويكون حكم غرفة التجارة الدولية باريس نهائياً.

مادة (22)

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد التصديق عليها من قبل الأطراف الموقعة عليها وتودع كافة وثائق التصديق أو الانضمام لدى الأمانة العامة لتجمع دول الساحل والصحراء التي سوف تخطر دول الأعضاء بذلك.

صدر بمدينة سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بتاريخ 14/ 4/ 1429 ميلادية (1999 إفرنجي).

ملحق رقم (2)



مجلس الرئاسة

* السلطة العليا للتجمع، ويتكون من قادة ورؤساء الدول الأعضاء.

* ينعقد مرة في العام وبالتناوب في عواصم الدول الأعضاء.

* يتخذ القرارات واللوائح اللازمة لتحقيق أهداف وبرامج التجمع.

المجلس التنفيذي

يتكون من الأمناء والوزراء المكلفين بالقطاعات التالية:

* العلاقات الخارجية والتعاون.

* الاقتصاد، المالية والتخطيط.

* الداخلية والأمن العام.

وينعقد كل (6) أشهر ويختص بالمهام الآتية:

- تحضير برامج وخطط الاندماج وعرضها على مؤتمر قادة رؤساء الدول.
- تنفيذ قرارات مؤتمر قادة ورؤساء الدول والتي تخص المجالات الواردة في المعاهدة التأسيسية بالمعاهدة.

الأمانة العامة

مقرها بمدينة طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ويدير الأمانة العامة للتجمع، أمين عام للتجمع يعاونه أمين عام مساعد والأمين العام للتجمع مكلف بمتابعة وتنفيذ أهداف المعاهدة التأسيسية وقرارات سلطات التجمع.

مصرف س.ص للاستثمار والتجارة

أحد الجهازين الإضافيين للتجمع، ويهدف مصرف س.ص للتنمية والتجارة إلى القيام بالأعمال التنموية داخل دول التجمع بالإضافة إلى ممارسة أي نشاط مصرفي مالي أو تجاري وإعطاء الأولوية في ذلك للدول الأعضاء، المقر المؤقت للمصرف (مدينة طرابلس).

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

المجلس ذو مهمة استشارية تتمثل في مساعدة أجهزة تجمع (س.ص) وإعداد سياسات وخطط وبرامج التنمية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويضم (5) أعضاء مختارين عن كل دولة عضو، وله أربع لجان:

لجنة التخطيط والاقتصاد والمالية.

لجنة التربية والثقافة والعلوم والإعلام والتنمية الريفية.

لجنة الشئون الاجتماعية والصحة والبيئة.

لجنة النقل والاتصالات والطاقة.

مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مدينة (بماكو - جمهورية مالي).

- إعتُرف بتجمع دول الساحل والصحراء (س.ص) كتجمع اقتصادي إقليمي خلال الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر قادة ورؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي انعقد في الفترة من 4 إلى 12/ 07/ 2000 بمدينة لومي بجمهورية التوجو.

- مُنحَ تجمع س.ص صفة المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 82/ RES/A. /56

- يرتبط تجمع س.ص باتفاقيات شراكة مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية لتعزيز العمل المشترك في العديد من المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.





المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

هاتـف: 3403612 - 3403611 (0021821)
www.greenbookstudies.com
info@greenbookstudies.net